

جامعة ابن خلدون - تيارت -  
كلية العلوم الإقتصادية، التجارية وعلوم التسيير  
قسم: علوم التسيير

# أثر السياسة المالية على سعر الصرف

دراسة حالة الجزائر 1990-2015

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: مالية

الأستاذ المشرف:

عقبي لخضر

إعداد الطلبة:

● مصطفى نور

● القايمي عبد الكريم

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: .....

السنة الجامعية: 2016/2017

# شكر

قال الله تعالى: ( رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ  
وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ )

(النمل: الآية 19)

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على سيدنا محمد اشرف المرسلين و سيد الخلق أجمعين  
و صحابته الأكرمين و من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين بعد شكر المولى عز وجل على ما انعم به  
علينا من نعم و على كل ما وهبنا من عقل و حسن تدبير لا يسعنا إلا أن أتقدم بجزيل الشكر و  
عظيم الامتنان إلى الأستاذ المشرف على هذه المذكرة الأستاذ : عقبي لخضر على كل ما قدمه لنا  
من توجيه و نصح و إرشاد فنسال الله تعالى ان يوفقه لكل خير و أن يبارك فيه خدمة للعلم و أهله

الشكر أيضا للأساتذة الكرام أعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا على تقييم هذا العمل كما لا يفوتنا  
أن نشكر كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية .

و في الأخير لا ننسى أن نتقدم بأسمى معاني الشكر و اجل معاني التقدير لكل من قدم لنا يد  
المساعدة من قريب أو من بعيد و لو بالدعاء فاللهم جازيهم عنا جميعا خير الجزاء.

# الإهداء

نهدي هذا العمل المتواضع إلى:

من يرافقنا دعاؤهم دائماً و يزيدنا رضاهم نجاحاً و عزماً والدانا الغاليين حفظهم الله

إلى كل الأهل و الأقارب

إلى كل الأصدقاء و الأحباب

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

إلى جميع من أعاننا على انجاز هذا العمل

إلى كل من ساعدنا في انجاز هذه المذكرة و لو بكلمة طيبة

أثاب الله الجميع

المحتويات

## المحتويات :

	كلمة شكر
	الإهداء
	المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
01	مقدمة
43-09	الفصل الأول: سعر الصرف
09	تمهيد
10	المبحث الأول: ماهية سعر الصرف
10	- المطلب الأول: مفهوم و أهمية و أشكال سعر الصرف.
10	- أولا : مفهوم سعر الصرف
11	- ثانيا: أهمية سعر الصرف
11	- ثالثا: أشكال سعر الصرف
14	- المطلب الثاني :محددات سعر الصرف و العوامل المؤثرة فيه
14	- أولا: محددات سعر الصرف
15	- ثانيا : العوامل المؤثرة في سعر الصرف
20	- المطلب الثالث : نظام و خصائص سعر الصرف
20	- أولا : نظام سعر الصرف
21	- ثانيا: خصائص سعر الصرف
24	المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف .
24	- المطلب الأول : نظرية تعادل القدرة الشرائية
25	- أولا: الصيغة المطلقة

26	- ثانيا: الصيغة النسبية
26	- ثالثا : أهم الانتقادات الموجهة لنظرية القوة الشرائية
27	- المطلب الثاني: نظرية الأرصدة و نظرية المرونات
27	- أولا: نظرية الأرصدة(نظرية ميزان المدفوعات )
28	- ثانيا : نظرية المرونات
29	- المطلب الثالث : نظرية تعادل معدلات الفائدة و نظرية كفاءة السوق
29	- أولا : نظرية تعادل معدلات الفائدة
30	- ثانيا :نظرية كفاءة السوق
31	المبحث الثالث : تطور نظام سعر الصرف في الجزائر
31	- المطلب الأول: نمط الثبات بالنسبة لعملة واحدة
31	- أولا: الانتماء لمنظمة الفرنك(1962-1963)
31	- ثانيا: التثبيت بالنسبة إلى الفرنك الفرنسي(1964-1973)
32	- المطلب الثاني : نمط الثبات بالنسبة لسلة العملات
35	- أولا :تسعيرة الدينار(cotation du dinar):
36	- ثانيا:سياسة الصرف السلبية (passive) (1973-1986)
37	- ثالثا: سياسة الصرف الإيجابية (active) (1986-1994):
39	- المطلب الثالث : نمط الصرف العائم من 1994 إلى يومنا هذا
40	- أولا: نظام جلسات التثبيت من أكتوبر 1994 إلى ديسمبر 1995
41	- ثانيا : سوق الصرف البيئية
43	- خلاصة الفصل
79-45	الفصل الثاني:السياسة المالية
45	تمهيد
46	المبحث الأول :عموميات حول السياسة المالية

46	- المطلب الأول : مفهوم السياسة المالية
47	- المطلب الثاني :مراحل تطور السياسة المالية
47	- أولا: السياسة المالية في المجتمعات القديمة
48	- ثانيا:السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي
49	- ثالثا : السياسة المالية في الفكر الكينزي
50	-المطلب الثالث : أهداف السياسة المالية
50	- أولا:دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
52	- ثانيا:دور السياسة المالية في تخصيص الموارد
53	- ثالثا:السياسة المالية و دورها في إعادة توزيع الدخل الوطني
55	- رابعا:السياسة المالية ودورها في التنمية الاقتصادية
57	المبحث الثاني:أهم النظريات المفسرة للسياسة المالية
57	- المطلب الأول:النظرية الكلاسيكية و الكينزية
57	- أولا:النظرية الكلاسيكية
58	- ثانيا:النظرية الكينزية
61	- المطلب الثاني:النظرية النقدية ونظرية التوقعات الرشيدة (النيوكلاسيكية)
61	- أولا:النظرية النقدية
62	- ثانيا:نظرية التوقعات الرشيدة (النظرية النيوكلاسيكية)
63	- المطلب الثالث :نظرية اقتصاديات جانب العرض
65	المبحث الثالث:أدوات السياسة المالية
65	- المطلب الأول:النفقات العامة
65	- أولا:تعريف النفقة العامة
66	- ثانيا:تقسيمات النفقات العامة
71	- المطلب الثاني:الإيرادات العامة
71	- أولا :الإيرادات
71	- ثانيا:أنواع الإيرادات العامة
77	- المطلب الثالث : الموازنة العامة

77	- أولا: تعريف الموازنة العامة
77	- ثانيا : مبادئ الموازنة العامة
79	- خلاصة الفصل
116-81	الفصل الثالث دراسة قياسية لاثـر السياسة المالية على سعر الصرف
81	تمهيد
82	المبحث الأول: السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2015
82	- المطلب الأول :دراسة تغيرات النفقات والإيرادات في الجزائر خلال فترة الدراسة 1990 – 2000
82	- أولا:وضعية النفقات والإيرادات في الجزائر خلال فترة 1990 – 2000
84	- ثانيا وضعية النفقات والإيرادات في الجزائر خلال فترة 2001 – 2008
86	- ثالثا:وضعية النفقات والإيرادات في الجزائر خلال فترة 2009 – 2012
87	- رابعا: وضعية النفقات والإيرادات في الجزائر خلال فترة 2013 – 2015
89	- المطلب الثاني :دراسة وضعية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2015
89	- أولا:وضعية الموازنة العامة خلال الفترة 1990 – 2000
90	- ثانيا :وضعية الموازنة العامة خلالالفترة 2001 – 2008
91	- ثالثا: وضعية الموازنة العامة خلال الفترة 2009 – 2012
91	- رابعا: وضعية الموازنة العامة خلال الفترة 2013 – 2015
92	- المطلب الثالث : دراسة تحليلية لمدى تأثير سعر الصرف بالسياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة 1990–2015.
92	- أولا: مدى تأثير سعر الصرف بالسياسة المالية خلال الفترة 1990–2000
93	- ثانيا: مدى تأثير سعر الصرف بالسياسة المالية خلال الفترة 2001–2008
94	- ثالثا : مدى تأثير سعر الصرف بالسياسة المالية خلال الفترة 2009–2012
95	- رابعا: مدى تأثير سعر الصرف بالسياسة المالية خلال الفترة 2013–2015
97	المبحث الثاني:الارتباط المتعدد
97	- المطلب الأول:تعريف الارتباط المتعدد والخطوات الأساسية لدراسته
97	- أولا:تعريف الارتباط المتعدد



97	- ثانيا: الخطوات الأساسية لدراسة الارتباط المتعدد
99	- المطلب الثاني: أنواع الارتباط المتعدد
99	- أولا: التعدد الخطي التام:
100	- ثانيا: التعدد الخطي غير التام:
101	- المطلب الثالث: اختبار المعنويات
101	- أولا: اختبار معنوية النموذج
102	- ثانيا: اختبار دلالة المعاملات
102	- ثالثا: اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Durbin-watson)
105	- المبحث الثالث : بناء نموذج لقياس مدى تأثير السياسة المالية على سعر الصرف دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990 - 2015
105	- المطلب الأول : تحديد متغيرات الدراسة و دراسة الإستقرارية
105	- أولاً : تحديد المتغيرات
107	- ثانياً : دراسة الإستقرارية
109	- المطلب الثاني : دراسة إستقرارية المتغيرات المستقلة
109	- أولا-دراسة إستقرارية السلسلة " R " ( الإيرادات )
110	- ثانيا: دراسة إستقرارية السلسلة " B " ( النفقات )
112	- ثالثا:دراسة إستقرارية السلسلة " Z " ( صافي الموازنة العامة )
113	- المطلب الثالث : تقدير النماذج
113	- أولاً: النموذج العام للدراسة
116	- خلاصة الفصل
118	- الخاتمة
123	- قائمة المصادر و المراجع
129	- الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
29	طبيعة العناصر السلة المرجعة	(1-1)
32	تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار و الأورو	(2-1)
74	تطور الإيرادات العامة خلال فترة 1990 – 2000	(1-3)
75	تطور النفقات العامة خلال فترة 1990 – 2000	(2-3)
76	تطور الإيرادات العامة خلال فترة 2001 – 2008	(3-3)
77	تطور النفقات العامة خلال فترة 2001 – 2008	(4-3)
78	تطور الإيرادات العامة خلال فترة 2009-2012	(5-3)
79	تطور النفقات العامة خلال فترة 2009-2012	(6-3)
80	تطور الإيرادات العامة خلال فترة 2013-2015	(7-3)
80	تطور النفقات العامة خلال فترة 2013-2015	(8-3)
81	تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 1990 – 2000	(9-3)
82	تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2001 – 2008	(10-3)
83	تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2009 – 2012	(11-3)
84	تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2013 – 2015	(12-3)
85	مدى تأثير سعر الصرف بالسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-1990	(13-3)
86	مدى تأثير سعر الصرف بالسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2008-2001	(14-3)
87	مدى تأثير سعر الصرف بالسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2012-2009	(15-3)
87	مدى تأثير سعر الصرف بالسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2015-2013	(16-3)
98	كل من سعر الصرف، الإيرادات، النفقات وصافي الموازنة العامة خلال الفترة (1990-2015).	(17-3)
105	دراسة العلاقة الارتباطية بين سعر الصرف و النفقات و الموازنة العامة	(18-3)

## قائمة الأشكال و البيانات :

الصفحة	عنوان الشكل والتمثيل البياني :
107	تمثيل بياني لتغيرات سلسلة سعر الصرف خلال الفترة 1990 - 2015
108	تمثيل بياني لتغيرات سلسلة DTCCR خلال الفترة 1990 - 2015
108	تمثيل بياني لتغيرات سلسلة DDTCCR خلال الفترة 1990-2015
109	تمثيل بياني لتغيرات سلسلة R (الإيرادات) خلال الفترة 1990 - 2015
110	تمثيل بياني لتغيرات سلسلة DR (الإيرادات) خلال الفترة 1990 - 2015
110	تمثيل بياني لتغيرات سلسلة B (النفقات) خلال الفترة 1990 - 2015 .
111	تمثيل بياني لتغيرات سلسلة DB (النفقات) خلال الفترة 1990 - 2015
111	تمثيل بياني لتغيرات سلسلة DDB (النفقات) خلال الفترة 1990 - 2015
112	تمثيل بياني لتغيرات سلسلة Z (الموازنة العامة) خلال الفترة 1990 - 2015
112	تمثيل بياني لتغيرات سلسلة DZ (الموازنة العامة) خلال الفترة 1990 - 2015

مقدمة

## مقدمة:

ان لاسعار الصرف دورا اساسيا في الحياة الاقتصادية ، مما لا شك فيه ان هناك ترابطا وثيقا بين سعر الصرف و العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية ، حيث ان العلاقات الاقتصادية الدولية و التي تتضمنها هذه المتغيرات تستدعي الحاجة الى استخدام سعر الصرف في هذه العلاقات اذ يعتبر سعر الصرف متغيرا اقتصاديا شديد الحساسية للمؤثرات الداخلية و الخارجية لا سيما امام توازن ميزان المدفوعات ، لذلك يظهر هذا السعر مختلفا اختلافا كليا في مضمونه عن المتغيرات الاقتصادية الاخرى، و هو بهذا يجسد اداة الربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات اي انه النسبة التي يتم على اساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية أو العكس .

فسعر الصرف يستحوذ على حيز كبير من الدراسات الاقتصادية و الفكر الاقتصادي ، حيث تنقسم الاقتصاديات المتعلقة بسعر الصرف إلى تيارين للتحليل ، حيث يركز التحليل الأول على الأساسيات (ميزان المدفوعات ، تعادل القدرة الشرائية ، معدلات الفائدة... الخ)، أما التيار الثاني فيتركز على النماذج الإحصائية للسلاسل الزمنية منها (VAR، VECM... الخ).

و هذا ما يؤدي إلى أهمية ذلك من خلال الاثار الاقتصادية التي يحدثها تغير سعر الصرف على المؤشرات الاقتصادية الكلية بشكل عام ، و يجدر الذكر ان نماذج السلاسل الزمنية ، مختصة بمحاولة النمذجة و التنبؤ بمتغيرات معينة باستعمال معلومات متعلقة بماضي هذه الاخيرة ، و قد تم الاهتمام بتطوير هذه النماذج بعد الصعوبات التي واجهتها النماذج الهيكلية من حيث التمييز ، و قد اثبتت تقلبات اسعار الصرف على مستوى اسواق الصرف ان معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية غير قادرة على تفسير الية تقلبات هذه الاسعار .

ان للسياسة المالية مكانة مهمة بين السياسات الاخرى ، لما لها من فضل في تحقيق اهداف الاقتصاديات الوطنية عن طريق ادواتها المدرجة ضمن اهم ادوات الادارة الاقتصادية لكن في الحقيقة ان هذه السياسات كانت مغيبة عن المشهد الاقتصادي لمدة طويلة الى ان ولدت من جديد من خلال الازمات الاقتصادية ، و بالاحص ازمة الكساد العظيم سنة 1929 بفضل مساهمة الاقتصادي جون مينارد كينز ، الذي دعا الى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للانتقال من نمط الدولة الحارسة الى نمط الدولة المتدخلة ، منذ ذلك الحين اكتسبت السياسة المالية دورا اكثر اهمية و اصبحت اداة رئيسية من ادوات السياسة الاقتصادية في توجيه مسار الكيان

الاقتصادي ، و بفضل ذلك التطور الذي لحق بالسياسة المالية في النظم المعاصرة اصبح من واجب الدولة ان تتدخل في توجيه الاقتصاد الوطني في كافة نواحيه و اصبحت السياسة المالية تلعب دورا جوهريا في تحقيق الاهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني .

و الجزائر كغيرها من الدول النامية قامت بالتوسع في استخدام ادوات السياسة المالية في اطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياساتها الانفاقية و الايرادات بهدف تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية للبلاد، و من هنا تظهر اهمية السياسة المالية المطبقة في الجزائر ومدى تأثيرها على سعر الصرف خلال الفترة محل الدراسة 1990-2015 و ذلك للمساهمة في بناء سياسة مالية ناجحة في المستقبل .

اشكالية الدراسة :

انطلاقا مما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية :

ما هو اثر السياسة المالية على سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة من (1990 - 2015) ؟

و على اثر هذه الاشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هو سعر الصرف و ماهي اهم النظريات التي تفسره ؟

- ما هي السياسة المالية و ماهي ادواتها ؟

- ما هو مدى تاثر سعر الصرف بالسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة ( 1990 - 2015)؟

الفرضيات :

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث و املا في تحقيق اهدافه قمنا بتحديد مجموعة من

الفرضيات التي نسعى لاختبارها و هي على النحو التالي :

- يعتبر سعر الصرف بالنسبة للاقتصاديين من اهم الاسعار التي يشتمل عليها الاقتصاد المفتوح .

- تعتبر السياسة المالية نقطة اساس تركز عليها السياسة الاقتصادية الكلية و تتمثل ادواتها في كل من

الايرادات و النفقات و الموازنة العامة .

- تخفيض قيمة العملة من بين السياسات الفعالة و الناجحة التي لجأت اليها الجزائر كسياسة لتحقيق النمو الاقتصادي .

### اسباب اختيار الموضوع :

- لعل من اهم الاسباب التي دفعت بنا الى تناول الموضوع هي:
- نظرا ان موضوع سعر الصرف و السياسة المالية من اهم مجالات البحث و الدراسة و التي ترتبط بتخصص مالية .
- دور سعر الصرف الاساسي في الحياة الاقتصادية .
- مكانة السياسة المالية المهمة بين السياسات الاخرى .
- الميول الشخصي لدراسة الموضوع كونه يزخر بالمفاهيم الجديدة و التوجهات الحديثة التي تثري رصيدنا المعرفي .

### اهمية الدراسة :

يكتسي البحث اهمية كبيرة في كونه يعطينا فكرة شاملة عن مدى مساهمة السياسة المالية كاداة اقتصادية تستعملها الدولة في التأثير على سعر الصرف ، لكونه هذا الاخير يعطي الوجه الخارجي للعملة والاقتصاد المحلي، و تاتي اهمية البحث ايضا من خلال الفترة التي يعطيها البحث في الاقتصاد الجزائر ( 1990-2015 ) لكون هذه المرحلة تمثل مرحلة انتقالية للاقتصاد الجزائري ، و صدور العديد من الاصلاحات مست القواعد و النظم المصرفية ابتداء من قانون النقد و القرض 90-10 و القانون المعدل و المتمم 03-11 الصادر 2003/08/23 ، بالاضافة ان هذه الفترة شهدت الكثير من الاصلاحات الهيكلية .

### الهدف من الدراسة :

تهدف هذه الدراسة الى:

- محاولة الاحاطة بمختلف الجوانب النظرية لسعر الصرف و السياسة المالية .
- ابراز اليات و معايير عمل السياسة المالية في التأثير على سعر الصرف .
- محاولة تحليل واقع السياسة المالية في الجزائر .

## ادوات الدراسة :

تم الاعتماد في هذه الدراسة على العديد من ادوات البحث من خلال الكتب ، الملتقيات ، المجالات

بالاضافة الى الرسائل الجامعية ، و برنامج **SPSS20** .

## الدراسات السابقة :

تعد هذه المذكرة المقدمة مساهمة بسيطة في سبيل اثراءالبحث العلمي بالبلاد باعتبارها حلقة مكملة لسلسلة من الدراسات السابقة ، حيث ان هذا البحث خلاصة تكامل مجموعة من البحوث السابقة المستفاد منها ،و التي نذكر منها و على سبيل المثال ما يلي :

-دوحي سلمى اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها "دراسة حالة الجزائر" اطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم التجارية جامعة محمد خيضر بسكرة 2014-2015 ، و قد حاولت الباحثة من خلالها الاجابة على الاشكالية الرئيسية

مفادها ماهو اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و ماهي سبل علاجها في الجزائر؟ و قد توصل من خلال الدراسة القياسية ان من خلال ابراز تاثيرات التغيرات في سعر الصرف و اسعار البترول على الميزان التجاري ، كون الجزائر تعتمد على البترول كمورد استراتيجي لها ذلك من خلال صياغة نموذج قياسي لاثر تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الامريكي على الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من جانفي 1990 الى غاية ديسمبر2013.

- درواسي مسعود السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر ( 1990-

2015) اطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم علوم التسيير ، جامعة الجزائر 2004-2005 ، و قد حاول الباحث من خلالها الاجابة على الاشكالية الرئيسية مفادها هل تمكنت السلطة المالية من خلال ادارتها للسياسة المالية من تحقيق المستويات المثلى و المقبولة من حيث تخصيص الموارد بين الاستهلاك و التراكم ، و تحقيق الاستقرار الاقتصادي و السيطرة على الاختلالات الهيكلية و تحقيق التوازن الاقتصادي العام ؟ حيث توصلت من خلال الدراسة الى وجود اهمية جديدة للتنسيق بين السياسات المالية و النقدية في الدول النامية و منها الجزائر بهدف الوصول الى تحقيق اهداف كل منهما ، و عدم اعاقا احدهما للاخرى للوصول الى هذه الاهداف و ان عدم التنسيق



بين السياستين له اثر سلبي في هذا المجال كما ان عدم التنسيق يؤثر على التوازن الاقتصادي العام ، كما ان التوازن الاقتصادي العام يعاني من مشكلات اساسية و جوهرية تعكس في واقع الامر حقيقة انعدام التوازن البنيوي بصورة عامة و المتمثل في العجز التوازني الناتج عن زيادة النفقات بمعدل اكبر من الايرادات هذا من جهة و تقلب اسعار النفط من جهة اخرى .

### حدود الدراسة :

لاجل معالجة اشكالية الموضوع تم تحديد اطارين اطار مكاني و اطار زماني ، فالاطار المكاني اقتصر على الاقتصاد الوطني ( دراسة حالة الجزائر) بالتركيز على سعر الصرف و السياسة المالية من خلال الايرادات و النفقات و الموازنة العامة اما الاطار الزمني فقد تم التركيز على الفترة 1990-2015 .

### منهج الدراسة :

محاولة لتحقيق الهدف المنشود للبحث و في ضوء طبيعته و اهميته و حتى يمكن الاجابة على الاشكالية

المطروحة بكل جوانبها و في ضوء ما يتوفر من احصائيات و بيانات اعتمدت الدراسة على:

- المنهج الوصفي :و يعتمد على وصف و تحليل عناصر سعر الصرف و عرض مكونات السياسة المالية و كفاءة ادائها في التأثير على سعر الصرف .
- المنهج التحليلي :من خلال استخدام ادوات التحليل من بيانات و احصائيات من اجل تحليل ادوات السياسة المالية و مدى تأثر سعر الصرف بالسياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة 1990-2015 .
- المنهج التاريخي : و ذلك بالتطرق واقع سعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1990-2015 .
- المنهج القياسي : و ذلك بالاستعانة بالبرامج المعلوماتية و الاحصائية (SPSS20 - EXCEL) من اجل قياس اثر السياسة المالية ( نفقات التسيير ، نفقات التجهيز الايرادات ، الموازنة العامة ) على سعر الصرف (1990-2015) .

### صعوبات البحث :

ما هو معلوم انه ما من بحث الا و يواجه صعوبات و عوائق في طريق الباحث و اثناء انجازنا للبحث

واجهتنا بعض الصعوبات و من بينها :

تباين الاحصائيات و اختلافها من مصدر الى اخر .

نقص المراجع و خاصة الكتب التي تتناول موضوع سعر الصرف .

تقسيمات الدراسة :

انطلاقا من طبيعة الموضوع و الاهداف المنوطة به ، و للاجابة على الاشكالية المطروحة قسمنا هذه

الدراسة الى ثلاثة فصول :

الفصل الاول : سنتعرض فيه الى دراسة نظرية لسعر الصرف و ذلك من خلال ثلاث مباحث.

المبحث الاول : ماهية سعر الصرف

المبحث الثاني : النظريات المفسرة لسعر الصرف

المبحث الثالث : تطور نظام سعر الصرف في الجزائر

اما الفصل الثاني : فستعرض فيه الى دراسة الاطار النظري للسياسة المالية و هذا من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الاول : عموميات حول السياسة المالية

المبحث الثاني : اهم النظريات المفسرة للسياسة المالية

المبحث الثالث : ادوات السياسة المالية

اما بالنسبة للفصل الثالث : سنحاول من خلاله اعتماد دراسة قياسية لتقدير اثر السياسة المالية على سعر

الصرف في الجزائر (2015-2990) و ذلك من خلال ثلاث مباحث :

المبحث الاول : السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2015

المبحث الثاني : الارتباط المتعدد

المبحث الثالث : دراسة قياسية لمدى تأثر سعر الصرف بالسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2015

# الفصل الأول

## سعر الصرف

### تمهيد:

إن اتخاذ العملة كوسيط للتبادل ومقياسا للقيمة، أمر يسهل بقسط كبير في المعاملات الاقتصادية والتجارية، والتي تتم بين الأعوان الاقتصادية داخل دولة معينة إلا أن هذه الوظائف لا تجد لها معنى إذا تعلق الأمر باستعمال هذه العملة في المعاملات الخارجية، إذ لا يمكن قياس أو تحديد قوتها الشرائية إلا بدلالة العملات الأجنبية المعنية، ذلك أن القيمة الخارجية للعملة يعبر عنها بعدد وحدات هذه الأخيرة وهو ما يسمى بسعر الصرف.

يعتبر هذا الأخير جوهر التعاملات الاقتصادية بين الدول، فلا يمكن لأي بلد سواء كان متقدما أم لا الاستغناء عنه، لأن ظاهرة تكوين سعر الصرف من الجانب النظري جاءت بعدة مفاهيم وتعريف خاصة به، فمن خلال هذا يتم تحديد القيمة الفعلية لعملة ما بالنسبة لعملة أخرى، فتتم هذه العملية من خلال بيع وشراء العملات بين الدول، فلقد شهد العالم عدة أنظمة ونظريات لسعر الصرف مختلفة وبطبيعة الحال كان لهذه الأنظمة والنظريات انعكاسات على الاقتصاد العالمي، الأمر الذي أدى إلى توجهات نحو أنظمة ونظريات سعر الصرف الأكثر ملائمة والكفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي، أين سادة عدة ترتيبات في أنظمة ونظريات سعر الصرف، وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا الفصل مدخلا عاما عن سعر الصرف مقسم كما يلي:

### المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

### المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف

### المبحث الثالث: تطور نظام سعر الصرف في الجزائر

### المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

يتم التطرق في هذا المبحث إلى كافة مفاهيم سعر الصرف وكيفية تحديده والعوامل المؤثرة فيه وأهم الأنظمة المفسرة له.

### المطلب الأول: مفهوم وأهمية وأشكال سعر الصرف

سنتناول في هذا المطلب مختلف المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف وكذا سنتعرض إلى مختلف أشكاله وأهميته.

#### أولاً: مفهوم سعر الصرف:

تعددت التعاريف التي تناولت موضوع سعر الصرف فقد تطور تعريفها عبر الأزمنة واختلف الكثير من العلماء والمفكرين في تعريفها ومن أهم هذه التعاريف نذكر:

- يشير سعر الصرف الأجنبي إلى عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية.<sup>1</sup>
- إذا يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه مرآة التي تنعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة حيث تتجه قيمته إلى الارتفاع كما ارتفعت حصيلة الصادرات مقارنة بارتفاع المدفوعات عن الواردات ويحدث العكس حيث تنخفض قيمة سعر الصرف كلما ارتفعت مدفوعات الواردات مقارنة بارتفاع حصيلة الصادرات.<sup>2</sup>
- وبالتالي يعتبر سعر الصرف بأنه: "ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية، غير أن دول أخرى ترى أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية في شكل وحدات من عملة أجنبية معينة".

<sup>1</sup> هيل عجمي جميل الجنابي "التمويل الدولي والعلاقات النقدية الدولية" دار وائل للنشر الطبعة الأولى الأردن 2014 ص 93.

<sup>2</sup> د حمدي عبد العظيم "الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة" دار زهراء الشرق القاهرة 1998، ص 15.

ثانيا: أهمية سعر الصرف :

تبرز أهمية سعر الصرف من خلال مساهمته في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية و التي تتمثل في التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، إذ يتمثل التوازن الداخلي في استقرار الأسعار المحلية، إلى جانب تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي، في حين يتمثل التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات والذي يظهر في مختلف المبادلات التجارية للدولة.

إن دراسة سعر الصرف تهدف إلى البحث عن الوسائل والإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق الاستقرار لسعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية .

نستخلص أن لسعر الصرف دور هام في النشاطات الاقتصادية الخارجية لأي دولة، سواء كان ذلك نشاطا تجاريا أو استثماريا، فهو أداة وصل بين البلد المحلي والعالم الخارجي في المجال الاقتصادي إضافة إلى أن سعر الصرف يستخدم كمؤشر يقيس تنافسية البلد .<sup>1</sup>

ثالثا: أشكال سعر الصرف:

**1-سعر الصرف الاسمي:**

يعتبر سعر الصرف الاسمي الثنائي من ابسط مفاهيم سعر الصرف، فهو يعرف على أنه سعر العملة الأجنبية بدلالة وحدات عملة محلية، ويقصد به سعر الصرف الجاري الذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع و خدمات ما بين البلدين، ويتغير سعر الصرف الاسمي يوميا وهذه التغيرات تسمى تحسنا أو تدهورا، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة ما بالعرض الطلب في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة

<sup>1</sup> دوحة سلمى " أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها " دراسة حالة الجزائر" أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية جامعة محمد خيضر بسكرة 2014-2015 ص 12 13

،وعلى هذا الأساس يمكن لسعر الصرف التذبذب على حسب قوى السوق، الزمن، وسعر الصرف المعتمد في البلد.<sup>1</sup>

ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي للعملة الوطنية من خلال تغيرات العرض والطلب على العملة وذلك في سوق الصرف وتبعاً لنظام الصرف المعتمد.

حيث انه ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى:

أ) سعر الصرف الرسمي: يتم العمل به عند المبادلات الجارية الرسمية.

ب) سعر الصرف الموازي: وهو قيمة العملة المتعامل بها في السوق الموازية داخل البلد (الأسواق الغير رسمية).

### 2- سعر الصرف الحقيقي :

سعر الصرف الحقيقي يوضح عدد وحدات السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي فهو يقيس القدرة على المنافسة (مستوى التنافسية)، فهو يقيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم ، فمثلاً ارتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤدي إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وإن ارتفعت مداخيلهم الاسمية بنسبة عالية.<sup>2</sup>

حيث انه السعر الذي يمنح العملة المحلية قيمتها الحقيقية وهذا يعني أن السعر الحقيقي يعتبر مفهوماً حقيقياً يقيس الأسعار النسبية للسلعتين ولو فرضنا أن مستوى الأسعار العام في بلد ما هو  $p$  وفي البلد الأجنبي هو  $p^*$  و فرضنا أن  $E$  سعر الصرف الاسمي فإن سعر الصرف الحقيقي يعرف كالتالي :

$$\varepsilon = EP^*/P$$

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)" ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر طبعة 2005 ص 103 104

<sup>2</sup> عبد الحسين الجليل عبد الحسين الغالي "سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية تطبيقات)" دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع الأردن 2011ص 27

حيث  $e$  يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية<sup>1</sup>

ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي وفقا للعلاقة التالية:

$$RER = e(P^t/P^n)$$

حيث  $P^t$  أسعار السلع القابلة للانبجاز و  $P^n$  أسعار السلع الغير قابلة للانبجاز.

### 3- سعر الصرف الفعلي :

يعرف سعر الصرف الفعلي بأنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة، كما يعرف بأنه المتوسط المرجح لأسعار الصرف بين العملة الوطنية وعملات الدول التي تمثل اكبر الشركاء في التجارة، على أن يتم تحديد الأوزان النسبية حسب الأهمية النسبية لكل دولة في هيكل تجارتها.<sup>2</sup>

### 4- سعر الصرف التوازني:

سعر الصرف التوازني هو السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عند تساوي القيمة المطلوبة مع القيمة المعروضة من إحدى العملات بغض النظر عن اثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية فسعر الصرف التوازني مثل التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في وجود المنافسة التامة، ويكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات، نستنتج من هذا المفهوم أن سعر الصرف التوازني هو سعر الصرف الذي يتسق مع التوازن الكلي كونه يمثل التوازن المستدم لميزان المدفوعات.

<sup>1</sup> د عيسى محمد الغزالي "سياسات أسعار الصرف" سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية العدد الثالث والعشرون الكويت 2003ص5

<sup>2</sup> سعيدة شطباني "محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي" مذكرة ماجستير تخصص تقنيات كمية للتسيير جامعة المسيلة 2011-2012 صص 16 17



والملاحظ هو أن الصدمات النقدية تؤثر على سعر الصرف الحقيقي وتبعده عن مستواه التوازني بالإضافة إلى أن الصدمات الحقيقية تؤثر على المستوى التوازني ولهذا فمن الضروري تحديد هذا المستوى التوازني وتفسير تغيراته.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: محددات سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه

نتعرض في هذا المطلب إلى أهم المحددات والعوامل المؤثرة في سعر الصرف.

#### أولاً: محددات سعر الصرف

إن لسعر الصرف أهميته البالغة لأن الخاصية المميزة للمعاملات الاقتصادية الدولية هي تتضمن استخدام نقوداً مختلفة، فكل بلد يصدر عملته الخاصة في داخل حدوده القومية كوسيط للتبادل أو وحدة للحاسب. وتبعاً لذلك، يتعين على المنتجين الذين يبيعون سلع في الخارج أن يحولوا العملات الأجنبية المستلمة إلى عملة محلية.

#### 1 - المحددات النظرية لسعر الصرف:

نقوم بتلخيص بعض المحددات النظرية في ما يلي:<sup>2</sup>

#### 1-1- عر الصرف وسعر الفائدة:

إن ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في دولة ما يؤدي ذلك إلى تحفيز رأس المال الأجنبي للاستثمار في تلك المناطق مؤدياً إلى ارتفاع في سوق الصرف الأجنبي وانخفاض أسعار الفائدة المحلية سيكون له الأثر المعاكس.

<sup>1</sup> دوحه سلمى "اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري" مرجع سبق ذكره ص 12

<sup>2</sup> عبد الجليل هجيرة "اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري" مذكرة ماجستير التخصص مالية دولية جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان 2011-2012 ص 96

### 1-2- سعر الصرف والتضخم:

يؤدي ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية إلى الحد من زيادة الواردات والطلب على النقد الأجنبي وانخفاض الصادرات مما يدفع بسعر الصرف إلى الارتفاع ومنه يمكن اعتبار أن المستوى العام للأسعار من أهم العوامل التي تؤثر في تحديد سعر الصرف وتقلباته.

### 1-3- سعر الصرف وميزان المدفوعات:

يعد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف وذلك لكونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، فعند حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد ما فذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز، وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية مما يعني تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد، وبالعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات.

### 1-4- سعر الصرف والميزان التجاري:

يشكل رصيد الميزان التجاري الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات، فعندما تزداد قيمة الصادرات على قيم الواردات نقول أن الميزان التجاري قد حقق فائضا (ميزان تجاري إيجابي)، وفي الحالة العكسية يحدث عجز على مستوى الميزان التجاري (ميزان تجاري سلبي) فقد تزيد قيمة العملة عندما تصبح وحدة عملة الدولة تساوي قدرا أكبر من وحدات عملة الدول الأخرى مثلا: عندما يصبح الأورو قادرا على شراء عدد وحدات أكبر من الدولار الأمريكي، فيقال هنا أن الأورو قد ارتفعت قيمته بالنسبة للعملات الأجنبية.

### ثانيا: العوامل المؤثرة في سعر الصرف:

يمكن تقسيم العوامل المؤثرة على سعر العملة إلى عوامل فنية وعوامل أساسية:

#### 1- العوامل الفنية:

من العوامل الفنية التي تؤثر على سعر العملة:<sup>1</sup>

#### 1-1 ظروف السوق:

<sup>1</sup> موسى سعيد مطر "التمويل الدولي" دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص ص 47 49

إن المعلومات التي تصل إلى السوق بشأن أسعار العملات والحالة الاقتصادية والإشاعات والتقارير والتصريحات الرسمية تؤثر على أسعار العملات كما أن تجاوب السوق لمعلومة معينة يختلف عن تجاوب سوق العملات لمعلومة أخرى فالمعلومات السيئة تؤثر في السوق بشكل أسرع من المعلومات الجيدة. كما أن تجاوب المتعاملين في السوق مع نفس المعلومة قد لا يكون متناغماً أو متناسقاً فكل متعامل يحلل المعلومة من زاوية معينة ويتجاوب معها بطريقة تختلف عن متعامل آخر.

### 1-2 خبرة المتعاملين وأوضاعهم:

إن أسعار العملات الأجنبية تتأثر بالكميات المطلوبة والمعروضة من هذه العملات وتعكس خبرة المتعاملين في سوق العملات الأجنبية اتجاه حركة الأسعار كما أن القدرة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة من قبلهم لتنفيذ عملياتهم تؤثر على اتجاه أسعار العملات.

كما تتأثر أسعار العملات الأجنبية بالأوضاع التي يتخذها المتعاملون أو بالأوضاع التي يرغبون باتخاذها.

### 1-3 الكميات المتعامل بها ودرجة السيولة المطلوبة:

سبق أن وضحنا أن سعر صرف العملة يتحدد نتيجة لقوى السوق أي قوى العرض والطلب وبالتالي فإن الكميات المتعامل بها سواء كانت معروضة أو مطلوبة تؤثر على أسعار صرف العملات.

### 1-4 مدى الحاجة للعملة المطلوبة ومدى التنوع في العمليات:

كلما زادت الكميات المطلوبة من عملة معينة يزيد سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة. وكلما كانت حاجة المتعاملين من عملة معينة أكبر فإن سعرها يميل إلى الارتفاع حتى لو كانت الكميات المعروضة تساوي الكميات المطلوبة ويعتمد ذلك على الأسلوب التفاوضي من الجهة العارضة للأسعار.

### 1-5 التغيرات في الأسواق المالية والأسواق الأخرى غير سوق العملات:

إن ارتفاع المردود الذي يجنيه المستثمرون في السوق النقدي من عملة معينة يؤدي إلى زيادة أسعار صرف هذه العملات نتيجة زيادة الطلب عليها، كما أن ارتفاع أسعار الأسهم يؤدي إلى زيادة الأرباح

الرأسمالية لهذه الأسهم وبالتالي زيادة الطلب على العملات لشراء هذه الأسهم و يؤدي إلى ارتفاع أسعار صرفها.

### 2- العوامل الأساسية:

و يمكن تقسيم العوامل الأساسية إلى قسمين:<sup>1</sup>

### 2-1 العوامل التي تؤثر على العرض والطلب على العملات الأجنبية :

#### (أ) الاستيراد والتصدير:

إن قيام المستورد الجزائري بشراء بضاعة من الخارج هو بمثابة طلب للعملة الأجنبية وعرض للعملة المحلية، وبالتالي سوف يزداد سعر صرف العملة الأجنبية مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما هي. والعكس يحدث عند قيام التاجر الأجنبي باستيراد سلعة معينة من الجزائر فانه في نفس الوقت يطلب العملة المحلية ويعرض عملته الأجنبية وبالتالي فان سعر صرف العملة المحلية سوف يرتفع.

#### (ب) النفقات السياحية:

إن السائح الجزائري عندما يذهب إلى كندا فانه يعرض الدينار الجزائري ويطلب الدولار الكندي، وبالتالي فان سعر صرف العملة المحلية سوف ينخفض مقابل الدولار الكندي والعكس صحيح.

#### (ج) تصدير واستيراد الخدمات الأخرى:

ما ينطبق على استيراد السلع و تصديرها ينطبق على استيراد الخدمات وتصديرها من حيث تأثيرها على أسعار الصرف.

من الأمثلة على استيراد الخدمات قيام الطلاب الجزائريين وقيام المواطنين الجزائريين بالعلاج في المستشفيات الأجنبية والإقامة في الفنادق الأجنبية وغيرها.

<sup>1</sup> هاني عرب "المساعد في المالية الدولية" ملتقى البحث العلمي 2008 ص ص 30 32

### د) أرباح الاستثمار:

عندما يحصل المستثمرين على عوائد استثماراتهم فإنهم يقومون بعرضها لشراء عملة محلية و بالتالي يزداد سعر صرف العملة الوطنية للأسواق العالمية.

### هـ) الحوالات دون مقابل :

عندما يقوم المواطنون الجزائريون غير المقيمين بتحويل الأموال إلى عائلاتهم فإنهم يعرضون عملة أجنبية مقابل الحصول على عملة وطنية بالتالي فان سعر صرف العملة الوطنية سوف يرتفع مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

### و) المساعدة الخارجية :

وهذه المساعدات التي ترد للدولة هي تحويلات دون مقابل فكلما زادت هذه المساعدات سواء كانت من المؤسسات الدولية أو غيرها فانه سيتم تحويلها إلى العملة الوطنية وبالتالي يزداد عرض العملة الأجنبية وينخفض سعرها وفي المقابل يزداد سعر صرف العملة المحلية .  
أما في حالة المساعدات الجزائرية إلى الدول الأخرى فيحدث العكس، ينخفض سعر صرف العملة المحلية لمصلحة العملة الأجنبية.

### ز) التحويلات الرأسمالية و الاستثمارية الأجنبية :

الاستثمار الخارجي نوعان ، فهو قد يكون استثمار مباشر كإقامة مشاريع في الدول الأخرى أو غير مباشر مثل شراء الأصول المالية كالأسهم والسندات.

إن انتقال رؤوس الأموال من الجزائر إلى الدول الأجنبية يؤدي إلى زيادة عرض الدينار الجزائري وزيادة الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي ينخفض سعر صرف العملة الأجنبية.

### ن) القروض الدولية :

وهي القروض المقدمة من دولة إلى أخرى أو القروض التي تقدمها المؤسسات المالية والدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها.

عند حصول الجزائر على قرض بقيمة 100 مليون من أمريكا فان عرض العملة الأجنبية سوف يزداد و بنفس الوقت يزداد الطلب على العملة الوطنية و هي الدينار الجزائري و بالتالي يرتفع سعر صرف الدينار مقابل الدولار مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما هي .

(ي) تحويل الأموال بقصد المضاربة :

وهي انتقال الأموال من بلد إلى آخر وذلك للاستفادة من فروقات أسعار الصرف بين البلدين وتحقيق الرأسمالية.

إن البلد المتلقي للأموال سوف يزداد لديها عرض العملة الأجنبية ويزداد الطلب على العملة الوطنية وبالتالي يرتفع سعر صرف العملة المحلية وبنفس الوقت ينخفض سعر صرف العملة الأجنبية.

2-2 سياسات الدولة الاقتصادية:

(أ) عرض النقد:

إن زيادة عرض النقد مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة إلا إن هناك عدة مفاهيم لعرض النقد، فهناك عرض النقد بالمفهوم الضيق  $M_1$  والذي يشتمل على النقد المتداول والودائع تحت الطلب، وهناك المفهوم الواسع في عرض النقد وهو  $M_2$  ويشمل على  $M_1$  بالإضافة إلى الودائع لأجل.

(ب) سعر الفائدة :

إن ارتفاع سعر الفائدة على عملة معينة سوف يؤدي إلى زيادة الطلب عليها وبالتالي سوف يرتفع سعر صرفها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة كما هي والعكس يحدث عند انخفاض سعر الفائدة على عملة معينة.

(ج) التضخم:

إن ارتفاع الأسعار (أسعار السلع والخدمات) في دولة معينة مع بقاء الأسعار ثابتة في الدولة الأخرى، يؤدي إلى انخفاض سعر صرف عملة هذه الدولة والعكس يحدث عند انخفاض أسعار السلع والخدمات في دولة معينة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، فان هذا يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف هذه الدولة.

### د) السياسة الضريبية :

إن ارتفاع المعدلات الضريبية في بلد ما سوف يؤدي إلى تخفيض في الإنتاج والدخول والصادرات ويؤثر سلبا على سعر صرف عملة تلك البلد.

### المطلب الثالث: نظام وخصائص سعر الصرف

يلعب سعر الصرف دورا مهما في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي تقوم بها الدول سواء كان ذلك النشاط تجاريا أو استثماريا حيث يحتل سعر الصرف مركزا محوريا في السياسة المالية والنقدية بسبب استخدامه كهدف أو كأداة أو ببساطة كمؤشر على تنافسية الدولة، من خلال تأثيره على مكونات النمو الاقتصادي، سنركز في هذا المطلب على نظام سعر الصرف والخصائص التي يمتاز بها.

#### أولا: نظام سعر الصرف:

لقد عرف نظام سعر الصرف نمطين أساسيين هما <sup>1</sup>:

#### 1- النمط الأول: أنظمة سعر الصرف الثابتة:

وفي ظل هذه الأنظمة يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى:

#### 1-1 أما عملة واحدة :

تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، وفي هذا الإطار تعمل الاقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير، إلا في بع الحالات، كما هو حال الفرنك الإفريقي سابقا مع الفرنك الفرنسي. وكما هو حال الدينار الأردني مع الدولار الأمريكي، ولقد شكلت العملات المربوطة بعملة واحدة سنة 1996 : - 20 عملة بالدولار الأمريكي.

- 14 عملة بالفرنك الفرنسي

#### 2-1 أما سلة عملات :

<sup>1</sup> د عبد المجيد قدي "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية" ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2003 ص ص 115 116

وعادة ما يتم اختيار العملات انطلاقاً من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاص كما هو شأن الدينار الإماراتي، أو الربط حالياً باليورو باعتباره امتداداً لسلة العملات المكونة للايكو سابقاً، ولقد تم تسجيل 20 عملة مرتبطة بسلة من العملات من غير حقوق السحب الخاصة في سنة 1996.

### 1-3 ضمن هوامش محددة :

سواء تعلق التثبيت بعملة واحدة أو سلة عملات، وهنا يتم تحديد مجال التقلب المسموح به.

### 2- النمط الثاني: الأنظمة المرنة لسعر الصرف:

وتتميز هذه الأنظمة بمرونتها وقابليتها للتعديل على أساس بعض المعايير منها:

المؤشرات الاقتصادية للبلد مثل سعر الصرف الحقيقي الفعال، وعلى ضوءها تقوم السلطات النقدية بتعديل أسعار صرفها.

### 2-1 التعويم المدار:

وضمن هذا المنظور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات.

### 2-2 التعويم الحر:

وهو وضع يسمح بموجبه لقيمة العملة أن تتغير صعوداً وهبوطاً حسب قوى السوق.

ويسمح التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتحرر من قيود سعر الصرف، وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة، ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تشكل قيوداً.

ثانياً: خصائص سعر الصرف:



هناك ثلاث خصائص لسعر الصرف ندرجها كما يلي:

### 1) التحكيم أو الموازنة (Arbitrage):

إنّ سعر عملة معينة مقارنة بعملة أخرى تتغير بشكل مستمر في اليوم وفي مختلف المراكز المالية الدولية . وقد يؤدي هذا التغير إلى ظهور أسعار مختلفة لعملة ما مقارنة بعملة أخرى في مراكز مالية مختلفة إنّ هذا الاختلاف في الأسعار يدفع وكلاء الصرف إلى القيام بعمليات التحكم (Opérations D'arbitrage) ما بين الأسعار في مختلف المراكز المالية ثم المبادرة بالشراء في المركز المالي حيث سعر العملة منخفضا وإعادة البيع في المركز المالي حيث سعر العملة مرتفعا.

وإذا كانت الأسعار هي نفسها في مركزين ماليين فلا معنى لعملية التحكيم، ولن يكون هناك أيّ بيع أو شراء للاستفادة من فرق السعر، ولكي يكون لعملية التحكيم معنى، يكفي أن يكون سعر البيع في أحد المراكز المالية أكبر من سعر الشراء في مركز مالي آخر.

### 1-1 أنواع عمليات التحكيم:

لعمليات التحكيم ثلاثة أنواع نذكرها في:<sup>1</sup>

(أ) عمليات التحكيم المباشر: وهي تلك العمليات التي تنجم عن المقارنة بين سعر عملة معينة بدلالة عملة أخرى في مركزين ماليين مختلفين.

(ب) عمليات التحكيم غير المباشر: وهذا النوع من العمليات يظهر عندما تكون هناك ثلاث عملات، حيث لا تكون إحدى هذه العملات مسعرة مباشرة بدلالة إحدى العمليتين الأخرين، ولكن مسعرة بدلالة العملة الثالثة.

(ت) عمليات التحكيم على معادلات الفائدة: وينشأ هذا النوع من التحكيم عندما يكون هناك فرق في معدلات الفائدة على عملة معينة في مركزين ماليين مختلفين.

### 2) المضاربة (Spéculation):

<sup>1</sup> بلجرش عائشة "سعر الصرف الحقيقي التوازني" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك و مالية 2013-2014 ص ص

يقصد بها التعاقد على شراء عملة أجنبية بسعر معين وبيعها في موعد آجل بسعر أعلى بناءً على التوقعات، وبالتالي فإنه من المحتمل أن يتعرض المضارب إلى الخسارة الناشئة عن الفرق في سعر الصرف تلك العملة بين فترتين متباعدتين.

المضارب يكون مقبلاً وباحثاً عن مخاطر الصرف على أمل الحصول على الربح.

### 3) التغطية (Hedging):

التغطية تتم عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الآجل وذلك لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات في سعر الصرف، وهي عملية تأمين ضد ما يتوقعه المتعامل من انخفاض في قيمة العملات الأجنبية عن القيام بعمليات صرف آجلة.

أو بمعنى آخر هي تجنب الخسارة في سعر الصرف أي الخسارة الناشئة على تقلبات سعر الصرف، وهو ما يطلق عليها أحياناً بتغطية الوضع المفتوح (Open position) للمتعامل في أسواق الصرف الأجنبية.

## المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف

يتحدد سعر الصرف من خلال عملية تلاقي العرض والطلب على العملات، كما يتأثر بمختلف المتغيرات الاقتصادية والمالية.

ونظراً لأهمية سعر الصرف البالغة؛ ارتأينا تبيان ذلك من خلال فحص مختلف النظريات التي عملت على شرح وتحليل الكيفية التي يتم عبرها تكوين سعر الصرف، وأهم هذه النظريات وعلى سبيل الاستدلال يمكن تلخيصها في الآتي ذكره:

### المطلب الأول: نظرية تعادل القدرة الشرائية:

يرجع الفضل في صياغة هذه النظرية إلى المحاولات التي قام بها العالم السويدي "كاسل" "1916" وتعتبر أعمال هذا الأخير توليفة أو مزجاً من أعمال اقتصادي القرن التاسع عشر مثل "ريكاردوا" و"ثورنتون" الذي يقول "إن القيمة الخارجية لعملة دولة معينة، تتوقف على القدرة الشرائية لتلك العملة في السوق المحلية بالنسبة للأسعار السائدة في دولة أخرى" إذن سعر الصرف التوازني بين عملتين اثنتين عبر الزمن يبقى في مستوى يسمح بتساوي القوى الشرائية في الدولتين، فكأنما هناك مستوى تدور حوله تقلبات أسعار العملات (بجمل محل التعادل الذهبي)، ويطلق على هذا المستوى ب"حد تكافؤ القدرة الشرائية" أم سعر التوازن الذي يستقر عنده سعر الصرف في زمن معين، يعني تساوي القدرة الشرائية للعملتين، ويمكن إيضاح مبدأ تعادل القدرة الشرائية من خلال التفرقة بين الصيغة المطلقة والصيغة النسبية لتعادل القدرة الشرائية، وتعتمد اشتقاقا

هذه الصيغ على بنود معينة في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، وهناك صيغة حديثة لتعادل القدرة الشرائية يطلق عليها "تعادل القدرة الشرائية في الأسواق الكفاء" وهي تعتمد على حساب رأس المال لميزان المدفوعات.

وتعتمد هذه النظرية على صيغتين مختلفتين هما: <sup>1</sup>

### أولاً: الصيغة المطلقة

الفكرة الأساسية التي تقوم عليها هو أن قيمة العملة تتحدد بكمية السلع و الخدمات التي يمكن الحصول عليها في بلد إصدار هذه العملة مقارنة بكمية السلع و الخدمات التي يمكن أن تشتريها خارج بلد الإصدار أي أن الوحدة من هذه العملة بعد تحويلها يجب أن تبادل بنفس سلة السلع و الخدمات في البلد المحلي و في البلد الأجنبي، بهذا يجب أن تتساوى القدرة الشرائية لوحدة واحدة من العملة في كلا البلدين .

يتحدد سعر الصرف التوازني لعملتين مختلفتين على أساس القدرة الشرائية النسبية للعملتين في دولتهما، فيما يفسر العلاقة بين سعر الصرف و النسبة بين مؤشرات الأسعار في دولتي العملتين، و يعطى بالعلاقة التالية:

$$e = \frac{pt}{pt^*} \quad (2-1)$$

مع المعلوم أن  $pt = \sum \alpha_i pit$

$$pt^* = \sum \alpha_i pit^*$$

حيث أن t تأخذ قيم من n ..... (1)

حيث أن  $\alpha_i$ : الوزن المرجح الخاص بالسلع المتبادلة بين البلدين

<sup>1</sup> بربري محمد أمين "الاختيار الأمثل لنظام الصرف و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية" أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية جامعة الجزائر 3 2011-2010 ص 22

في حالة وجود قيود على التجارة الخارجية و باعتبار هذه العوامل ثابتة عبر الزمن و يمكن صياغة المعادلة -2) (1) على النحو التالي:

$$e = \pi \frac{pt}{pt^*} \quad (3-1)$$

ثانيا: الصيغة النسبية :

تنصرف نظرية تعادل القوة الشرائية في صورها النسبية إلى ما يحدث من تغير في سعر صرف التوازن من لحظة إلى أخرى، فتقول أن سعر التوازن سوف يتحقق عندما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف مع معدل التغير في النسبة بين الأسعار، إذا وجدت معدلات مختلفة من التضخم المحلي، فان سعر الصرف سوف يتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي :

سعر الصرف التوازني الجديد = نسبة تغير سعر الصرف × سعر الصرف القديم  
 علما أن : نسبة تغير سعر الصرف = نسبة التضخم المحلي - نسبة التضخم الأجنبي  
 كما يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية :

$$X_1 / X_0 = P_{E1} / P_{E0} / P_{D1} / P_{D0}$$

حيث :  $X_1$  : ثمن العملة الأجنبية معبرا عنه بالعملة المحلية في الفترة 1

$X_0$  : ثمن العملة الأجنبية معبرا عنه بالعملة المحلية في الفترة 0

$P_{E1}$  : الأسعار الأجنبية في الفترة 1

$P_{E0}$  : الأسعار الأجنبية في الفترة 0

$P_{D1}$  : الأسعار المحلية في الفترة 1

$P_{D0}$  : الأسعار المحلية في الفترة 0

ثالثا : أهم الانتقادات الموجهة لنظرية القوة الشرائية:

لقد تعرضت هذه النظرية أكثر من غيرها من النظريات المتعلقة بسعر الصرف للعديد من أوجه النقد والتحليل والمناقشة باعتبارها أول نظرية تضع الاقتصاديين الذين جاءوا بعد "كاسل" على طريق تحليل العوامل المؤثرة في تحديد سعر الصرف ولعل أهم هذه الانتقادات ما يلي:<sup>1</sup>

- صعوبة تركيب أرقام قياسية تعبر عن تغير القوة الشرائية تعبيراً دقيقاً، فمعظم هذه الأرقام تحتوي على الكثير من السلع التي لا تدخل في نطاق التجارة الدولية، وبالتالي لا يكون لأسعارها تأثير مباشر على سعر الصرف.

- يشترط لصحة هذه النظرية حساب أسعار الصرف وتغيرها أن لا تكون هناك أية قيود على عمليات التجارة الخارجية (افتراض حرية التجارة الخارجية) ولكن هذا الافتراض يتناقض مع الواقع حين تزداد القيود المفروضة.

- النظرية تفترض وجود علاقة سببية بين مستوى الأسعار وسعر الصرف، فالأسعار هي السبب و سعر الصرف هو النتيجة، ومعنى هذا أن مستوى الأسعار هو الذي يحدد سعر الصرف والواقع انه كما تتحكم الأسعار الداخلية في سعر الصرف قد يؤثر هو فيها (إشكالية تحديد السبب والنتيجة).

- يؤخذ أيضاً على هذه النظرية في صورها النسبية انه من الصعب معرفة متى يكون سعر الصرف بين عمليتين في حالة توازن ومن ثم يكون من الصعب اختيار فترة الأساس المناسبة التي يسود فيها سعر صرف معين يتخذ أساساً للمقارنة بما يحدث من تغيرات لاحقة فيه.

رغم الانتقادات السابقة التي وجهت للنظرية إلا أنها أبرزت جانباً مهماً من محددات أسعار الصرف وذلك من خلال تفسير تحركات سعر الصرف في الأجل الطويل (أي على مدى عدة سنوات) خاصة إذا اختلفت معدلات التضخم السائدة في الدول المختلفة بدرجة كبيرة، وأيضاً لا تزال هذه النظرية مرجعاً لكثير من الاقتصاديين الذين يتناولون سعر الصرف بالدراسة والتحليل سواء بالأسلوب التحليلي أو القياسي.

### المطلب الثاني: نظرية الأرصدية ونظرية المرونات

<sup>1</sup> جعفري عمار "إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي جامعة محمد خيضر بسكرة 2012-2013 ص 28 30

أولاً: نظرية الأرصدة (نظرية ميزان المدفوعات):

تمثل المعلومات المستمرة عن ميزان المدفوعات فائدة مهمة في تفسير مستوى سعر الصرف، ويقوم ميزان المدفوعات بإحصاء الصفقات الاقتصادية بصفة شاملة بين دولة وباقي دول العالم، إثر هذا فهو يسجل منهجياً كل الأسباب أو الدواعي التي من أجلها يصبح كل من العرض والطلب على الصرف قابل للتطور في سوق الصرف.

حسب هذه النظرية يمكن أن تفسر (تحدد) القيمة الخارجية للعملة، أو مستوى سعر الصرف، على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير (عجز أو فائض) فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما عجز فذلك يعني زيادة الطلب على العملات الأجنبية (الصرف) وهو ما يقود إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية في سوق الصرف، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، ويحدث العكس عند حدوث فائض في ميزان المدفوعات أي ارتفاع قيمة العملة الوطنية في سوق الصرف.<sup>1</sup>

من أجل تفسير تطور سعر الصرف يجب أن نهتم على الخصوص بأرصدة التجارة الخارجية، ميزان العمليات الجارية و الرصيد المالي مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها إذا حققت التجارة الخارجية فائضا فإن هذا يقود إلى ارتفاع قيمة سعر الصرف (تحسن العملة) ويكون العكس عند حدوث عجز. ومع هذا يجب أن نحتاط من أن نأخذ خلاصة باستعمال ذلك أن هذا الرصيد (رصيد التجارة الخارجية) يتجاهل أثر الخدمات وخاصة وأنه لا يأخذ بعين الاعتبار التدفقات المالية. في حين أن هذه الأخيرة تستطيع أن تعوض الأثر الإيجابي أو السلبي لرصيد العمليات الخاصة بتصدير واستيراد السلع. ويعطي ميزان العمليات الجارية معلومة عن حالة اقتصاد دولة، هل هو يعيش فوق أو تحت إمكانياته وموارده المتاحة. فعندما يكون رصيد هذا الميزان موجب فإن سعر الصرف سيرتفع (تحسن العملة) والعكس صحيح.

وهنا أيضا الأخذ بعين الاعتبار التدفقات المالية يمكن أن يعكس النتائج التي استنتجناها.

ثانياً : نظرية المرونات

<sup>1</sup> صحراوي سعيد "محددات سعر الصرف دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2010-2009 صص 61 62.

التقريب بالمرونات يستلزم التحكيم غير الكامل في الأسواق الدولية للسلع، كما أن العرض يكون غير كامل المرونة، هذه النظرية تشرح لنا القابلية الحادة لسعر الصرف عن طريق ضعف المرونات السعرية للتجارة الخارجية بمعنى آخر فهي تشرح لنا تغيرات سعر الصرف مستندة على ميزان مدفوعات التدفقات النقدية، فهي تركز على الميزان التجاري مع الأخذ بعين الاعتبار التذبذبات الخارجية التي بإمكانها أن تؤثر على حركات رؤوس الأموال، إذن فهي نظرية لسعر الصرف الحقيقي، و على العكس من ذلك فالنظرية النقدية تهتم بتعديل الأحجام الاسمية.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: نظرية تعادل معدلات الفائدة و نظرية كفاءة السوق

#### أولا : نظرية تعادل معدلات الفائدة:

تقوم هذه النظرية على تبيان الدور الذي تلعبه حركات رؤوس الأموال في تقلبات سعر الصرف، إذ تعتبر تلك المتعلقة بمعدلات الفائدة العامل المهم لأن رؤوس الأموال تبحث عن أحسن عائد ممكن بأقل خطورة إذن معدلات الفائدة المحلية تقارن بتلك المعدلات المتاحة في البلدان الأجنبية، وهذا ما يؤثر على تحركات رؤوس الأموال، وهذه التحركات من الواضح أن لها آثار على الصرف لأن هذا الانتقال إلى البلد الأجنبي يتم كما هو معروف بالعملة المحلية لهذا البلد (مثلا تحويل رؤوس الأموال الفرنسية إلى اسبانيا يستوجب تحويل الفرنك إلى البيستا) وكل خروج لرؤوس الأموال سوف يزيد من عرض الفرنك مقابل البيستا، وعلى العكس دخول رؤوس الأموال سوف يزيد من الطلب على الفرنك.

درس جون مينارد كيتير العلاقة بين معدل الصرف ومعدل الفائدة، وتوصل إلى أن المستثمر الذي يودع أمواله في البلد الذي تتوفر على معدل فائدة أعلى من ذلك السائد في البلد الأصلي لن تكون عملية الاستثمار مثمرة فعليا؛ في الوقت ما إذا كان الاختلاف في معدلات الفائدة بين البلدين سوف يعوض

<sup>1</sup> قدار نعيمة "نمذجة قياسية لسلوك سعر الصرف في الجزائر" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي جامعة الجزائر



بالفرق بين معدل الصرف العاجل والآجل، إذن نظرية PTI تنص على أن تقلبات سعر الصرف المرتقبة تكون مساوية للفرق بين معدل الفائدة المحلي والأجنبي.<sup>1</sup>

$$S^a = S - S_0 / S_0 \quad \text{مع} \quad S^a = i - i^*$$

$i$ : معدل الفائدة المحلي؛

$i^*$ : معدل الفائدة السائد في البلد الأجنبي،

$S^a$ : الفرق المرتقب لسعر الصرف،

$S_0$ : معدل الصرف العاجل؛

$S$ : معدل الصرف الآجل.

ثانيا: نظرية كفاءة السوق :

تقوم هذه النظرية على أن الاستغلال الكفء للمعلومات الاقتصادية و هو ما يصطلح عليه بكفاءة المعلومات و يعتبر السوق بأنه سوق كفؤ إذا كان سعر الأصل محل الاهتمام يعكس المعلومات المتاحة بكفاءة دائما و قد أوضح أن كفاءة السوق تتضمن بالضرورة أن تتبع أسعار الأصول مسارا عشوائيا أي أن العوائد الفعلية تتقلب بشكل عشوائي حول قيمة العائد التوازني المتوقع ولكن في هذه الحالة من المفترض أن يكون العائد التوازني المتوقع غير ثابت.

و طبقا لمنهج fama يوصف السوق بأنه ضعيف الكفاءة عندما لا يكون بإمكان أي متعامل في السوق أن يحقق عوائد غير عادية من خلال استخدام التاريخ السابق للأسعار والعوائد وأن حصل انه بزيادة بمجموعة المعلومات والمتعلقة بالعرض النقدي أو أسعار الفائدة والدخل لم يصبح في إمكان أي مشارك في السوق القدرة على تحقيق أرباح غير عادية، عندئذ يقال أن السوق شبه قوي من ناحية الكفاءة أما الشكل القوي للكفاءة فيتحقق عندما تكون هناك استجابة للمتعامل في السوق بان يحقق أرباحا غير عادية باستخدام قواعد التجارة البينية إما على معلومات عامة أو خاصة إلا أن هناك جدلا قائما اليوم بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفؤة نسبيا وهذا ما أدى إلى القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك فقد اظهر اختبار كل

<sup>1</sup> سعيدة شطباني " محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي " مرجع سبق ذكره ص 22

من giddy و كذلك hunt على التوالي 1975 و 1976 كفاءة السوق في حين أن البعض الآخر كدراسات Dufey و mac-donald و curney في 1998 يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيًا.<sup>1</sup>

### المبحث الثالث: تطور نظام سعر الصرف في الجزائر

نحاول في هذا المبحث عرض تطورات سياسة الصرف في الجزائر، وذلك من خلال عرض مختلف أنماط الصرف التي أتت منذ الاستقلال. هذه الأنماط يمكن حصرها فيما يلي:

#### المطلب الأول: نمط الثبات بالنسبة لعملة واحدة

تتميز هذه المرحلة كون أن سعر الصرف مثبت مقابل عملة أجنبية (الفرنك الفرنسي) ويمكن التوضيح أكثر من خلال ما يلي:<sup>2</sup>

#### أولاً: الانتماء لمنظمة الفرنك (1962-1963):

في هذه الفترة كانت الجزائر منتدبة في منطقة الفرنك والتي كانت تتميز بقواعد الصرف التالية:

- مراقبة الصرف أثناء العمليات التجارية مع الدول الخارجة عن نطاق الفرنك.

- حرية التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال داخل المنطقة.

بعد مواجهة الأخطار المترتبة عن هجرة رؤوس الأموال وإختلالات ميزان المدفوعات جعلت الجزائر تغادر منطقة الفرنك لتسير بمفردها، وباستقلالية سياستها النقدية والمصرفية.

#### ثانياً: التثبيت بالنسبة إلى الفرنك الفرنسي (1964-1973):

<sup>1</sup> جعفري عمار "إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية" مرجع سبق ذكره ص30

<sup>2</sup> سامية منصور "داسة قياسية لبعض محددات سعر الصرف في الجزائر للفترة " 1975-2013 " مذكرة ماجستير الشعبة علوم المالية والمحاسبة تخصص التقنيات الكمية في المالية جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2015-2014 ص 4

بدأت سياسات الصرف بإدراج عملة وطنية مستقلة (دينار الجزائري) في 10 أبريل 1964، معرفة بالتعادل الثابت مع الفرنك الفرنسي يعني 1 دينار يساوي 1 فرنك فرنسي وبقيمة ذهبية تقدر، بـ (180mg)، أما قيم العملات الأخرى فيقاس بتعادها مع الفرنك الفرنسي وهذا في إطار نظام بروتن وودز. من النتائج السلبية لهذه السياسة هو انخفاض قيمة الفرنك بالنسبة للدولار، مما أدى إلى تدهور الدينار بالنسبة لباقي العملات الرئيسية.

ونظرا لنتائج نظام بروتن وودز وتقلبات العملات أجبرت الجزائر على تغيير سياستها المصرفية بداية من 1973.

### المطلب الثاني: نمط الثبات بالنسبة لسلة العملات

بداية من 1973، الجزائر تقرر جعل الدينار بدلالة سلة لـ 14 عملة وذلك للابتعاد عن خطر الارتباط بعملة واحدة، وهذا بتحمل الصدمات النقدية بسلة عملات مختلفة ترجيح عملات السلة هو بدلالة حصة العملة في المبادلات التجارية (العملة كوحدة حساب ووسيلة دفع) والتوزيع حسب العملة الصعبة للديون الخارجية (العملة كاحتياطي للقيمة) على هذا الأساس، فإن الدولار الأمريكي يحتل مكانة نسبية مهمة في السلة (اتزان في حدود 40%)، انطلاقا من أن تواجهه المسيطر على مستوى مداخل للتصدير (95% من الإيرادات تأتي من صادرات

المحروقات والتي هي مبينة بالدولار الأمريكي في السوق العالمي) وخدمات الديون<sup>1</sup>.

تحسب معاملات الترجيح المستعملة على أساس هيكله جانب النفقات من ميزان العملات الجاري، كل عملة لها وزن في جانب الإنفاق من الحساب الجاري الذي يشمل على:

- الواردات من السلع والخدمات
- الفوائد المدفوعة على خدمة الديون الخارجية.
- تسديد رأسمال.

<sup>1</sup> مولاي بوعلام "سياسات سعر الصرف في الجزائر" مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد كمي جامعة الجزائر جوان 2005 ص 45 47

رياضيا يمكننا تمثيل هذه العلاقة بالطريقة التالية:

إذا كان: (X 1) هو العملة الوسيطة.

(X0) هو قيمة الدينار حسب صندوق النقد الدولي.

(Xi (i = .....14,3,2,1) هي العملات الأخرى التي تحتويها السلة، إن تغير قيمة الدينار بالنسبة

للعملة الوسيطة هو عبارة عن الوسيط المرجح لتغيرات العملات الأخرى التي تحتويها السلة مقارنة بالعملة الوسيطة حيث:

$$dX'_0 = \sum z_i dx_i \quad (1.3)$$

$dX'_0$ : التغير (%) للدينار بالنسبة للعملة الوسيطة.

$Z_i$ : الترجيح للعملة (i) في إطار نظام تحديد قيمة الدينار.

$dx_i$ : التغير (%) للعملة (i) بالنسبة للعملة الوسيطة .

في زمن (t)، الدينار له قيمة حسب العلاقة التالية:

$$X_0(t) = X'_0(0) * (1 + dx'_0) \quad (2.3)$$

حيث: ( $X_0(0)$ ) هو معدل المركزي للدينار

الجدول رقم (1-1): طبيعة العناصر السلة المرجعة

العملة	اتزان ( % )
الدولار الأمريكي	40.15
الفرنك الفرنسي	29.2
دوتش مارك الألماني	11.5
الليرا الإيطالية	4
الجنيه الإسترليني	3.85
الفرنك البلجيكي	2.5
الفرنك السويسري	2.25
البزطة الإسبانية	2
الفلوران الإيرلندي	1.5
الدولار الكندي	0.75
الكورونة الدنماركية	0.2
الكورونة النرويجية	0.1

0.5	الشلينق النمساوي
1.5	الكورونة السويدية

أولاً: تسعيرة الدينار (cotation du dinar):

طريقة حساب سعر الدينار، تعتمد أساساً على جدول أسعار التثبيت لباريس كمايلي:

- 1- يتم حساب التغيرات النسبية لـ 14 عملة للسلة المرجعية بالنسبة لعملة الاجتياز تختار بصفة تحكيمية.
- 2- حساب المعدل المرجح للتغيرات النسبية للعملات الأجنبية المعروفة.
- 3- يتم خفض السعر اليومي للدينار بالنسبة لعملة الاجتياز ثم بالنسبة لكل عملات السلة.

انطلاقاً من كون أثر الدولار قوي على سلة المرجعية و بالإضافة لكون

- واردات الجزائر أساساً من الإتحاد الأوروبي.

- القروض من نفس الدول بالإضافة إلى الين.

فقدرتة تحرر إيرادات تصدير المحروقات للجزائر تكون متعلقة بسعر الصرف الدولار بالنسبة لباقي العملات.

وعليه، عندما يرتفع الدولار بالنسبة لباقي العملات قدرة استيراد الجزائر تزيد، والعكس عندما ينخفض الدولار بالنسبة للعملات، القدرة الشرائية لإيرادات التصدير تنخفض.

من جهة أخرى: فإن إنخفاض الديون الخارجية مرتبط بقيمة الدولار مقارنة بعملات التي تمت بها ديون الخارجي.

قيمة المديونية الخارجية للجزائر بالدولار انخفضت من 17 مليار دولار سنة 1980 إلى 14 مليار دولار في 1984 هذا ما بين أن الجزائر تخلصت بجزء من مديونتها والتي تسبب فيها ارتفاع قيمة الدولار.

موازاة مع هذا النمط من الصرف المتبع، الجزائر إختارت عدم تحويل عملتها، هذا الاختيار له مبرراته وهي:

- آلية للدفاع عن تعادل الدينار لأن هيكله الاقتصاد لم تكن متنوعة.

- الطريقة المثلى للحصول على موارد من العملة الصعبة مصدرها أساسا صادرات المحروقات، حيث أن البنك المركزي يعرض " إداريا " الموارد من العملة الصعبة، معتمدا على ميكانيزمات يمنح من خلالها ترخيص بالإستيراد للتجار معتمدين وهذا لمقاربة الطلب والعرض على العملة الصعبة وكذا تثبيت سعر الدينار في المستوى المرغوب فيه.

- مراقبة الصرف ساعدت على خلق التوازن الخارجي موازاة مع تدفقات لإستدانة الخارجية.

**ثانيا: سياسة الصرف السلبية (passive) (1973-1986):**

أهم ما ميز هذه السياسة هو أن تعادل العملة الوطنية هي ثابتة مع عدم المراعاة الكلية للأسس الاقتصادية والمالية لهذه العملة.

التوجه في مجال سياسة الصرف في هذه الفترة ساعدت على استقرار الدينار الجزائري لكن استقرار اصطناعي مبني على تسيير إداري لسعر الصرف غير المرتبط مع الحقائق الأساسية الاقتصادية كتدهور القدرة الشرائية الداخلية للدينار .وعليه، فالجزائر مولت مدة طويلة عجز الميزانية عن طريق خلق النقدي، والتي تتراكم وتنتج عنها زيادة في السيولة في الاقتصاد والتي تضاعفت لعدم قدرة المؤسسات العمومية على تسديد ديونها و الذي أدى لإستمرار السياسة التضخمية لمدة. تعادل الدينار المستقر إداريا عن طريق مراقبة الصرف، لم تعكس الأساسيات الاقتصادية، في الحقيقية كانت هناك زيادة في القيمة

أيضا هذا التعادل الإداري ساعد على مسايرة سياسات الاقتصادية والمالية الداخلية في حين أن سعر الصرف لا يمثل القيد.

وعليه من ناحية القدرة الشرائية للدينار في الخارج فهي مستقرة، وهذا بسبب مراقبة الصرف وأثر الزيادة للدولار مقارنة بعملات السلة ومن جهة أخرى القدرة الشرائية الداخلية في تراجع .وعليه نتائج هذه الحالة هي كما يلي:

- الخسارة التنافسية للسلع المحلية بالنسبة للسلع المستوردة.

- قيود الدخول في سوق الصرف المرفوقة بسياسة التقنين للاستيراد، ساهموا في ميلاد سوق الصرف الموازي للعمليات الصعبة، الذي يغطي احتياجات الاستيراد ذو صيغة تضاربية للاستهلاكات غير الضرورية (الكميات).

نظرا لثقل الدولار في السلة المرجعية، زيادته مقارنة بباقي عملات السلة في النصف الأول من عام 1980، أنتج زيادة حقيقية بـ 50% للدينار الجزائري، هذا ما أدى إلى تخفيض منافسة الصادرات خارج المحروقات.

### ثالثا: سياسة الصرف الإيجابية (active) (1986-1994):

حتى عام 1986، سنة أزمة البترول، لم تكن هناك تغييرات سواء على مستوى الوسائل أو الأهداف في سياسة الصرف، لكن مع هذا الحدث الذي تعرضت له الجزائر والذي أدى إلى انخفاض عائدات تصدير، والتضييق للقيود الخارجية، لم يكن بالإمكان الإبقاء على نفس سياسة الصرف،

حاولت الجزائر تعويض انخفاض عائدات البترول بالقروض الخارجية وزيادة التضييق على الاستيراد، وبالمقابل السلطات حاولت آنذاك اتخاذ سياسة الصرف الإيجابية.

تتميز هذه السياسة بمحاولة تعديل سعر الصرف لإقصاء القيمة الزائدة للدينار، للتقرب من قيمته التوازنية.

تعديل سعر الصرف بدأ ب : التخفيض الزاحف (إنحدار التعادل) غير معلن عنه ثم بعدها تخفيض رسمي.<sup>1</sup>

### 1- التخفيض الزاحف (rampantes):

التخفيض الزاحف أو المنحدر، هو مقياس تم اتخاذه من طرف السلطات والغرض منه التخفيض المستمر وغير المعلن لقيمة العملة الوطنية.

سعر صرف الدينار انتقل من 85,4 دج للدولار الواحد في الثلاثي الثاني من عام 1987 إلى 19,12 لعام 1990 أي تخفيض بنسبة 160% مقارنة بعام 1987 .

<sup>1</sup> مولاي بوعلام "سياسات سعر الصرف في الجزائر" نفس المرجع السابق ص ص 47 50



## 1-1 التخفيض الأول الرسمي :

نظرا لتدهور الحالة الاقتصادية، السلطات الجزائرية سارعت عام 1991 في إطار برنامج التعديل الهيكلي لإقتصاد كلي مدعم من صندوق النقد الدولي (FMI)، هذا البرنامج مزود بقرارات وسياسات متشددة لتسيير الطلب والتدهور المحسوس للدينار والتي تهدف إلى إعادة توجيه الأسعار النسبية بما يتناسب مع الإنفتاح الاقتصادي .وفي سبتمبر 1991 قامت السلطات النقدية بأول تخفيض رسمي للدينار بالنسبة للدولار الأمريكي بنسبة 22% ، كذلك سعر الدينار إنتقل من 5،18 دينار للدولار إلى 5،22%.

وكان يهدف هذا التخفيض إلى التقريب بين سعر الدينار في السوق الرسمي والسوق الموازية الفارق الذي كان 5% في السنوات 1980 انتقل إلى 2% في 1991 .

من 1991 إلى 1994، المعدل السنوي المتوسط لتدهور الدينار كان حوالي 4% يحمل السعر الرسمي للدينار قيمة 24 دينار للدولار، لكن هذا الاستقرار النسبي لم يعكس القوى الحقيقية للإقتصاد التضخم ارتفع بالنسبة للشركاء التجاريين ويرجع ذلك إلى تطبيق البلد لسياسات مالية نسبيا توسعية خلال هذه الفترة.

- تلاشي إضباط الميزانية والذي يفتح باب النقدية للعجز(عجز بـ 7،8% بالنسبة للإنتاج الداخلي الخام PIB عام 1993).

- تغير (M2) كان بنسبة 9،23% في عام 1992 و 12،21% في 1993.

هذا ما أنتج زيادة حقيقية للدينار بـ 50% ما بين أكتوبر 1991 ونهاية 1993. الفارق بين الصرف الرسمي والصرف الموازي إرتفع بـ 4% في بداية 1994.

## 1-2 التخفيض الثاني الرسمي:

بعد التخفيض الرسمي الأول، الذي يعطي تأثيرات الخصم (escompté) للسلطات النقدية الاستقرار على مستوى الإقتصاد الكلي والذي هو (برنامج التعديل الهيكلي) لـ ماي 1994 المدرج من (FMI)، وكان هذا منطلق لـ: التحويل للدينار والتحرر الجزئي للتجارة الخارجية ونمط الصرف.

### المطلب الثالث: نمط الصرف العائم من 1994 إلى يومنا هذا

لقد لجأت الجزائر في العديد من المرات إلى خفض قيمة العملة الوطنية منذ اتفاق إعادة جدولة المديونية الخارجية

واتفاق التمويل الموسع مع F M I ، حيث خفض قيمة الدينار بنسبة 40 ، 17.٪. وكان قبل ذلك قد فقد 50.٪ من قيمته عام 1990، وما بين 25.٪ و 30.٪ ما بين 1991 ، 1993.

وفي عام 1994 قامت السلطات بتخفيض الدينار في مرحلتين في المجموع 70.٪ وذلك ما بين شهر أبريل وسبتمبر « 1994 وخلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية و بين 1995 و 1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20.٪ وتبعه انخفاض بحوالي 13.٪ بين 1998-2001 وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهرا الموالية و هذا منذ أوائل 2002».

وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2.٪ و 5.٪، وهذا الإجراء بهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية. لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء. مقابل أبرز العملات الأجنبية، وبين جوان وديسمبر 2003، ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11.٪ وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي ب 7 ، 5.٪. و في سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 73.3625 و 91.3014 بالنسبة للأورو وفي سنة 2006 انخفض إلى حوالي 72.6464 بالنسبة للدولار و 91.2447 بالنسبة للأورو وواصل انخفاضه بالنسبة للدولار إلى 66.82 في نهاية 2007

أما الأورو فقد ارتفع إلى 98.33 في هذه الفترة. وفي مايلي يظهر تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار والأورو.

من 2005-2008: دج/€, دج/\$

الجدول رقم (1-2): تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار و الأورو

العملة الأجنبية	2005	2006	2007	2008
الدولار	73.36	72.64	69.36	63.86
الأورو	91.30	91.24	94.99	96.91

source : [www.bank-of-Algeria.dz/march2.htm](http://www.bank-of-Algeria.dz/march2.htm)

وهكذا سمحت لنا هذه المراحل بمعرفة نظام الصرف الجزائري وتطوراته الرئيسية التي عرفها منذ بداية السنوات الأولى التي خلفت تاريخ الاستقلال. بحيث اتضح أن الجزائر كانت تتبع نظام الصرف الثابت مرتبط بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي، ثم عرف سعر الصرف نوعا من الاستقلالية خلال فترة أين تم ربطه بسلة من العملات الصعبة ويعود هذا الربط لسبب تدهور قيمة الفرنك الفرنسي الذي تطلب التخلي عن النظام المتبع في الجزائر أي نظام الصرف الثابت والمرتب بالفرنك الفرنسي وتبني نظام صرف ما بين البنوك وهذا في إطار نظام الصرف العائم المدار والمرتب بالدولار الأمريكي نظرا لأن معظم صادراتنا أي حوالي 97٪ من صادرات الجزائر تقيّم بالدولار منه يتحدّد سعر صرف الدينار الجزائري تبعا لعاملي العرض والطلب على العملة الوطنية مع تدخل البنك المركزي إما بتخفيض أو زيادة هذه القيمة (سعر الصرف) لتركه عند مستوى مقبول<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> د. شعيب بوثة "سياسة سعر الصرف بالجزائر - نمذجة قياسية للدينار الجزائري" كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية ص123  
 \*\*\*\* تعتبر جلسات التثبيت بمثابة مرحلة انتقالية للوصول في النهاية إلى وضع سوق صرف ما بين البنوك، ذلك أن العملات غير قابلة للتحويل لا يمكن أن تكون موضوع سوق حقيقية وأسعارها تتحدد من طرف البنك المركزي.

حيث مرت هذه المرحلة على فترتين هما: <sup>1</sup>

**أولاً: نظام جلسات التثبيت من أكتوبر 1994 إلى ديسمبر 1995:**

في أواخر سبتمبر 1994، تم اتخاذ قرار بالتخلي عن نظام الربط إلى سلة من العملات، ليعوض بنظام جلسات التثبيت\*\*\*\* بداية من 01 أكتوبر 1994 كمرحلة تمهيدية لنظام أو نمط الصرف العائم الموجه. وتعرف جلسات التثبيت على أنها جلسات تهدف إلى تحديد سعر الصرف التوازني عن طريق المناقصة بموجب التعليم رقم 61-94 الصادرة في 28 سبتمبر، 1994 حيث تم تحويل الدينار ولو جزئياً وفق قوى العرض والطلب، مما يسمح بالارتفاع التدريجي لحجم المبادلات الخارجية. ويقوم هذا النظام على عقد جلسات يومية لتحديد السعر تحت إدارة بنك الجزائر فقد كان يتم تحديد سعر الصرف لجميع المعاملات يوميا بناء على عروض مقدمة من طرف البنوك التجارية في بداية كل جلسة وأيضاً في ضوء توفر العملة الأجنبية .

تضم جلسات التثبيت ممثلي المصارف التجارية تحت إشراف بنك الجزائر والتي كانت تنظم أسبوعياً ثم أصبحت يومية. ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبرا عنها بدلالة العملة المحورية الدولار الأمريكي على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم المصارف بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجياً من خلال عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب المصارف التجارية عليها عن طريق المناقصة، وبهذا يتم تحديد سعر صرف الدينار عند أقل عرض.

واستمر هذا النظام إلى غاية 31 ديسمبر 1995 كما ساهمت برامج الاستقرار وتحسن مستوى احتياطي الصرف إلى إنشاء سوق ما بين البنوك بهدف تعزيز قابلية تحويل الدينار الجزائري.

**ثانياً : سوق الصرف البيئية**

كان من نتائج المرحلة السابقة بروز سعر صرف شبه حقيقي ناتج عن تضارب قوى العرض والطلب الرسمية، إلا أن عرض العملات بقي حكراً على بنك الجزائر، فكان لا بد من ترك المجال لسوق الصرف البيئية

<sup>1</sup> خليفة عزي "سعر الصرف الجزائري بين نظام التثبيت و نظام التعويم المدارو تأثيره على ميزان المدفوعات " مذكرة ماجستير جامعة المسيلة 2011-2012 ص ص 134 133

في تحديد قيمة الدينار. وفي هذا الإطار جاء برنامج التصحيح الهيكلي الذي يغطي الفترة الممتدة بين أبريل 1995 ومارس 1998، وإيماناً بالأهمية البالغة التي تمثلها أسواق العملات الأجنبية ودورها في تأمين عمليات عرض وطلب العملات، ومن ثم تحديد أسعار صرف حقيقية للعملة المحلية، أصدر بنك الجزائر بتاريخ 23 ديسمبر 1995 اللائحة رقم 80-95 والتي تتضمن إنشاء سوق صرف بينية، يتدخل فيها يومياً جميع البنوك، بما فيها بنك الجزائر والمؤسسات المالية، وذلك من أجل بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل، مقابل الدينار الجزائري. وينقسم هذا السوق إلى سوق فورية وأخرى آجلة، وانطلق نشاطه رسمياً في 02 جانفي 1996 وأصبح من الممكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بما يلي

- بيع العملة الوطنية للبنوك غير المقيمة، مقابل العملات الأجنبية القابلة للتحويل؛
- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل العملة الوطنية المودعة في حساب الدينارات المحولة؛
- بيع وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية أخرى قابلة للتحويل؛
- بيع وشراء بين المتدخلين في سوق الصرف البينية للعملات القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة الوطنية.

خلال عام 1996 حدد نظام سعر الصرف بنظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية، وبين 1995 و1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه انخفاض بحوالي 13% بين 1998-2001، وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهراً الموالية وهذا منذ أوائل 2002 وجانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و5%، وهذا الإجراء يهدف أساساً للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية. لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار، الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية. وبين جوان وديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ 7,5% وفي سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 73.3625 و 91.3014 بالنسبة للأورو وفي سنة 2006 انخفض إلى حوالي 72.6464 بالنسبة للدولار و 91.2447 بالنسبة للأورو وواصل انخفاضه بالنسبة للدولار إلى 66.82 في نهاية 2007 أما الأورو فقد ارتفع إلى 98.33 في هذه الفترة.

منذ تبني هذا النظام كانت سياسة الصرف في الجزائر تهدف إلى المحافظة على سعر صرف حقيقي مستقر وبتدخله في سوق الصرف، فإن بنك الجزائر يؤثر بقوة على سعر الصرف الاسمي كي يحقق هدف سعر الصرف الحقيقي. ومن الناحية العملية فإن بنك الجزائر يحتفظ بمقابل كل المعاملات في سوق الصرف الأجنبي، نتيجة لتضافر ثلاثة عوامل:

- حساب صادرات النفط والغاز تمثل لأكثر من 95 % من إجمالي الصادرات.
- من القانون، إيصالات صرف العملات الأجنبية من صادرات النفط والغاز لا بد من تحويلها إلى الدينار الجزائري مباشرة في البنك المركزي.
- معاملات حساب رأس المال تخضع لضوابط صارمة.

### خلاصة الفصل:

على ضوء ما سبق تبين من خلال استعراض الإطار النظري لسعر الصرف أن معظم المعاملات، الاقتصادية الدولية تتم من خلال تصدير واستيراد السلع والخدمات ورؤوس الأموال، حيث تحتاج هذه المعاملات إلى النقد الأجنبي من أجل تسويتها، كما تتطلب كفاءة النظام المالي التي تؤثر على حجمها وكذا استمرارها.

إن أسعار الصرف بأنواعها وعملياتها تساهم كثيرا في توسيع الأسواق الدولية، فهي تعد كعنصر أساسي في تسيير التجارة الخارجية بصفقتها وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف الدول.

قبل اللجوء إلى دراسة أي مشكلة اقتصادية قياسية يجب العبور على الجانب النظري مما يجعله أمرا ضروريا وذلك أن أي مشكلة اقتصادية يجب أن تستند إلى بعض الفرضيات، وهذا ما يفسره الجانب النظري لسعر الصرف.

وبعد تطرقنا إلى أهم مفاهيم سعر الصرف فانه من المهم دراسة أثر السياسة المالية عليه والتي تعتبر موضوع الفصلين القادمين.



# الفصل الثاني

## السياسة المالية



### تمهيد:

لقد تجلّى دور الدولة في الاقتصاد عبر العصور بالانسحاب أحيانا والتدخل المباشر في شؤون الاقتصاد أحيانا أخرى فالفكر الكلاسيكي الذي ساد إلى غاية نهاية العشرين من القرن الماضي كان ينادي بجيادية الدولة، تاركة القطاع الخاص ينشط بحرية تامة معتمدة قانون اليد الخفية لآدم سميث والمنافسة التامة، كل هذا للوصول إلى توازن السوق لكن الأزمات المتوالية التي عرفها الاقتصاد الرأسمالي خاصة أزمة الكساد العالمية 1929 أثبتت قصور الفكر الكلاسيكي فظهرت أفكار تنادي بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية و من أهم الأفكار في هذا الاتجاه نجد أفكار جون مينارد كينز الذي أعطى أهمية كبيرة لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية من خلال السياسة المالية.

فالسياسة المالية لها مكانة هامة بين مجموع السياسات المكونة للسياسة الاقتصادية كالسياسة النقدية والائتمانية وسياسة سعر الصرف، لأنها تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وتوجيه المسار الاقتصادي و معالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات . وعلى هذا الأساس سنتناول في هذا الفصل مدخلا عاما عن السياسة المالية مقسم كما يلي :

**المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية**

**المبحث الثاني : النظريات المفسرة للسياسة المالية**

**المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية**

## المبحث الأول: عموميات حول السياسة المالية

يمكن للحكومة أن تتدخل في السياسة الاقتصادية للبلد وذلك من خلال السياسة المالية، حيث أن مفهوم السياسة المالية إقترن بمبدأ حرية الدولة في رسمها، وفق الأهداف الداخلية التي تسطرها و تسعى للوصول إليها، لذا سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى التعريف بالسياسة المالية و مراحل تطورها وأهدافها.

### المطلب الأول : مفهوم السياسة المالية

#### مفهوم السياسة المالية :

يرجع مصطلح السياسة المالية أساسا إلى الكلمة الفرنسية "fisc" و كان يراد في المعنى الأصلي للسياسة المالية كلا من المالية العامة وميزانية الدولة، وتعزز استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع بنشر البروفيسور h.hansen alain كتابه " السياسة المالية ودورات الأعمال " ولكنه ضمن مصادر التطور الذي رافق المجتمعات و ظهور مهام جديدة في المجالات الاقتصادية المختلفة اتسع مفهومها لتعني دراسة النشاط المالي للاقتصاد الحكومي متضمنة في ذلك تكييفا و نوعيا لحجم كل من النفقات والإيرادات الحكومية لأوجهها المختلفة بغية تحقيق أهداف عامة.<sup>1</sup> كما يمكن تعريف السياسة المالية على أنها:

- الإجراءات التي تقوم بها الحكومة بغية تحقيق التوازن المالي العام مستخدمة بذلك الوسائل المالية الهامة من الضرائب و النفقات العامة و القروض العامة، و ذلك للتأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية والوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.<sup>2</sup>
- تلك القرارات التي تهدف إلى تخصيص الموارد المالية الضرورية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية و ذلك ضمن القيود المالية التي تفرضها الوضعية و الإمكانيات المالية المتوفرة في الدولة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> نزار كاظم الخيكاني حيدر يونس المسوى "السياسة الاقتصادية" الطبعة الثانية، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2015، ص 45

<sup>2</sup> هيفاء غدير غدير "السياسة الاقتصادية و النقدية و دورها التنموي في الاقتصاد السوري" الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا، 2010، ص 11

<sup>3</sup> علاء فروج الطاهر "التخطيط الاقتصادي" الطبعة الأولى، دار الراية الأردن، 2011، ص، 177

- مجموعة المبادئ و المفاهيم التي تضعها المستويات العليا في المؤسسة لتسترشد بها المستويات الإدارية الأخرى عند ممارسة أنشطتها و اتخاذ قراراتها.<sup>1</sup>

مما سبق يمكن القول أن السياسة المالية هي تلك التدابير و الإجراءات التي تتبعها الدولة في التعامل مع عناصر المالية العامة، قصد تحقيق أهداف مسطرة مسبقاً أهمها النهوض بالاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية.

### المطلب الثاني: مراحل تطور السياسة المالية

#### أولاً: السياسة المالية في المجتمعات القديمة:

كانت السياسة المالية في العصور القديمة تعكس غياب السلطات المنظمة للمجتمع و غياب أي تأثير لها، وتشمل السياسة المالية ما قبل الفكر الكلاسيكي (التجارين و الطبيعيين) الذي يميز تلك المرحلة من مراحل الفكر الاقتصادي بعدم وجود إطار شامل ومنظم ومحدد المعالم حول السياسة المالية للدولة والتأثير على النشاط الاقتصادي، ونظراً لارتباط الأفكار المالية لدى المفكرين بتطور دور الدولة ، ومدى تدخلها في النشاط الاقتصادي، فنجد أن أفلاطون وأرسطو قد اهتمتا بضرورة تدخل الدولة مباشرة في مراقبة الأسعار، منع الاحتكار وتحقيق عدالة التوزيع، فضلاً عن تحديد مجالات الإنفاق العام ، في حين لم يتعرضوا لموضوع الضرائب أو الرسوم ، وهو ما اقره توماس الأكويني و رفض أو رسم هذا الأسلوب ونادى بعدم لجوء الحكومات لمصادرة الملكيات وإدارتها بنفسها بدعوى الصالح العام ، ليكون أول من وضع معايير فرض الضرائب التي تعد من أهم مصادر التمويل في العالم الغربي ، وفي عصر التجارين اعتبر توماس مين thomas min الضرائب مصدر غير أساسي لتمويل نشاط الدولة، حيث تعتمد في التمويل على زيادة قدرتها على التصدير، و تحقيق فوائض في موازين المدفوعات باعتبار الدولة محتكرة للتجارة الخارجية ، و لقد لقي هذا الفكر قبولا عند ويليام بيتي، الذي نادى بعدم الإسراف في الإنفاق العام و ترشيده ، و قصر دور الدولة فيها على تقديم الخدمات الرئيسية (الإدارة العدل و الدفاع ) مع إمكانية تخصيص جزء من الإنفاق كدعم للمتعتلين ، و تعد هذه أول محاولة مبكرة في الفكر الغربي لوضع نظرية في السياسة المالية للدولة .

<sup>1</sup> عامر عبد الله "التحليل و التخطيط المالي المتقدم " دار البداية الطبعة الأولى الاردن 2015ص103

رفض الفيزوقراط أفكار التجارين و التي تنادي بضرورة ترك النظام الاقتصاد حرا ، حتى يمكن للقوانين الطبيعية أن تحركه حركة منتظمة و توجهه نحو التوازن الطبيعي ، أكد فرانسوا كيانى باعتباره من أهم أقطاب تلك المدرسة ، على توحيد الضرائب كلها في ضريبة واحدة على الربوع ، و إعادة ضخ ما يتم جمعه من ضرائب في حركة النشاط الاقتصادي مرة أخرى ، ليتوقف بذلك إسهام الطبيعيين في مجال السياسة المالية و عليه يتضح أن دور الدولة الاقتصادي و الاجتماعي قد حصر في أقل الحدود الممكنة الأمر الذي أفقد السياسة المالية كل أثر فعال على الاقتصاد الوطني.<sup>1</sup>

### ثانيا: السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي :

لقد وجه الاقتصاديون التقليديون جانبا من اهتماماتهم لدراسة موضوع المالية العامة انطلاقا من محدودية تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية ، كما شبهها ادم سميث برجل الحراسة الليلي ، قد كانت النظرية المالية التقليدية تعكس فلسفة المذهب الاقتصادي التقليدي، الذي يقوم على قانون ساي للمنافذ و الذي عادة ما يصاغ في العبارة الشهيرة: "العرض يخلق الطلب المساوي له عند مستوى التشغيل الكامل"، ومدلول اليد الخفية لآدم سميث، و بيئة تسود فيها كافة مقومات الحرية الاقتصادية والمنافسة التامة، لتتحصر بهذا وظائف الدولة في خدمات الأمن، الدفاع و العدالة، مع توفير الإيرادات اللازمة لتغطية هذه الخدمات، دون أن يكون لها أي غرض اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي، أضف إلى أنه لا تأثير لتغير الإنفاق الحكومي أو الضرائب بالزيادة أو النقصان على الطلب الكلي، الناتج و المستوى العام للأسعار نظرا لأثر الإزاحة ، إذ أن زيادة الإنفاق الممول عن طريق سندات يؤدي إلى رفع سعر الفائدة، بما يكفي لخفض مساوي للإستثمار الخاص و الاستهلاك الخاص (لزيادة الادخار)، وظلت أسس السياسة المالية سائدة، وظل الاعتقاد بسلامتها إلى حين تعرض اقتصاديات الدول المعتمدة للأفكار الكلاسيكية للعديد من الهزات والأزمات ، خاصة في سنوات العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي ، ما هدم ركائز الاعتقاد في تلقائية التوازن باليد الخفية ، وهياً المجال لظهور الأفكار الكينزية و لسياسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد سلمان سلامة "الإدارة المالية العامة" الطبعة الأولى دار المعتر الأردن 2015 ص ص 225 227

<sup>2</sup> بماء الدين طويل "دور السياسة المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي جامعة الحاج لخضر باتنة 2015 2016 ص ص 42 43

ثالثا : السياسة المالية في الفكر الكينزي :

تعرض النظام الرأسمالي الذي يعتمد على المذهب الحر لعدة انتقادات مست أسسه وركائزه، نتيجة تعاقب الأزمات عليه، مما أدى إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ولقد كان كينز من أوائل الاقتصاديين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي الانتقال بالسياسة المالية من سياسة مالية محايدة إلى سياسة مالية متدخلة نظرا لتضافر عدة عوامل، ومن أهم هذه العوامل (الأزمات الاقتصادية، التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي، الثورة الكينزية) كل هذه العوامل ساعدت على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتطورها وأهم ملامح المالية العامة:<sup>1</sup>

-انتقاد الحياد المالي للدولة: وأصبح مطلوبا وضروريا تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار وضمان استمرار التنمية .

-رفض الفكر الحديث فكرة التوازن الحسابي لموازنة الدولة و استخدام أسلوب التمويل بالعجز أو الفائض وفقا لمتطلبات النشاط الاقتصادي .

وقد كان لهذه العوامل تأثيرا كبيرا على تطور السياسة المالية وخروجها من فكر الحياد إلى فكرة التدخل في الحياة الاقتصادية، ظهرت سياستان، السياسة المالية المحضرة والسياسة المالية التعويضية وطبقت هاتين السياستان في الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس روزفلت على التوالي فلقد تم تطبيق السياسة المالية المحضرة ما بين 1933-1937، ثم تطبيق السياسة المالية التعويضية من 1937 إلى 1942 و سنقوم بعرض مختصر للسياستين.

-السياسة المالية المحضرية: يسميها البعض سياسة سقي المضخة، و مضمون هذه السياسة أن تتوسع الدولة عن طريق سلطتها المركزية و المحلية في النفقات العامة مع عدم تخفيض النفقات الخاصة، و ذلك عن طريق تنفيذها لبرامج تقتضي إنفاق مبالغ كبيرة و على نطاق واسع، ويتم تمويل هذه النفقات عن طريق الموارد

<sup>1</sup> اربالله محمد "السياسة المالية و دورها في تفعيل الاستثمار " مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي جامعة

المعطلة، والهدف من هذه النفقات إعطاء دفع للاقتصاد القومي حتى يمكنه النهوض والاعتماد على نفسه وعلى إمكانياته ، و هي سياسة علاج مؤقتة و لا يمكنها أن تكون سياسة طويلة الأجل .

- **السياسة المالية المعوضة :** و قد جاءت هذه السياسة المالية عند عدم كفاية السياسة المالية المحضرية في مسايرة التغيرات و التقلبات التي تحدث في الاقتصاد القومي ، سواء كانت انكماشية أو تضخمية، ففي حالة الانكماش فإنها تقوم بالتوسع في الإنفاق العام و بضغط الضرائب ، أما في حالة التضخم تقوم بضغط الإنفاق العام و رفع الضرائب ، و يتم تطبيق هذه السياسة المالية التعويضية استنادا لتحليل كينز ، فهي تعتمد على أفكاره مثل العجز الموازن .

يلاحظ أن السياسة المالية المحضرة لا تكون إلا بغرض علاج الخلل المؤقت أو الطارئ ، و هي تقتصر على الحالة الانكماشية فقط و تعمل على ضخ المبالغ من المال من أجل إنعاش الاقتصاد ، في حين تستخدم السياسة المالية التعويضية في المرحلة الانكماشية و التضخمية .

### المطلب الثالث : أهداف السياسة المالية :

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق جملة من أهداف السياسة العامة من خلال الإيرادات والنفقات العامة من طرف الحكومة فالسياسة المالية تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تكييف أدواتها لذا سنحاول حصر أهداف ودور السياسة المالية في تحقيق الأهداف السابقة على النحو التالي :

#### أولاً: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يقصد بالاستقرار الاقتصادي تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة وتفاذي التغيرات الحادة في مستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي متناسب مع حجم الناتج الوطني أي أن

مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما:<sup>1</sup>

- الحفاظ على مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة.

- تحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

والتشغيل الكامل كما هو معلوم لا يعني بالضرورة الوصول بمعدل البطالة إلى الصفر وإنما يتطلب الأمر إخفاء نسبي لظاهرة البطالة، وتهيئة الفرص الوظيفية المنتجة لكل الأفراد المؤهلين والذين يبحثون عن فرص العمل عند معدلات الأجور السائدة ، أما استقرار المستوى العام للأسعار فيعني عدم وجود اتجاه ملحوظ أو حاد لتحركات قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار.

ومن الوسائل التي تستخدم لتحقيق هذين الأمرين سياسة الإيرادات والنفقات فتلجأ الدولة إلى إحداث فائض في الموازنة أي زيادة الإيرادات عن النفقات لمعالجة التضخم وذلك لامتناع القوة الشرائية الزائدة وتلجأ الدولة إلى إحداث عجز في الموازنة وذلك بزيادة النفقات عن الإيرادات لتدعيم الطلب الفعلي.

وبالنظر إلى أسباب ومصادر الإختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تهدد الاستقرار الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات يمكن إرجاعها إلى نوعين من الأسباب :

- ظهور زيادة أو عجز في الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

- وجود قوى احتكارية تخرج على قواعد المنافسة وتتمتع بدرجة كبيرة في تحديد كل من الأسعار والأجور في المجتمع مع إنخفاض درجة مرونة بعض عوامل الإنتاج.

وتعتمد الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي على عدد من الأدوات والإجراءات الأساسية تنحصر أهمها في أدوات السياسة المالية من خلال تأثيرها على الطلب الكلي إنحفاضا وارتفاعا باستخدام السياسة الضريبية والإنفاقية.

<sup>1</sup> سعد الله داود "الأزمات النفطية و السياسة المالية في الجزائر" دار هومة للطباعة ،الجزائر 2013 ص 165

### ثانيا: دور السياسة المالية في تخصيص الموارد

يقصد بتخصيص الموارد الاقتصادية عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع، ويشمل التخصيص على التقسيمات<sup>1</sup>:

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص
- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والخاص
- تخصيص الموارد بين سلم الإنتاج وسلم الاستهلاك
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة

وهناك وسيلتان لاتخاذ القرارات المتعلقة بتخصص الموارد، فالوسيلة الأولى هي جهاز السوق يميزها قوى العرض والطلب ونظام الثمن المؤسسات على مبدأ سيادة المستهلك واختياره ، أما الوسيلة الثانية أي تدخل الدولة فيميزها فرض الضرائب والقيام بالنفقات العامة وصياغة السياسة المالية في إطار الموازنة العامة. ومن المعروف أن جهاز السوق قد يعجز أحيانا عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية المثلى في تخصيص الموارد ذلك أنه قد تؤدي قوى السوق لو تركت وشأنها إلى سوء تخصيص الموارد إما بالمبالغة أو الإسراف في إنتاج السلع الكمالية أو بالإقلال من إنتاج السلع الضرورية، وهنا يأتي دور السياسة المالية في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية بإعادة تخصيص الموارد عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج السلع المطلوب إنتاجها أي حالة عجز جهاز السوق عن توجه الموارد لإنتاج هذه السلع كما قد تفرض ضرائب على السلع الكمالية، وتظهر أهمية إعادة تخصيص الموارد في حالات كثيرة منها:

- حالة الموارد ذات أهمية الإستراتيجية وغير المتجددة كالنفط والغاز .

- حالة الموارد التي من المتوقع أن تشتد ندرتها في الأمد البعيد كالموارد المائية

<sup>1</sup> سالكي سعاد "دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر" مذكرة ماجستير، مالية دولية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان



ويتطلب في مثل هذا الوضع تنظيم إنتاج هذه الموارد وترشيد استهلاكها بالطريقة التي يراها صانع السياسة الاقتصادية عموماً والسياسة المالية على وجوه الخصوص مناسبة فهناك إجراءات تساعد على تخصيص الموارد وتوجيهها إلى المجالات التي تتفق وهيكل الأدوات والأهداف الاقتصادية للدولة، هذه الإجراءات تشمل كل من المنتجين والمستهلكين:<sup>1</sup>

**بالنسبة للمنتجين:** هناك إجراءات مالية مختلفة كالحوافز المالية لتشجيع الاستثمارات الخاصة وأهمها :

-الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال في الاستثمارات الجديدة لفترة محددة

-الإعفاء جزئياً من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية .

-إعفاء الأرباح المحتجزة من الضرائب إذا ما استمرت في إنشاء مشاريع جديدة .

-تقديم إعانات استثمارية ( رأسمالية ) للمنشآت الصغيرة .

-الإنفاق الحكومي مثل برامج التدريب والتأهيل والطرق والمواصلات وغيرها من أصناف الإنفاق المتعلقة

بالبنية الأساسية للاقتصاد.

**بالنسبة للمستهلكين:** قد تتدخل الدولة من خلال السياسة المالية لصالح المستهلكين حيث يسعى

المستهلكون بطبيعة الحال للحصول على السلع ذات النوعية الجيدة بأسعار منخفضة ، فتتدخل الدولة بوضع

حدود للأسعار بطريقة أو بأخرى ، كأن تقوم بتحديد أسعار بعض السلع فقد تكون بتكلفة إنتاجها أو قد

تكون أقل من ذلك ( تدعيم الأسعار ) وفي الحالتين تدفع الدولة للمنتجين إعانات مالية (إعانات استغلال).

**ثالثاً: السياسة المالية ودورها في إعادة توزيع الدخل الوطني**

يتحدد توزيع الدخل في كل مجتمع بالشكل السائد ملكية وسائل الإنتاج ، حيث يتحقق التوزيع

بالدرجة الأولى لصالح الذين يملكون وسائل الإنتاج أي أن عملية توزيع الدخل تتأثر بتوزيع ملكية عوامل

<sup>1</sup> درواسي مسعود "السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي" مذكرة دكتوراه، علوم اقتصادية جامعة الجزائر الجزائر -2006

الإنتاج وقد لا يكون توزيع الدخل بين الأفراد عادلاً من وجهة نظر المجتمع وبذلك فإن السياسة المالية بعد التطور الذي واكب الفكر الاقتصادي أصبحت تستهدف توزيعاً عادلاً للدخل بتين الأفراد من خلال إعادة توزيع الدخل مستخدمة في ذلك وسائل لتعديل عملية التوزيع الأولى ويقصد بإعادة توزيع الدخل والثروة إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل والثروة بغرض تقليل التفاوت في المجتمع ، ومن هنا فإن أي سياسة مالية تتبعها الحكومة يجب أن تقلل من التفاوت ، وبشكل عام فإن الأدوات المالية التي يمكن أن تستخدم من الحكومة لإعادة توزيع الدخل الوطني متعددة إلا أنها تنظم في ثلاث مجموعات :<sup>1</sup>

### 1- تحديد عوائد عناصر الإنتاج وأثمان السلع والخدمات:

قد تلجأ الدولة أحياناً إلى وضع حد أدنى للأجور، أو التسعير الجبري أو زيادة أسعار السلع الكمالية وغير الضرورية ، كما تقوم بدعم أسعار السلع الضرورية أو تقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الأساسية.

### 2- إعادة توزيع الدخل الوطني باستخدام السياسة الضريبية من جهة ومن خلال سياسة الإنفاق من جهة أخرى:

كأن تلجأ الدولة إلى فرض ضرائب تصاعديّة على أصحاب الدخول المرتفعة ، كذلك يمكن للدولة أن تفرض ضرائب على التّركّات أو أن تعيد توزيع ملكية الموارد من خلال النفقات التحويلية وما تقدم الدولة من خدمات مجانية أو شبه مجانية لأصحاب الدخول المتدنية فلاشك أن يرفع من الدخول الحقيقية لهم.

### 3- تكييف نمط ملكية الموارد :

قد تلجأ الدولة إلى تغيير نمط ملكية الموارد وذلك بفرض الضرائب التصاعديّة على التّركّات والهبات وعلى ملكية رأس المال ، وإعادة توزيع الملكيات بين الأغنياء والفقراء إما مباشرة أو من خلال استثمار عام يؤدي إلى رفع إنتاجية رأس المال البشري للفقراء من خلال التعليم العام مثلاً أو برامج التدريب أو تحسين

<sup>1</sup> محمد سلمان سلامة "الإدارة المالية العامة" دار المعتر الطبعة الأولى الأردن 2005 ص 262

الخدمات الصحية العامة بالإضافة إلى تحسين الخدمات التعليمية لأبناء الفقراء مع إتاحة الفرص اللازمة لإتمام التعليم بالنسبة لأبناء الأسر محدودة الدخل.

### رابعاً: السياسة المالية ودورها في التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية بأنها سياسة اقتصادية طويلة الأجل تهدف لتحقيق النمو الاقتصادي فهي عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة ، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان فإن متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع<sup>1</sup>.

كما تعرف التنمية الاقتصادية بأنها مجموعة إجراءات وسياسات وتدابير معتمدة تتمثل في تغير بنيان وهيكل الاقتصاد القومي، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الوطني عبر فترة ممتدة من الزمن بحيث يستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد.

ولتحقيق التنمية الاقتصادية فإنه لا بد من توفر الموارد المالية اللازمة لها وتلعب السياسة المالية وخاصة في الدول النامية دوراً هاماً في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية ، وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع ، وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف ، وترجع أهمية السياسة المالية في توفير هذه الموارد إلى قيام الدولة بدور رئيسي في إحداث التنمية من خلال البرامج والخطط التي تبناها والتي أصبحت تقع على عاتقها بالإضافة إلى ضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لتمويلها كما أن ضعف الادخار الخاص مع سوء استخدامه وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بسبب ضعف مستوى المعيشة ونقص درجة الإشباع الاستهلاكي ومحاكاة بعض فئات المجتمع نماذج الاستهلاك الترفي السائد في الدول المتقدمة ، ما يترتب على أثر التقليد من انتقال أنماط استهلاكية غير مألوفة لدى المجتمع وليست في قدرة القوة الشرائية لغالبية المجتمع مما يلقي عبئاً على الدولة والسياسة المالية على وجه الخصوص، ومن أجل التخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية وكسر دوائر الفقر والخروج من دائرة التخلف يستلزم على الدولة القيام بوضع وتنفيذ خطط إنمائية متكاملة ، وتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويلها والقيام بهذه الجهود التنموية يتطلب انتهاج سياسة مالية فعالة لتعبئة الموارد وتنمية المدخرات الخاصة ورفع القدرة الادخارية و منه توجيهها

<sup>1</sup> درواسي مسعود "السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي" مرجع سبق ذكره ص 91

لتمويل برامج التنمية ، مما سبق يمكن القول أن السياسة المالية يجب أن تتجه في المقام الأول نحو تحقيق هدفين أساسيين وهما :<sup>1</sup>

- تعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية

- قيامها بدور توجيهي من خلال ما تقدمه حوافز و ضمانات مالية للجهود الخاصة ومن خلال تحصيل دوافع العمل والاستثمار وتعدد مصادر التمويل وتنوع وعادة تنقسم إلى مصادر داخلية ( إيداع، ضرائب، إصدار نقدي... إلخ) وأخرى خارجية ( قروض، هبات، استثمارات أجنبية... إلخ ) فالسياسة المالية بما أنها تتعلق بقرارات وإجراءات الدولة اتجاه إيراداتها ونفقاتها ، فلاشك أنها تؤثر على المناخ الاستثماري ، إيرادات الدولة وخاصة الضرائب تمس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة كلا من المنتج والمستهلك سواء كان فردا أو مشروعا فالضرائب مثلا : من الممكن أن تكون عنصر طرد أو جذب في المجال الاستثماري فبالنسبة للاستثمار القطاع الخاص الذي يعتمد في تمويله على مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال فعلى الدولة أن تحفز الأفراد على الادخار وتوجههم إلى الاستثمار المجدي ضمن خطط التنمية الشاملة وعدم التوجه نحو الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية ، وبناءا على ذلك أصبح الاقتصاديون ينظرون إلى السياسة المالية كوسيلة مهمة تساعد على التنمية الاقتصادية.

<sup>1</sup> سالكي سعاد "دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر " مرجع سبق ذكره ص 57

## المبحث الثاني: أهم النظريات المفسرة للسياسة المالية

تعتبر السياسة المالية الأداة التي تؤثر بها الدولة في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق أهداف معينة ، وقد حظيت السياسة المالية لاهتمام الكثير من المفكرين على اختلاف مدارسهم وفيما يلي سوف يتم عرض هذه النظريات:

### المطلب الأول: النظرية الكلاسيكية والكينزية

لقد وجه الكلاسيكيون جانب لا بأس به من اهتمامهم بدراسة موضوع السياسة المالية متأثرين في ذلك بفلسفة الحرية الاقتصادية ، أما الكينزيون فنادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

#### أولاً: النظرية الكلاسيكية

لقد كان الاقتصاديون الكلاسيك أمثال دافيد ريكاردو وجون ستيوارت ميل والفريد مارشال يؤمنون بديل الادخار والاستثمار إلى التعادل عن طريق تغيرات سعر الفائدة وعند مستوى التشغيل الكامل دائماً وبأن موارد المجتمع سوف تستغل بأقصى كفاية وتوظف توظيفاً كاملاً وبصفة مستمرة إذا لم تتدخل الدولة في الميدان الاقتصادي على وجه الإطلاق<sup>1</sup> ، لأن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي سيعوق القطاع الخاص عن التصرف بحرية تامة ، و سيجرمه من رؤوس الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج وتنمية الاقتصاد الوطني ومن ثم بخلص الفكر الكلاسيكي إلى حصر وظيفة الدولة بصفة أساسية على خدمات الأمن والدفاع و العدالة ، وبذلك يتحدد دور السياسة المالية في ظل النظرية التقليدية في توفير الإيرادات اللازمة لتغطية هذه الخدمات دون أن يكون لها أي غرض اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي ، ويترتب على تحديد دور الدولة وتكييف نفقاتها وإيراداتها على نحو ما تقدم ، قيام السياسة المالية التقليدية على عدة مبادئ أساسية أهمها:<sup>2</sup>

–حياد السياسة المالية في كافة الأنشطة الاقتصادية للدولة بمعنى أن يكون تدخل الدولة حياًياً بحيث لا يؤثر النشاط الاقتصادي للدولة على تصرفات الأفراد والقطاع الخاص بأي شكل من أشكال .

<sup>1</sup> عبد المنعم فوزي "المالية العامة و السياسة المالية" دار النهضة العربية لبنان ص ص 39 40

<sup>2</sup> درواسي مسعود "السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر" مرجع سبق ذكره ص ص 53 55

-ضرورة توازن الميزانية سنويا ، أي تحقيق المساواة بثُ جانبي النفقات العامة والإيرادات العامة ، و يتم هذا بإجراء تقدير دقيق لأقل حجم ممكن من الإنفاق العام ، وبالتالي تغطية هذه النفقات بإجراء تقدير للإيرادات العامة، الضرائب، الرسوم ، ودخل الدومينُ دون اللجوء إلى القروض أو زيادة الإصدار النقدي وظلت هذه الأسس السياسة المالية سائدة ، وظل الاعتقاد بسلامتها إلى حينُ تعرضت اقتصاديات الدول التي اعتنقت الأفكار الكلاسيكية للعديد من الهزات و الهزات بين الحين والآخر ، وعندما زادت حدة هذه الأزمات بصفة خاصة في سنوات العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي وخلقت هذه الأزمات ظروفًا جديدة أثبتت بما لا يدعوا مجالاً للشك أن تلقائية توازن الاقتصاد الوطني ليس أمراً واقعاً وفي أثناء هذه الأزمات تعرضت الاقتصاديات الرأسمالية ، لقدر من البطالة لا يمكن التغاضي عنها ، وقد زلزلت هذه الأزمات أسس الاعتقاد في تلقائية التوازن باليد الخفية ، وهكذا نجد أن التمسك بالأفكار الكلاسيكية بصفة عامة كأسس السياسة المالية على وجه الخصوص تؤدي إلى تفاقم الأزمات الاقتصادية وازدياد حدتها ومن ثمَّ إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني ، كما أن الظروف التي تعرضت لها اقتصاديات الدول الرأسمالية هيأت المجال لظهور أفكار الكينزية ولسياسة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

### ثانياً: النظرية الكينزية:

لقد أدت أزمة الكساد العالمي في الثلاثينات إلى ظهور فكر اقتصادي جديد كان بمثابة ثورة فكرية اقتصادية أدت إلى حدوث انقلاب جذري في دور السياسة المالية بعدما كانت محايدة في الفكر التقليدي ويدعى هذا الفكر الجديد بالفكر الكينزي وقد شارك في هذا الفكر وتطويره من عرفوا بالكينزيون الجدد ومن بينهم " هانسن و " بول سامويلسون" و"هكس ، " واينثرُوب."

### 1- السياسة المالية عند كينز:

تعرض النظام الرأسمالي الذي يعتمد على هذا المذهب لعدة انتقادات مست أسسه وركائزه ، نتيجة تعاقب الأزمات عليه ، مما أدى إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، ولقد كان كينز من أوائل

الاقتصاديتين الذين نادوا بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف الوصول إلى حالة التشغيل الكامل والمحافظة على نوع من الاستقرار الاقتصادي.<sup>1</sup>

فأوضح كينز أن الادخار والاستثمار يميلان إلى التعادل عن طريق التغيرات في الدخل الوطني ، ولكن ليس بالضرورة عند مستوى التشغيل الكامل ، بل عند أي مستوى من مستويات العمالة والدخل ، ولقد أشار كينز في نظريته إلى أن ميزانية الدولة تمثل قطاعا حيويا له أهمية كبرى وآثاره البالغة على القطاعات الأخرى التي تنطوي عليها ميزانية الاقتصاد الوطني ، فأدلى بأهمية الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وكيف أن هذه السياسة بتكليفها لمستويات وأنواع النفقات والإيرادات الحكومية تستطيع أن تؤثر في مستويات الدخل الوطني والعمالة ، كما أوضح أن العبرة ليست بتوازن ميزانية الحكومة. بل والأهم من ذلك هو توازن ميزانية الاقتصاد الوطني ولو أدى هذا إلى عدم توازن ميزانية الدولة في المدة القصيرة على الأقل.<sup>2</sup>

أما المبادئ التي جاء بها كينز تمثلت فيما يلي :<sup>3</sup>

- انتقاد الحياد المالي للدولة وأصبح مطلوبا و ضروريا تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار وضمن استمرار التنمية.

- رفض الفكر الحديث فكرة التوازن الحسابي لميزانية الدولة ، و استخدمت أساليب التمويل بالعجز أو الفائض وفقا لمتطلبات النشاط الاقتصادي.

### 2- السياسة المالية عند الكينزيين الجدد:

لقد تم تفسير النظرية الكينزيين لدى العديد من المفكرين الاقتصاديين ، ومن بين ما برز في هذا المجال نموذج هانسن.

<sup>1</sup> اريا الله محمد "السياسة المالية و دورها في تفعيل الاستثمار حالة الجزائر" مرجع سبق ذكره ص 12

<sup>2</sup> عادل احمد حشيش "أساسيات المالية العامة" دار النهضة العربية لبنان 1992ص46

<sup>3</sup> سالكي سعاد"دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر" مرجع سبق ذكره ص 10

نموذج هانسن: لقد أفاض هانس في تحليل نظرية كينز مستخدماً معادلة الدخل الوطني التالية:<sup>1</sup>

$$\text{الدخل} = (\text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار} + \text{الإنفاق الحكومي}) + (\text{الصادرات} - \text{الواردات})$$

وبتحليل هذه المعادلة هاجم هانسن الأسس الكلاسيكية للسياسة المالية، فقام بانتقاد مبدأ الحياد المالي وأوضح ضرورة تدخل الدولة عن عمد في النشاط الاقتصادي واهتم اهتماماً شديداً بدور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ورفض مبدأ توازن الميزانية ليطلق للدولة الحرية في رسم سياستها المالية واستخدام الأساليب التمويلية بالعجز أو الفائض وفقاً لمتطلبات النشاط الاقتصادي.

سادت هذه الأسس الجديدة للسياسة المالية خلال الأربعينيات من القرن الماضي حيث ازدهر الفكر الكينزي المالي وانتشرت قواعد السياسة المالية تحت أسماء المالية التعويضية والمالية الوظيفية وغيرها واستخدمت كافة أدوات السياسة المالية للتأثير على منحى الطلب الكلي صعوداً وهبوطاً، وجوهر مفهوم السياسة المالية التعويضية التي نشأت لمواجهة التقلبات أو التذبذبات الاقتصادية في الدول الرأسمالية المتقدمة.

إن برنامج الإيرادات والنفقات الحكومية في هذه البلدان توجه في المقام الأول إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية، دون الحيلولة عن قصور الطلب الكلي الفعال أو تقلب مستواه.

وقد أوضح لنا ليرنز أسس المالية التعويضية والوظيفية في شكل القواعد التالية:<sup>2</sup>

**القاعدة الأولى:** هي أن تجعل الحكومة من أجل معالجة كل من التضخم والكساد معدل الإنفاق الكلي يتساوى مع المعدل الذي يمكن بموجبه شراء كل السلع التي يمكن إنتاجها وتستطيع الحكومة تخفيض إجمالي الإنفاق عن طريق تخفيض نفقاتها العامة أو زيادة الضرائب أو بالوسيلتين معاً، والعكس عندما تزيد من مستوى الإنفاق الكلي.

<sup>1</sup> عبد الجليل شليق "استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية" مذكرة ماجستير مالية وتأمينات وبنوك جامعة المسيلة غير منشورة الجزائر 2011-2012، ص 54.

<sup>2</sup> عبد الجليل شليق "استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية" مرجع سبق ذكره ص 55 ص 54



**القاعدة الثانية:** أن تقترض الحكومة لتخفيض كمية النقود وزيادة السندات الحكومية، وهذا من أجل تخفيض درجة السيولة وإذا لم ترغب بذلك تلجأ إلى الإصدار النقدي.

وباختصار يمكن القول بأن المالية الوظيفية تنادي بإبقاء الإنفاق الإجمالي في الاقتصاد بمستوى مرتفع لمواجهة الكساد أو منخفض لمواجهة التضخم.

### المطلب الثاني: النظرية النقدية ونظرية التوقعات الرشيدة (النيوكلاسيكية)

لقد تولت النظرية النقديون مهمة الهجوم على المدرسة الكينزية ومبدأ تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وأرجعت كل هذه الأزمات والمشكلات التي يعاني منها النظام الرأسمالي إلى المدرسة الكينزية ، أما النظرية النيوكلاسيكية فقد أدخلت وطورت مفهوم التوقعات الرشيدة ، ومضمونه يتمثل في أن الأعوان نتيجة لرشادتهم الاقتصادية فإنهم يقومون بتوقعات مسبقة عن التغيرات التي تحدث في الاقتصاد

#### أولاً: النظرية النقدية

أحرزت وجهة نظر النقديون نفوذاً واسعاً في أواخر السبعينيات من القرن الماضي وخصوصاً بعد أن ساد الاعتقاد بأن سياسات تحقيق الاستقرار الكينزية قد أخفقت في احتواء التضخم الركودي ، في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات التضخم والبطالة ، إذ اعتقد النقديون وصناع السياسة بأن السياسة النقدية هي الأمل الوحيد لوضع سياسة فعالة ومضادة للتضخم ، وأن السياسة المالية ليس لها أثر في المستوى العام للأسعار في النشاط الاقتصادي على الأقل في الأجل القصير ، وأن عدم استخدام السياسة المالية ينطلق من موقفهم المعارض للتدخل الحكومي الواسع واعتقادهم بأن الاقتصاد الحر الخاص هو اقتصاد مستقر لا يحتاج إلى تدخل حكومي واسع ، ويعتقد أنصار المدرسة النقدية أمثال "ملتن فريدمان" و"كارل برونولتر" و"تلدو فليب كادجان" وغيرهم بأن اليد الخفية التي تحدث عنها "آدم سميث" يمكن أن تعود إلى العمل من جديد في ظل سياسة الحرية الاقتصادية التامة ، وهم بذلك يقفون موقفاً معارضاً ضد أنصار مدرسة استخدام السياسة المالية كأداة لتحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي ، إذ يعتقدون أن تطبيق سياسة مالية توسعية من طرف الحكومة من شأنه أن يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال ، مما يؤثر سلباً على الإنفاق الاستثماري

الخاص، وهذا ما يطلق عليه النقديون بأثر المزاخمة وبذلك يقلل هذا الأثر من فاعلية السياسة المالية التوسعية لأن السياسة المالية هنا لا تؤدي سوى آثار توزيعية بين القطاع العام والخاص، نظرا لأن زيادة النفقات الحكومية يصاحبها غالبا انخفاض في النفقات الخاصة بالقدر نفسه ، وفي هذه الحالة لا معنى للتوسع في النفقات الحكومية سوى تأمين الدعم للتوسع الحكومي<sup>1</sup> ومن أهم المبادئ التي جاءت بها النظرية النقدية :<sup>2</sup>

- عدم اعتراف النقديين بأهمية السياسة المالية في تأثيرها على التوسع الاقتصادي .
- رفض النقديون أدي دور للسياسة المالية، رغم اعترافهم بأهمية دور الحكومة في تحقيق التنمية والاستقرار .
- يقتصر دور السياسة المالية على إعادة توزيع الدخل بث القطاع العام الخاص .
- يؤكد النقديون على أن الزيادة في الإنفاق الحكومي يجب أن يمول عن طريق زيادة الضرائب أو عن طريق إصدار الدين الحكومي أو إصدار نقود ، فإذا مولت هذه الزيادة في الإنفاق بزيادة الضرائب أو الإصدار الحكومي في هذه الحالة لن تحدث زيادة في الناتج نتيجة لانخفاض الإنفاق الخاص ، أما إذا مولت الزيادة في الإنفاق الحكومي بالزيادة في النقود فهنا تحدث زيادة هامة في الناتج على المدى القصير والطويل وهذا نتيجة للتغيرات في عرض النقود.

### ثانيا: نظرية التوقعات الرشيدة (النظرية النيوكلاسيكية)

بعد انتقاد المدرسة النقدية ظهر تيار فكري جديد عرف بتيار النيوكلاسيك في منتصف السبعينات ومن أهم رواده " لوكاس"، " بارو"، " سارجو"، " ولاس"، ويستند أنصار هذه النظرية إلى أن سلوك الوحدة الاقتصادية يتحدد من خلال تعظيم المنافع إلى أقصى حد ممكن وتقليل الخسائر إلى أدنى الحدود الممكنة كذلك ويقرون أن أمام كل وحدة اقتصادية كما معيننا من المعلومات بسكن من يستخدمها بكفاءة عالية في بناء توقعاته حول قراراته المستقبلية ، بالإضافة إلى ذلك فهم يقرون بمرونة كل من الأجور والأسعار ووضوح

<sup>1</sup> عباس كاظم الدعيمي "السياسة النقدية و المالية" دار صفاء الطبعة الأولى الأردن 2010ص56

<sup>2</sup> خلوط فوزية "دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي " مذكرة ماجستير نقود و تمويل جامعة محمد خيضر غير

منشورة الجزائر 2004ص 21

السوق ، لما من شأنه الحفاظ على حالة الأسواق في توازن دائم ومن أهم المبادئ التي جاء بها النيوكلاسيك ما يلي<sup>1</sup> :

- وجود معلومات كافية على الاقتصاد .

السياسة الاقتصادية تبقى بدون تأثير على الاقتصاد الحقيقي ما دام هناك توقعات رشيدة من طرف الأعوان، وبالتالي أي تغير في السياسة المنتهجة يؤدي إلى تغير تصرفات الأعوان الاقتصاديين مما يظهر عدم جدوانية السياسات الاقتصادية على النشاط الحقيقي إلا في حالة عدم توقعها.

وينتهي أنصار هذه النظرية إلى أن الوحدات الاقتصادية عقلانية للسياسة الحكومية الاقتصادية بفعل ما تحصل عليه من المعلومات وما تكسبه من خبرة عن المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن ستكون قادرة على التوقع الصحيح والواقعي لتلك المتغيرات ، وبالتالي فلن يكون هناك لمثل هذه المتغيرات في السياسة الحكومية إلا تأثير ضئيل لا يؤخذ بالحسبان ولا سيما في المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد كالإنتاج والاستخدام<sup>2</sup> .

### المطلب الثالث : نظرية اقتصاديات جانب العرض

تؤكد مدرسة اقتصاديات جانب العرض على دور السياسة المالية في إنعاش العرض الإجمالي بدل من التأكد على دور السياسة المالية في إنعاش الطلب الكلي الفعال وأدت الأفكار الكينزية القائمة على الاهتمام بجانب الطلب الكلي من خلال اعتمادها على أهمية التدخل الحكومي في تحسين الأداء الاقتصادي إلى عجزها في علاج معدلات التضخم المرتفعة المصاحبة لمعدلات البطالة العالية ، الأمر الذي دعا منتقديها إلى أن ينظروا في جانب العرض من خلال اعتماد سياسات مصممة لزيادة العرض الكلي من السلع والخدمات ، وفي الدولة منهم بالضغط للعودة إلى السياسات التقليدية لتفسير الظواهر الاقتصادية الكلية وتقديم حلول مناسبة للاستقرار ، وعلى هذا الأساس عرفوا باقتصاديين جانب العرض ، إذ تنطلق وجهة نظر أنصارها من الحجة القائلة بأن تخفيض معدلات الضرائب من شأنه أن يحسن دور القطاع الخاص ، وإن تأكيد الحوافز يؤدي إلى زيادة العمالة والإنتاج والإنتاجية ، وفي هذا الصدد يعطون أهمية كبيرة على تخفيض معدلات ضريبة الدخل

<sup>1</sup> خلوط فوزية نفس المرجع السابق ص 22

<sup>2</sup> عباس كاظم الدعي "السياسة النقدية و المالية" مرجع سبق ذكره ص 58

الجديدة لزيادة الحوافز للعمل والاستثمار ، وأن العرض يجب أن يأتي قبل تقدم الطلب في النظام الاقتصادي وهذا مما يتطلب تقليل الضرائب على الاستهلاك إضافة إلى الضرائب على الإنتاج لأن الإفراط في الضرائب على الاستهلاك يعمل على تقييد النمو الاقتصادي ، أي أن تخفيض المعدلات الضريبية يؤدي إلى زيادة الحافز لدى الأفراد في العرض من العمالة ورأس المال إلى مستويات أعلى من الإبداع وتنمية الإنتاجية وزيادة في المدخلات والإبداع قد يزيد من نمو المخرجات الممكنة وبالتالي التأثير في العرض الكلي، وفي هذا الصدد يعتقد بعض أنصار هذه المدرسة ومنهم " آرثر لافر" بأن استخدام الحكومات للضرائب بهدف إلى زيادة الإيرادات ومن ثم تحريك الطلب الكلي أمرا مبالغاً فيه كونها تتجاهل تأثيرات رفع العبء الضريبي على الحوافز ، ولمعالجة ذلك اقترح اقتصاديو جانب العرض إجراء تعديلات جذرية على هيكل النظام الضريبي من خلال اعتمادهم على منهج اقتطاعات ضريبة جانب العرض القائم على خفض معدلات الضريبة الحدية من الدخل وبأقل تصاعدي بحيث يعمل ذلك على تشجيع الإنتاجية والعرض بدلا من التلاعب بالطلب الإجمالي ، فضلا على أن التخفيض في المعدلات الضريبية الحدية يعمل على زيادة حصيلة الضريبة نتيجة للآثار السلبية للتهرب من الضريبة عند ارتفاعها<sup>1</sup> .

ومن أهم المبادئ التي جاءت بها نظرية اقتصاديات جانب العرض هي<sup>2</sup> :

- إجراء تخفيض كبير في الضرائب المباشرة وفي هذا الخصوص يولي أنصار هذه المدرسة أهمية خاصة لخفض معدلات الحدية للضرائب على رأس المال والضرائب على الدخل.

- أن يكون الحد من الضرائب مصحوبا بتخفيض الإنفاق الحكومي .

أن يصمم النظام الضريبي بحيث يشجع الإنتاجية والعرض بدلا من التلاعب بالطلب الإجمالي.

<sup>1</sup> نزار كاظم الخيكاني ، حيدر يونس الموسوي "السياسات الاقتصادية" مرجع سبق ذكره ص ص 59 60

<sup>2</sup> عباس كاظم الدعيمي "السياسة النقدية و المالية" مرجع سبق ذكره ص 61

### المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية

السياسة المالية تعي استخدام أدواتها والمتمثلة في الإيرادات والإنفاق العام والموازنة العامة من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية ، كل ذلك في إطار تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

#### المطلب الأول: النفقات العامة

تهدف دراسة النفقات العامة إلى معرفة الأثر الذي تولده في حياة المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والاسترشاد بهذا الأثر في وضع قواعد عامة تسيير عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

#### أولاً: تعريف النفقة العامة

تعرف النفقة العامة بأنها مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها العامة بقصد إشباع الحاجات العامة، ومن هذا التعريف نستخلص عناصر النفقة العامة الثلاث التالية:<sup>1</sup>

#### 1- الصفة النقدية للنفقة العامة :

لكي نكون بصدد نفقة عامة لا بد للدولة من استخدام مبلغ من النقود ثمناً للحصول على ما نحتاجه من سلع وخدمات لازمة للتسيير مرافقتها أو بشرائها لرؤوس الأموال الإنتاجية للقيام بمشروعاتها الاستثمارية التي لا تتولاها بنفسها ولذلك لا تعتبر نفقة عامة ما تمنحه الدولة من مساكن مجانية أو إعفاء البعض من الضرائب كما أن استخدام النقود في الإنفاق يسهل ما يقتضيه النظام المالي الحديث من الرقابة في صورتها المتعددة كما أن استخدام الإنفاق العيني قد يدفع الدولة إلى محاكاة (الميل) لبعض الأفراد دون غيرهم مما يعتبر إخلالاً لمبدأ المساواة بين الأفراد.

<sup>1</sup> سمير الشاعر "المالية العامة و النظام المالي الإسلامي " الدار العربية للعلوم الطبعة الأولى لبنان 2011 ص ص 81 82

### 2- صدور النفقة عن هيئة عامة:

يعتبر ما تنفقه الدولة وهي تباشر نشاطها العام نفقة عامة كتلك التي تصدر من الوزارات والإدارات الحكومية وكذلك الهيئات والإدارات العامة والمؤسسات الداخلة في الاقتصاد العام والمتمتعة بالشخصية المعنوية وذلك أخذاً بالمعيار القانوني الذي يحدد النفقة العامة على أساس الطبيعة القانونية للشخص الذي يقوم بالإنفاق وبناءً عليه فإن إنفاق الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين لا يدخل ضمن النفقات العامة ولو كان يحقق نفقة عامة كالتبرع لإنشاء المدارس والمستشفيات.

### 3- النفقة العامة يقصد بها تحقيق النفع العام :

تستهدف النفقة العامة أساساً إشباع الحاجات العامة وتحقيق النفع العام ، ولا يعتبر خروجاً عن هذه القاعدة ما تقوم به الدولة في بعض الأحيان من توجيه بعض النفقات العامة التحويلية إلى بعض القطاعات الاقتصادية لدعمها أو لرفع مستويات المعيشة لبعض الطبقات في المجتمع من أصحاب الدخل المحدودة إذ أن هذه النفقة في النهاية سوف تحقق منفعة عامة منها الاقتصادية والاجتماعية.

### ثانياً: تقسيمات النفقات العامة

هناك العديد من التقسيمات التي تحدد بنين النفقات العامة للدولة ، وبشكل عام يتوقف بنين النفقات العامة على ما تنقسم إليه من أنواع ، وعلى العلاقة القائمة بين هذه الأنواع ، وعليه سيتم تقسيم النفقات العامة إلى الأقسام التالية:

### 1-التقسيم الوظيفي للنفقات العامة: هذا التقسيم يظهر النفقات العامة للدولة حسب الوظائف التي تمارسها الدولة<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> أعاد حمود القيسي "المالية العامة و التشريع الضريبي" دار الثقافة للنشر الطبعة الثامنة الأردن لبنان 2011 ص43

### أ- النفقات العامة الاقتصادية:

تشمل الأموال المخصصة للقيام بخدمات تهدف إلى تحقيق هدف اقتصادي مثلاً: الاستثمارات في المشاريع الاقتصادية المتنوعة ، منح الإعانات الاقتصادية ، النفقات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد الوطنية بالخدمات الأساسية كالطاقة والنقل ومشاريع البنية الأساسية.

### ب- النفقات العامة الاجتماعية:

تتضمن النفقات العامة اللازمة للقيام بخدمات اجتماعية كالمبالغ التي تمنح لبعض الفئات الاجتماعية أو الأفراد والأسر ذات الدخل المحدود، وكذلك النفقات العامة المخصصة للخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية والضمان الاجتماعي.

### ج- النفقات العامة الإدارية:

تتضمن النفقات العامة المخصصة لتسيير المرافق العامة من رواتب وأجور العاملين في الإدارات الحكومية ومستلزمات الإدارات الحكومية كما تتضمن المبالغ المخصصة للجهاز الإداري من أجل إعداد وتدريبه لكي يكون قادراً على أداء الخدمات العامة على الوجه الأكمل ، كما يدخل ضمنها المبالغ اللازمة لتحقيق الأمن الداخلي واستمرار العلاقات مع الخارج.

### د- النفقات العامة العسكرية:

تتضمن النفقات العامة المخصصة لإقامة واستمرار مرفق الدفاع الوطني من رواتب وأجور ونفقات إعداد ودعم القوات المسلحة وبرامج التسليح في أوقات السلم والحرب بشراء الأسلحة وقطع الغيار اللازمة.

### و- النفقات العامة المالية:

تتضمن النفقات العامة المخصصة من أجل أداء أقساط وفوائد الدين العام والأوراق والسندات المالية الأخرى.

## 2- تقسيم النفقات العامة حسب دوريتها وانتظامها:

هنا يميز وفقاً لهذا التقسيم حسب الانتظام والدورية ما بين نفقات عامة عادية ونفقات عامة غير

عادية:

### أ- النفقات العامة العادية:

هي تلك النفقات العامة التي تنفق بشكل دوري ومنتظم سنوياً دون أن يعني هذا الانتظام والتكرار ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بالحجم ذاته ومثالها الرواتب والأجور ونفقات الصيانة ونفقات العدالة ونفقات الإدارة العامة للدولة فهي تعتبر من النفقات العادية لتكرار ورودها في الموازنة العامة كل عام ، وهذه النفقات العادية في الغالب تغطي بإيرادات عادية كالرسوم والضرائب العامة<sup>1</sup>.

### ب- النفقات العامة غير العادية (الاستثنائية):

هي تلك النفقات العامة التي لا تكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية ، فهي بتحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة ، ومثالها النفقات العامة الاستثمارية الضخمة (بناء سدود والخزانات) ونفقات مكافحة البطالة ، أو أن يكون غير متوقعا وغير مخطط لها كالنفقات العامة اللازمة لمواجهة الكوارث كالفيضانات والزلازل والبراكين والمجاعات أو كمنشوب حرب نتيجة تأزم العلاقات بين الدول فجأة ، فنفقات الحرب تكون مكلفة تعجز الإيرادات العادية عن تغطيتها ، لذلك تلجأ الدول غالباً عندما يكون لديها حالة نفقات غير عادية إلى تغطيتها بإيرادات غير عادية ومثالها القروض العامة الداخلية أو الخارجية أو اللجوء إلى الإصدار النقدي الجديد.<sup>2</sup>

## 3- تقسيم النفقات حسب نطاق سريانها:

حيث يعتمد هذا التقسيم على مبدأ شمول الإنفاق فتتقسم النفقات العامة إلى قسمين:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> زكريا احمد عزام، محمود حسين الوادي "مبادئ المالية العامة" دار المسيرة الطبعة الأولى الأردن 2007 ص 135

<sup>2</sup> سمير صلاح الدين الحمدي "المالية العامة" منشورات زين الحقوقية الطبعة الأولى لبنان 2015 ص 56

<sup>3</sup> سوزي عدل ناشد "الوجيز في المالية العامة" دار الجامعة للنشر مصر 2000 ص 48



أ- نفقات عامة مركزية (قومية): هي تلك التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة المركزية القيام بها مثل:

نفقات الدفاع ، والقضاء ، الأمن فهي نفقات موجهة لصالح مجتمع الدولة بأكمله.

ب نفقات عامة محلية ( إقليمية): هي تلك النفقات التي تقوم بها الولايات أو مجالس الحكم المحلي كمجلس المحافظات والمدن والقرى وترد في ميزانية هذه الهيئات مثل: توزيع الماء والكهرباء والمواصلات داخل الإقليم أو المدينة.

ومما هو جدير الذكر أنه عادة ما تحتاج النفقات المحلية إلى رقابة مباشرة ودقيقة حتى لا يتاح للحكومة المركزية القيام بها بطريقة فعالة وكذلك الحال بالنسبة للنفقات التي تتعلق بظروف وعادات كل إقليم أو مدينة على وجوه الخصوص.

#### 4-تقسيم النفقات تبعاً لآثارها في الإنتاج الوطني:

##### أ- النفقات العامة الحقيقية :

وتنطوي بصفة عامة على النفقات العامة التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الوطني ، فهي النفقات المنتجة التي تتم بمقابل يتمثل في السلع والخدمات ومنها مرتبات وأجور موظفي الدولة والنفقات اللازمة بالقيام بالخدمات التعليمية والصحية أو القيام بمشروعات الإنتاجية وما يتطلبه من معدات وتجهيزات مادية وخبرات فنية لإدارتها وينشأ الأثر المباشر لهذه النفقات من خلال وجود طلب فعال من جانب الدولة يؤثر على حجم ونوع الإنتاج ويولد دخلاً من يزودون الدولة بهذه السلع والخدمات .<sup>1</sup>

ب- النفقات العامة التحويلية: وهي النفقات التي تقوم الدولة بإنفاقها دون مقابل مباشر، بل تهدف الدولة من خلال هذه النفقات إلى بتحقيق أهداف اجتماعية أو اقتصادية أو مالية وذلك بحسب الغرض الذي أنفقت الدولة من أجله أي أن الدولة من خلال هذه النفقات لا تحصل على خدمة معينة أو سلعة مقابل هذا الإنفاق فهي لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني بشكل مباشر ولكنها تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الوطني بين

<sup>1</sup> محمد دويدار "مبادئ الاقتصاد السياسي" الدار الجامعية مصر ص70

أفراد المجتمع وفئاته، فالدولة تقوم بإنفاقها دون مقابل بقصد زيادة القدرة الشرائية لبعض فئات المجتمع أو قطاعاته، ومثال ذلك الإعانات الاجتماعية المقدمة للعجزة ودعم بعض السلع الضرورية والخدمات لبعض فئات المجتمع ودعم بعض النشاطات والمهن أو الحرف الاقتصادية الوطنية المتمثلة في بعض المشروعات الإنتاجية، ودعم هذه النشاطات يتم بتحويل جزء من إيرادات دافعي الضرائب والإيرادات الأخرى إلى المنتفعين بهذه النفقات<sup>1</sup>.

### 5- التقسيم الاقتصادي:

أ- نفقات التسيير : وهي ما تعرف أيضا بالنفقات الجارية ويقصد بها تلك النفقات اللازمة لتسيير المرافق العامة وإشباع الحاجات العامة الجارية، مثل دفع أجور الموظفين ومستلزمات الإنتاج ومثل هذه النفقات لا تسهم في زيادة رؤوس الأموال العينية وإنما لإشباع الحاجات العامة الجارية، ويمكن أن تشمل هذه النفقات الجارية على نفقات إدارية واجتماعية واقتصادية تبعا للتقسيم الوظيفي للنفقات العامة، كما يمكن التمييز في داخلها بين نفقات حقيقية ونفقات تحويلية<sup>2</sup>.

ب- نفقات التجهيز: وهي ما تعرف أيضا بالنفقات الرأسمالية أو الاستثمارية وهي تلك النفقات التي يتم دفعها في سبيل الحصول على الأصول المختلفة كالأبنية والأراضي والمعدات والأجهزة... إلخ بما في ذلك النفقات التي تؤدي إلى إطالة عمر هذه الأصول وزيادة قدرتها وطاقاتها والقيام بتنفيذ المشاريع الاقتصادية كبناء المستشفيات والمراكز الصحية والأمنية والمدارس والجامعات وفتح الطرق وبناء الجسور والسدود... الخ وهذه النفقات لا يتكرر دفعها سنويا بصورة عامة، وتهدف في مجموعها إلى زيادة التكوين الرأسمالي للحكومة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> فتحي احمد ذياب عواد "اقتصاديات المالية العامة" دار الرضوان الطبعة الأولى الأردن 2013ص 77

<sup>2</sup> زينب حسين عوض الله "مبادئ المالية العامة" الدار الجامعية للطباعة و النشر لبنان 1998ص44

<sup>3</sup> جهاد سعيد خصاونة "علم المالية العامة و التشريع الضريبي" دار وائل للنشر الطبعة الأولى الأردن 2010ص53

### المطلب الثاني: الإيرادات العامة

لكي تقوم الدولة بالإنفاق العام ، فلا بد أن تتوفر لها الموارد اللازمة لذلك، أي أنها تحتاج لوسائل التمويل وتمثل هذه الأخيرة دخولا للدولة يطلق عليها الإيرادات العامة.

#### أولا: الإيرادات

تعتبر الإيرادات العامة الوسيلة المالية التي تستطيع الدولة من خلالها تأمين المال اللازم لتغطية نفقاتها العامة، والقيام بالخدمات والوظائف الملقاة على عاتقها، وهي أداة للتأثير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق أهداف الدولة العامة فكل إيراد من الإيرادات العامة تحصل عليه الدولة يعني اقتطاع جزء من دخول الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وتأثير ذلك على ثرواتهم وقراراتهم الاقتصادية<sup>1</sup>.

#### ثانيا: أنواع الإيرادات العامة

**1-الإيرادات الاقتصادية:** هي تلك الإيرادات التي بتحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة، ومن هذه الإيرادات، الإيرادات الناجمة عن تأجير العقارات العائدة لها، فوائد القروض وأرباح المشروعات بهذا الوصف يمكن أن نتناول إيرادات الدولة من ممتلكاتها في نقطتين اثنتين هما: إيرادات الدومين، الثمن العام.

أ- أملاك الدولة (الدومين): يطلق على أملاك الدولة بشكل عام اسم (الدومين) وتنقسم إلى:<sup>2</sup>

- **الدومين العام:** يقصد به الأموال التي تملكها الدولة ملكية عامة وهي تخضع للقانون العام وتخصص للنفع العام كالطرق وشواطئ البحر والأنهار والموانئ والحدائق العامة ، والأصل أن لا تفرض الدولة رسما أو مقابلا للانتفاع به أو استعماله إلا في حالات خاصة بهدف تنظيم هذا الانتفاع وبذلك تظل القاعدة العامة هي مجانية الانتفاع بأموال الدومين العام ، كما يخضع لحماية قانونية من حيث عدم إمكانية التصرف فيه والحجز عليه و واكتسابه بالتقادم.

<sup>1</sup> جهاد سعيد خصاونة "علم المالية العامة و التشريع الضريبي " نفس المرجع السابق ص 65

<sup>2</sup> محمد الصغير بعلي ، يرسس أبو علا "المالية العامة " دار العلوم الجزائر 2003 ص 55 56

-**الدومين الخاص:** وهو عبارة عن الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة ، وتخضع لأحكام القانون الخاص وتدر إيراد ، ويمكن تقسيم الدومين الخاص إلى :

-**الدومين العقاري:** احتل أهمية تاريخية في العصور الوسطى والمتمثلة في الأراضي الزراعية والغابات ، وبدأ هذا النوع يفقد أهميته على أثر زوال العهد الإقطاعي وتوسع الدولة في بيع هذا النوع من الأراضي وترك استغلالها للأفراد

-**الدومين المالي:** يتكون هذا الدومين مما تملكه الدولة من أوراق مالية كالأسهم والسندات وفوائد القروض وغيرها من الفوائد المستحقة للحكومة.

-**الدومين الصناعي والتجاري:** يشمل هذا النوع جميع النشاطات الصناعية التي تقوم بها الدولة سواء بشكل مباشر من قبلها أو عن طريق أحد مرافقها ، أو تمنح امتياز أو ترخيص لإحدى الشركات الخاصة بأن تقوم ببيع البضائع أو خدمات لأجل معين.

**ب- الثمن العام:** يعتبر الثمن العام مصدر من مصادر إيرادات الدولة ويمكن تعريفه بأنه المقابل التي

تتقاضها الدولة نظرا لقيامها بإنتاج السلع والخدمات الزراعية والصناعية والتجارية والمالية أو بيعها بهدف إشباع الحاجات الخاصة مثل خدمات البريد ، الكهرباء ، المياه... الخ<sup>1</sup>.

**2-الإيرادات السيادية:** تتمثل في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جرا من الأفراد لما لها من حق السيادة وتتمثل في الضرائب والرسوم والغرامات المالية التي تفرضها المحاكم وتذهب إلى خزينة الدولة ، وفي التعويضات المدفوعة للدولة تعويضا عن أضرار لحقت بها سواء من الداخل أو من دولة أخرى ، وفي القرض الإجباري الذي تلتزم الدولة بسداده في المستقبل سواء دفعت عنه فائدة أم لم تدفع ، وفي إتاوة التحسين<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> سلام عبد الكريم آل سميسم "السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي" دار مجدلاوي الطبعة الأولى الأردن 2010 ص 28

<sup>2</sup> درواسي مسعود السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر" مرجع سبق ذكره ص 177

أ- الرسم : يعرف الرسم بأنه مبلغ من المال يدفعه المنتفعون إلى الدولة لقاء خدمة معينة ذات نفع عام تؤديها الدولة إليهم ، ومن التعريف يستنتج خصائص الرسم التالية :<sup>1</sup>

-الرسم هو عبارة عن مبلغ من المال يدفعه المكلفون إلى الخزينة الدولة مقابل الحصول على خدمة خاصة والأصل أن يكون هذا المبلغ بصورة نقدية.

-يدفع الرسم إلى الدولة وليس إلى الأفراد والشركات ، ويقصد بالدولة الشخصية المعنوية التي منحها القانون إياها ، وتمثل في الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات العامة والسلطات المحلية والإقليمية التي تقوم بخدمة عامة وتمارس سلطة عامة.

-لا يدفع الرسم إلا لقاء خدمة خاصة بوصول عليها المكلف من الدولة أو مؤسساتها العامة أو من سلطاتها المحلية وهذه الخدمة قد تكون على أشكال متنوعة .

-يجب أن تكون الخدمة خاصة التي تقدمها الدولة لقاء الرسم في نفس الوقت ذات نفع عام للمجتمع بأكمله.

ب-الضريبة: تعرف الضريبة على أنها اقتطاع مالي ، يلزم الأشخاص بأدائه للسلطات العامة ، بصفة نهائية دون مقابل معين، بغرض تحقيق النفع العام .<sup>2</sup>

ومن التعريف نستخلص عناصر الضريبة التالية:<sup>3</sup>

-أنها فريضة نقدية: خلافا لما كان سائدا قديما حيث كانت الضريبة تفرض عينا ومع التقدم الاقتصادي والاجتماعي وظهور عيوب الضرائب العينية وصعوبة جبايتها وتحول الاقتصاد من العيني إلى النقدي أخذت الضريبة صفة الاستقطاع النقدي من المكلف.

<sup>1</sup> جهاد سعيد خصاونة "علم المالية العامة و التشريع الضريبي" مرجع سبق ذكره ص ص 74 75

<sup>2</sup> محمد سعيد فهدود "مبادئ المالية العامة" مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، الجزء الأول سوريا 1978 ص 151

<sup>3</sup> عبد الباسط علي جاسم الجحيشي "الإعفاءات من ضريبة الدخل" دار حامد الطبعة الأولى الأردن 2008 ص ص 22 23

-أنها إلزامية: أي ليس للمكلف خيار في دفع الضريبة بل هو مجبر على دفعها للدولة فهي ليست منحة أو هبة أو مساعدة اختيارية للدولة وعندما يحاول المكلف الامتناع عن تأدية الضريبة أو التهرب من الدفع فإنه يقع تحت طائلة العقاب وتستطيع الدولة اللجوء إلى وسائل التنفيذ الجبري للحصول على الضريبة ،وعنصر الإلزام هو الذي يوضح مدى سلطة الدولة وسيادتها على مواطنيها.

- أنها تدفع دون مقابل مباشر: ومع ذلك أن المكلف يدفع الضريبة دون أن يوصل على نفع خاص به ويدفعها بصفته عضوا في الجماعة السياسية التي ينتمي إليها ، والتي تربطه بها روابط عديدة ويجب عليه تحمل نفقاتها العامة والتي تكون لازمة لاستمراره وانتظام الحياة الجماعية لها.

-أنها نهائية: يعني ذلك أن المكلف لا يمكنه استردادها أو المطالبة بفوائد عنها بخلاف القرض العام حيث تلتزم الدولة برد قيمة القرض للأفراد عند استحقاقه.

-أنها فريضة ذات أهداف: تفرض الضريبة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية فضلا عن الأهداف التمويلية للنفقات العامة التي تقوم بها الدولة أما مبادئ الضريبة فتتلخص فيما يلي :<sup>1</sup>

-مبدأ العدالة: أي أن يشترك أفراد الدولة في نفقات الحكومة كل بحسب الإمكان تبعا لقدرته، أي بنسبة دخله الذي يتمتع به في حماية الدولة ، وسعيا من الحكومات إلى إقرار العدالة عملت على جعل فرض الضريبة من اختصاص السلطة التشريعية.

-مبدأ اليقين: ويعني أن تكون الضريبة الملزم بدفعها المكلف محددة على سبيل اليقين دون غموض أو تحكم بحيث يكون ميعاد الدفع ، طريقته ، المبلغ الواجب دفعه واضحا ومعلوما للممول وأدي شخص والهدف من ذلك هو حماية الممول من التعسف وتعريفه بحجم التزاماته.

-مبدأ الملائمة في التحصيل: ويعني ذلك أن تحصيل الضرائب في الأوقات وبحسب الطرق الأكثر ملائمة للممول ، وهذا بتسهيل الإجراءات المتعلقة بتحصيل الضريبة ، واختيار الأوقات الملائمة ، تسهيل إجراءات التصريح والأساليب التي لا يتضرر منها الممول عند الدفع.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي "دراسات في علم الضرائب" دار جرير الطبعة الاولى الاردن 2011ص 37 41

- مبدأ الاقتصاد في النفقة: ويكون ذلك بتطبيق الضريبة وتحصيلها بطريقة تخرج من الممول بأقل مبالغ ممكنة زيادة على ما يدخل الخزينة العمومية ، وهذا بتفضيل الضرائب التي لا تتطلب أعباء كبيرة لتحصيلها ، لأن أي زيادة في أعباء الضريبة سوف يتحملها الممول/ أو تقلل من دخول الخزينة العمومية .

ج - **الغرامات المالية:** الغرامة عقوبة مالية رادعة تفرض على مرتكبي المخالفات القانونية ، فالأصل في الغرامة إذن هو توقيع الجزاء دون النظر إلى حصيلتها كمورد من الموارد المالية.<sup>1</sup>

د - **التعويضات:** هي الأموال التي يلزم دفعها للدولة تعويضا عن أضرار معينة لحقت بها إما من الأفراد والهيئات الخاصة في الداخل أو من دولة أخرى.

و- **أناوة التحسين:** تقوم الدولة بتنفيذ الكثير من الأعمال ذات العام ، كشق قنوات المياه أو إقامة الجسور... الخ، وذلك بتنفيذ مشاريع البنية التحتية المتمثلة في شق الطرقات وتوصيل المياه والكهرباء والهاتف، مما يؤدي إلى نفع عام يتمثل في إعمار هذه المناطق وتحسين الأحوال الصحية العامة و الأمن العام بها وهذه الأعمال من شأنها أن تزيد قيمة الأراضي الواقعة في هذه المناطق التي نفذت فيها تلك الأعمال وبالتالي تكون السبب المباشر لزيادة قيمة هذه العقارات ، وهذا ما يعطيها الحق في الحصول على مقابل لهذه المنافع التي استفادة منها أصحاب هذه العقارات.<sup>2</sup>

3- **الإيرادات الائتمانية:** قد تحتاج الدولة في كثير من الأحيان إلى إنفاق مبالغ كبيرة في وجوه الإنفاق العام، لا تسمح الإيرادات الدورية المنتظمة بتغطيتها ، وعندئذ تلجأ الدولة إلى اقتراض المبالغ التي تحتاجها أو تقوم بإصدار نقدي جديد.

<sup>1</sup> حامد عبد المجيد دراز ، المرسى السيد الحجازي "مبادئ المالية العامة " الدار الجامعية ، مصر 2004 ص 257

<sup>2</sup> سمير الشاعر "المالية العامة و النظام المالي الإسلامي " مرجع سبق ذكره ص 116

أ - **القروض العامة:** هي عقد تبرمه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة مع الجمهور أو مع دولة أخرى تتعهد بموجبه على سداد أصل القرض وفوائده عند حلول موعد السداد وذلك طبقاً لإذن يصدر من السلطة المختصة، وتنقسم القروض العامة إلى:<sup>1</sup>

- القروض الإجبارية والقروض الاختيارية: القروض الاختيارية هي التي تعلن الدولة عن مقدارها وشروط الاكتتاب بها وموعد سدادها ثم ترك للجمهور حرية الإقراض أو عدمه ، أما القروض الإجبارية فهي تلك القروض التي تستعمل فيها الدولة مالها من سلطة في إجبار الجمهور على إقراضها. قروض خارجية وقروض - داخلية: إذ كان التمييز بين القروض الاختيارية والإجبارية يتم على أساس وجود عنصر الاختيار في الاكتتاب من عدمه ، فإن التمييز بين القروض الداخلية والخارجية إنما يتم على أساس مصدر القرض ، فإذا كان مصدره خارجياً عد القرض خارجياً ، وإن كان مصدره داخلياً عد القرض داخلياً ، ومن ثم فطابع القرض يتحدد بإمكان إصدار القرض ، فإذا تم إصداره في السوق الداخلية أي السوق الوطنية عد القرض داخلياً، أما إذا تم إصداره في أسواق أخرى عد القرض خارجياً.

- القروض قصيرة الأجل وقروض طويلة الأجل: يمكن التمييز بين القروض على أساس موعد سدادها فنكون أمام قروض طويلة الأجل إذا كان موعد سدادها طويلاً ، والقروض قصيرة الأجل هي القروض التي تدفع بعد مدة قصيرة لا تزيد على السنة ، وتعقدتها الدولة بقصد مواجهة بعض احتياجاتها المالية المؤقتة خلال السنة المالية.

ب - **الإصدار النقدي:** يعد الإصدار النقدي أحد الوسائل التمويلية لإيرادات الدولة تملك الدولة وحدها حق إصداره ، وعادة ما تلجأ إليه الدولة إما لتمويل برنامج استثماري له أهمية خاصة لا تتاح له موارد التمويل الأخرى، أو لسد ما قد تعجز الأخرى ( الضرائب ، أو القروض).... عن توفير الأموال اللازمة له أو في حالة عجز الموازنة العامة للدولة ، ومع أهمية هذا المورد فقد أثار كثرتاً من النقاش وكثرت حوله تحفظات نظراً لما يحدثه من آثار سيئة على الاقتصاد الوطني كحالة تضخم<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عادل فليح العلي "المالية العامة و التشريع المالي الضريبي" دار الحامد الأردن الطبعة الأولى 2007صص 152 155

<sup>2</sup> هشام مصطفى الجمل "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية " دار الفكر الجامعي مصر 2006صص 176



### المطلب الثالث: الموازنة العامة

#### أولاً: تعريف الموازنة العامة

الموازنة هي الأداة المنظمة للوسائل التي تمكن أجهزة الدولة من تحقيق الإيرادات العامة اللازمة لتمويل النفقات العامة التي تلتزم بالاضطلاع بها خلال فترة زمنية محددة (سنة مالية مقبلة عادة ) ، فالموازنة العامة تعتبر الخطة المالية التي تعد في ضوء الاختيارات السياسية و الاقتصادية للسلطة العامة ، و يتضمن تخصيص موارد معينة في استخدامات محددة ، على نحو يكفل تحقيق أقصى إشباع ممكن للحاجات العامة خلال فترة زمنية مقبلة .<sup>1</sup>

#### ثانياً : مبادئ الموازنة العامة

تخضع الميزانية العامة في مرحلة تحضيرها إعداد مجموعة من المبادئ أو ما يطلق عليه اسم القواعد الفنية للميزانية و تتمثل هذه المبادئ فيما يلي :<sup>2</sup>

#### 1- مبدأ وحدة الموازنة :

يعني مبدأ وحدة الموازنة أن ترد نفقات الدولة و إيراداتها ضمن صك واحد أو وثيقة واحدة تعرض على السلطة التشريعية لإقرارها ، فلا تنظم الدولة سوى موازنة واحدة تتضمن مختلف أوجه النفقات و الإيرادات مهما اختلفت مصادرها و مهما تعددت المؤسسات و الجهات العامة التي يقتضيها تنظيم الدولة الإداري .

2- مبدأ سنوية الموازنة : يقصد بمبدأ سنوية الموازنة أن يتم تقدير الإيرادات و النفقات بصورة دورية و لمدة سنة واحدة و يكون لكل سنة موازنة مستقلة بنفقاتها و إيراداتها عن موازنة السنة السابقة و عن موازنة السنة اللاحقة .

<sup>1</sup> عبد الغفور ابراهيم احمد "مبادئ الاقتصاد و المالية العامة " دار زهران للنشر الأردن 2009 ص 257

<sup>2</sup> محمد خالد المهاني "الاتجاهات الحديثة للموازنة العامة للدولة " المنظمة العربية للتنمية الإدارية مصر ص ص 26 29

**3- مبدأ الشمولية (مبدأ شمول الموازنة) :** يقصد بمبدأ شمول الموازنة أو الموازنة الإجمالية أن تشمل موازنة الدولة جميع نفقاتها ، جميع إيراداتها دون إخفاء أو سهو ، و دون إجراء أي خصم أو نقصان بين أي إيراد من إيرادات الدولة و أية نفقة من نفقاتها و معنى ذلك انه لا يجوز :

- تخصيص أي نوع من أنواع الإيرادات العامة لتغطية نفقة بذاتها أو بإدارة من الإدارات العامة .
- عدم تنزيل نفقات أي إدارة أو مؤسسة من إيراداتها .
- ويساعد هذا المبدأ السلطة التشريعية على أعمال الرقابة على الإيرادات والنفقات كافة ، بحيث لا يسمح لا يسمح لأي إدارة باستعمال إيراداتها لتغطية نفقاتها بعيدا عن رقابة السلطة التشريعية، ويقابل هذا المبدأ مبدأ معاكس هو مبدأ الصوافي.<sup>1</sup>

**4- مبدأ عدم تخصيص الإيرادات العامة :** تقضي هذه القاعدة بان لا يخصص إيراد معين لتغطية نفقة معينة ، إذ يضع على السلطة التنفيذية الربط بين إيرادات معينة و نفقات معينة ، فالمبدأ أن تدمج كافة الإيرادات العامة لتمويل كافة النفقات العامة، فالتخصيص من شأنه فتح الباب لتبذير أموال الدولة والإسراف فيها في حالة تجاوز مبلغ الإيرادات مبلغ الاحتياجات للمرفق و العكس يكون التقصير في الأداء إذا قلت الإيرادات عن الحاجة .

**5- مبدأ التوازن :** توازن الموازنة له مفهومان تقليدي و آخر حديث و يقصد به تساوي كل من إيرادات و نفقات الدولة و قد كان في الفكر المالي التقليدي القائم على فلسفة الدولة الحارسة و لكن تطور دور الدولة حديثا أصبح له مفهوم اقتصادي يشمل التوازن الاقتصادي العام و لا يقتصر على التوازن الحسابي، و هذه الأخيرة تسخر لخدمة الصالح العام و بالتالي فالميزانية العامة هي أداة لتحقيق هذا التوازن و منه التضحية بالتوازن الحسابي للميزانية من اجل تحقيق التوازن الاقتصادي الوطني كما يجب الإشارة إلى تكوين ميزانية تتطلب مراحل عديدة مما يستوجب على الدولة الدقة الشديدة اتجاه هذا العمل حيث أن المسؤولية تقع على عاتق السلطة التنفيذية لأنها الأقدر على تحقيق و تحديد الحاجيات التي يتطلبها المجتمع وكذا قدرته المالية ، وقد يختلف التقدير من دولة إلى أخرى حسب الوضعية الاقتصادية لكل بلد .<sup>2</sup>

<sup>1</sup> محمد خالد المهاني "محاضرات في المالية العامة" المعهد الوطني للإدارة العامة الدورة التحضيرية 2013 ص 70

<sup>2</sup> درواسي مسعود "السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي" مرجع سبق ذكره ص 142

### خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للإطار النظري للسياسة المالية تبين لنا أنها من أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة للتدخل والتحكم والتوجيه لمختلف قطاعاتها، ومدى تحقيقها لمختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية فقد عرفت السياسة المالية تطورات جوهرية حسب المدارس الفكرية التي تعرضت لها، حيث تم تقييدها في الفكر الكلاسيكي (نتيجة عدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية) لتصبح متدخلة في الفكر المعاصر لاعتبار السياسة أداة الدولة في الإشراف على النشاط الاقتصادي من خلال أدواتها (الإيرادات العامة النفقات العامة) المؤثرة على المتغيرات الاقتصادية (من دخل وطني، مستويات الأسعار ...) في سبيل معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

إن السياسة المالية أداة تتدخل بها الدولة في النشاط الاقتصادي وهي تتمثل في النفقات والإيرادات والموازنة العامة، كما تبين أن السياسة المالية في الدول النامية تركز بدرجة كبيرة على الإنفاق العام وهذا راجع لتدهور اقتصادياتها وهشاشة بنيتها التحتية على عكس الدول المتقدمة التي تقلل من هذا الأخير في سياستها وإن كانت هذه السياسة من أقوى السياسات فإنها لا تفني بالعرض إذا ما استخدمت بمفردها وبمعزل عن السياسات الأخرى لذلك وحتى تتم الاستفادة من هذه السياسة وتحقيق الأهداف المحددة يجب أن يكون هناك نوع من التكامل بين كل من السياسة المالية والنقدية الأمر الذي يضمن تحقيق الأولويات وتوزيع أفضل للموارد الاقتصادية والمالية.

# الفصل الثالث

دراسة قياسية لأثر السياسة المالية

على سعر الصرف

تمهيد:

إن المتتبع للأحداث والتغيرات العالمية في شتى المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية والاجتماعية يرى وجود كم هائل من المعطيات الجديدة التي تنعكس على الفرد مباشرة وعليه فان الدارس للاقتصاد الجزائري يستنتج ويستشعر مدى انعكاس هذه المعطيات على الساحة الاقتصادية في الجزائر .

يعتبر سعر الصرف عنصرا هاما في اقتصاديات الدول لما يعرف على انه سعر عملة ما مقوما بعملة أخرى، وهذا لتأثيره على مستوى النشاط الاقتصادي من عدة جوانب، كما يمكن النظر إليه على انه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي، وهذا من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات، إذ يعد كأداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي.

انتهجت الجزائر خلال فترات التسعينات عدة استراتيجيات وإصلاحات اقتصادية مثل صدور قانون النقد والقرض 10-90 ليرسي دعائم السياسة المالية في الجزائر سنة 1990 وإصلاح النظام الضريبي سنة 1992 وبرنامج الاستقرار الاقتصادي وكذلك برنامج التعديل الهيكلي، مما أعطى هذا الأخير دفعا جديدا للسياسة المالية التي تعتبر من الوسائل الهامة التي تتدخل بها الدولة مستخدمة إيراداتها وبرامجها الإنفاقية لإحداث آثار مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع.

وعليه سيتم التطرق في هذا الفصل إلى تأثير السياسة المالية على سعر الصرف من خلال المباحث الثلاثة

التالية:

**المبحث الأول: السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2015.**

**المبحث الثاني: الارتباط المتعدد**

**المبحث الثالث: دراسة قياسية لمدى تأثير سعر الصرف بالسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-**

**2015.**

## المبحث الأول: السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2015

نظرا للإصلاحات التي قامت بها الجزائر في الآونة الأخيرة أدت إلى تغير منهجية سير السياسة المالية في الجزائر سنتطرق في الإحصائيات التالية إلى مسار السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة المدروسة من 1990 إلى 2015.

**المطلب الأول: دراسة تغيرات النفقات والإيرادات في الجزائر خلال فترة الدراسة 1990-2015**

**أولاً: وضعية النفقات والإيرادات في الجزائر خلال فترة 1990 – 2000**

**أ- تطور الإيرادات العامة 1990-2000**

لقد عرفت الإيرادات العامة في الجزائر خلال هذه المرحلة تزايد مدروس ونسب مختلفة يمكن توضيحها في

الجدول التالي:

**-الجدول رقم (3-1): يوضح تطور الإيرادات العامة خلال فترة 1990 – 2000**

الوحدة: مليار دج

السنوات	مجموع الإيرادات العامة	نسبت تطور الإيرادات
	(مليار دج)	
1990	152,5	---
1991	248,9	63,21
1992	311,86	25,29
1993	313,95	0,67
1994	477,18	51,99
1995	611,73	28,19
1996	825,16	34,88
1997	926,67	12,30
1998	774,51	-16,42
1999	950,5	22,72
2000	1578,16	66,03

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بالجدول رقم (3-17)

من خلال الجدول نلاحظ زيادة كبيرة في نسبة الإيرادات بلغت سنة 1991 إلى 63.21% مقارنة بسنة 1990 بمبلغ قدره 96.4 مليار دج لتتخفص سنة 1998 بنسبة 16.42- مقارنة بسنة 1997 بمبلغ قدره 152.16 مليار دج وفي سنة 2000 كانت نسبة الزيادة تصل إلى 66.03% وهذه الأخيرة تعتبر أكبر نسبة زيادة خلال هذه الفترة مصحوبة بمبلغ قدره 16,1578 مليار دج.

### ب- تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990-2000

عرفت النفقات العامة تزايد مستمر طيلة الفترة منتقلة 136.5 مليار دج من سنة 1990 إلى 1178.12 مليار دج سنة 2000 .

الجدول رقم (3-2): يوضح تطور النفقات العامة خلال فترة 1990 - 2000

الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التسيير (مليار دج)	نسبة تطور نفقات التسيير %	نفقات التجهيز (مليار دج)	نسبة تطور نفقات التجهيز %	مجموع النفقات (مليار دج)	نسبة تطور النفقات لإجمالية %
1990	88.8	---	47.7	---	136.5	---
1991	153.8	73.19	58.3	22.22	212.1	55.38
1992	276.13	79.53	144	146.99	420.13	98.08
1993	291.42	5.53	185.2	9.86	476.62	13.44
1994	330.4	13.37	235.93	27.39	566.33	18.82
1995	473.69	43.36	285.92	21.18	759.61	34.12
1996	550.6	16.23	174.02	-39.13	724.62	-4.60
1997	643.55	16.88	201.64	15.87	845.19	16.63
1998	663.86	3.15	211.88	5.07	875.74	3.61
1999	774.7	16.69	186.89	-11.79	961.59	9.80
2000	856.19	10.51	321.93	72.25	1178.12	22.51

المصدر: من اعداد الطالبين بالاستعانة بالجدول رقم (3-17)

**نفقات التسيير:** يتضح من الشكل السابق أن نفقات التسيير تزايدت بوتيرة أكبر من نفقات التجهيز إلى غاية سنة 2000 ففي سنة 1990 كانت نفقات التسيير تقدر بـ 8,88 مليار دج لتصل إلى 19,856 مليار دج سنة 2000.

**نفقات التجهيز:** عرفت نفقات التجهيز تزايد مستمر باستثناء سنة 1996 حيث بلغت 02,174 مليار دج بنسبة انخفاض تقدر بـ 39.13% وسنة 1999 بمبلغ قدره 89,186 مليار دج بنسبة 11.79- %.

ثانيا: **وضعية النفقات والإيرادات في الجزائر خلال فترة 2001-2008**

**أ- تطور الإيرادات العامة 2001-2008**

عرفت الإيرادات العامة سنة 2001 - 2008 تزايد مدروسا ونسب مختلفة.

يمكن توضيحها في الجدول التالي:

-الجدول رقم ( 3-3) يوضح تطور الإيرادات العامة خلال فترة 2001 - 2008

الوحدة: مليار دج

السنوات	مجموع الإيرادات العامة (مليار دج)	نسبت تطور الإيرادات
2001	53,1505	---
2002	19,1603	6.84
2003	47,1974	23.15
2004	9,2229	12.93
2005	83,3082	38.24
2006	93,3639	18.07
2007	9,3687	1.31



2008	45,2902	-21.29
------	---------	--------

المصدر: من اعداد الطالبين بالاستعانة بالجدول رقم (3-17)

من خلال الجدول نلاحظ أن الإيرادات كانت في زيادة بشكل مستمر في هذه الفترة وبنسب متفاوتة من سنة إلى أخرى حيث نلاحظ أنها زادت بنسبة 6.84% سنة 2002 مقارنة بسنة 2001 بمبلغ قدره 19,1603 مليار دج وانخفضت فقط في سنة 2008 بنسبة -21.29% مقارنة بسنة 2007 وبمبلغ قدره 45,2902 مليار دج.

### ب- تطور النفقات العامة خلال الفترة 2008-2001

عرفت النفقات العامة تزايد مستمر طيلة الفترة منتقلة من 1321.32 مليار دج من سنة 2001 إلى 4155.06 مليار دج سنة 2008.

الجدول رقم (3-4) يوضح تطور النفقات العامة خلال فترة 2008-2001

الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التشغيل (مليار دج)	نسبة تطور نفقات التشغيل %	نفقات التجهيز (مليار دج)	نسبة تطور نفقات التجهيز %	مجموع النفقات (مليار دج)	نسبة تطور النفقات الإجمالية %
2001	963,63	---	357,39	---	1321.32	---
2002	1097,72	13.91	452,93	26.73	1550.65	17.35
2003	1122,76	2.28	516,51	14.03	1639.27	5.71
2004	1250,89	11.41	638,04	23.52	1888.93	15.22
2005	1245,13	-0.46	806,91	26.46	2052.04	8.63
2006	1437,87	15.47	1015,15	25.80	2453.02	19.54
2007	1674,03	16.42	1434,69	41.32	3108.72	26.73
2008	2217,78	32.48	1937,28	35.03	4155.06	33.65

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول رقم (3-17)

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على سعر الصرف

نفقات التسيير: يتضح من الشكل السابق أن نفقات التسيير تزايدت بوتيرة أكبر من نفقات التجهيز الى غاية نهاية هذه الفترة حيث بلغت 78,2217 مليار دج سنة 2008 .

نفقات التجهيز: على العموم يمكن القول أن نفقات التجهيز كانت متزايدة بوتيرة متذبذبة حيث أنها بلغت سنة 2008 قيمة 28,1937 بمقابل نسبة زيادة قدرت بـ 35.03 من سنة 2007.

ثالثا: وضعية النفقات والإيرادات في الجزائر خلال فترة 2009 – 2012

أ- تطور الإيرادات العامة 2009-2012:

في هذه الفترة ازدادت الإيرادات بشكل محتشم مقارنة بالفترات الأخرى.

- الجدول رقم ( 3-5) يوضح تطور الإيرادات العامة خلال فترة 2009-2012

الوحدة: مليار دج

السنوات	مجموع الإيرادات العامة	نسبت تطور الإيرادات
	(مليار دج)	
2009	3217.54	---
2010	3074.64	-4.44
2011	3403.11	10.68
2012	4184.3	22.95

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بالجدول رقم (3\_17)

من خلال الجدول نلاحظ تزايد مستمر للنفقات العامة باستثناء سنة 2010 حيث انخفضت بنسبة مقدرة بـ -4.44% مقارنة بسنة 2009 وبمبلغ قدره 3074.64 مليار دج ثم استأنفت الزيادة لتصل إلى 4184.3 مليار دج سنة 2012 .

ب- تطور النفقات العامة خلال الفترة 2009-2012

كالعادة بقية النفقات العامة في تزايد مستمر طيلة الفترة.

الجدول رقم (3-6) يوضح تطور النفقات العامة خلال فترة 2009-2012

الوحدة: مليار دج

نسبة تطور النفقات الإجمالية	مجموع النفقات	نسبة تطور نفقات التجهيز	نفقات التجهيز	نسبة تطور نفقات التسيير	نفقات التسيير	السنوات
%	(مليار دج)	%	(مليار دج)	%	(مليار دج)	
---	4246.34	---	1946,31	---	2300,03	2009
5.19	4466.94	-7.11	1807,86	15.61	2659,08	2010
28.31	5731.75	7	1934,5	42.80	3797,25	2011
18.13	6771	2.78	1988,4	25.94	4782,6	2012

المصدر: من اعداد الطالبين بالاستعانة بالجدول رقم (3\_17)

**نفقات التسيير:** سجلت هذه الفترة تزايد كبيرا في نفقات التسيير وذلك نظرا لظروف معينة مرت بها الجزائر طيلة هذه الفترة حيث نلاحظ ان نفقات التسيير بلغت 4782.6 سنة 2012 ينسبة زيادة 25.94%.  
**نفقات التجهيز:** عرفت نفقات التجهيز وتيرة شبه مستقرة أي أنها كانت قليلة المرونة خلال هذه الفترة حيث أن نسبة تطورها في هذه المرحلة سواء بالزيادة أو بالنقصان لم تتجاوز 7.11%.

رابعا: وضعية النفقات والإيرادات في الجزائر خلال فترة 2013-2015

أ- تطور الإيرادات العامة 2013-2015:

سجلت هذه الفترة انخفاض تدريجي في قسمة الإيرادات.

-الجدول رقم (3-7) يوضح تطور الإيرادات العامة خلال فترة 2013-2015

الوحدة: مليار دج

السنوات	مجموع الإيرادات العامة	نسبت تطور الإيرادات
	(مليار دج)	
2013	3678.1	---
2014	3388.3	-7.87
2015	3271.6	-3.44

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بالجدول رقم (3-17)

من خلال الجدول نلاحظ تراجع ملحوظا في قيمة الإيرادات والسبب في ذلك يعود إلى تراجع أسعار البترول والتذبذب الذي حصل في قيمة العملة مما أثر سلبا على الوضع الاقتصادي في الجزائر والذي تبعه تراجع الإيرادات العامة حيث انخفضت سنة 2014 إلى 3388.3 بنسبة 7.87% مقارنة بسنة 2013.

ب-تطور النفقات العامة خلال الفترة 2013-2015

حافظت النفقات العامة على استمرار تزايدها خلال هذه المرحلة.

الجدول رقم (3-8) يوضح تطور النفقات العامة خلال فترة 2013-2015.

الوحدة: مليار دج

السنوات	نفقات التسيير (مليار دج)	نسبة تطور نفقات التسيير %	نفقات التجهيز (مليار دج)	نسبة تطور نفقات التجهيز %	مجموع النفقات (مليار دج)	نسبة تطور النفقات الإجمالية %
2013	4204.3	---	1850	---	6054.3	---
2014	4486.3	6.70	1986.6	7.38	6472.9	6.91
2015	4972.3	10.83	3885.80	95.6	8858.1	36.84

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بالجدول رقم (3-17)

نفقات التسيير: واصلت نفقات التسيير تزايدها في هذه الفترة حتى بلغت ذروتها في سنة 2015 بمبلغ قدره 4972.3 مليار دج بنسبة زيادة قدرت بـ 10.83% عن سنة 2014.

نفقات التجهيز: نلاحظ أن نفقات التجهيز سجلت قفزة هائلة بزيادة كبيرة جدا ومتباينة والتي سجلتها سنة 2015 بنسبة كبيرة تقدر بـ 95.6% مقارنة بسنة 2014 وبمبلغ قدره 3885.80 مليار دج.

### المطلب الثاني: دراسة وضعية الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2015

تعتبر الموازنة العامة كأداة لقياس مدى تطور الممارسة الديمقراطية في المجتمع، ومن خلالها تقوم الحكومة بتخصيص الموارد المتاحة لتغطية النفقات اللازمة لإشباع الحاجات العامة وفي التالي سنقوم بدراسة وضعيتها خلال عدة فترات متميزة .

#### أولا: وضعية الموازنة العامة خلال الفترة 1990 – 2000

لقد عرفت الموازنة العامة في الجزائر خلال هذه الفترة تغيرا كبيرا بنسب مدروسة يمكن توضيحها في

الجدول التالي:

#### الجدول رقم (3-9) يوضح تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 1990 – 2000

الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	رصيد الميزانية	نسبة الرصيد
	(مليار دينار)	(مليار دينار)	(مليار دينار)	%
1990	136.5	152.5	16	0.16
1991	212.1	248.9	36.8	0.368
1992	420.13	311.86	-108.27	-1.0827
1993	476.62	313.95	-162.67	-1.6267
1994	566.33	477.18	-89.15	-0.8915
1995	759.61	611.73	-147.88	-1.4788
1996	697.8	825.16	127.36	1.2736
1997	845.19	926.67	81.48	0.8148
1998	875.74	774.51	-101.23	-1.0123
1999	961.59	950.5	-11.09	-0.1109
2000	1178.12	1578.16	400.04	4.0004

المصدر: من إعداد الطالبين بالإعتماد على الجدول (3-17)

من خلال الجدول نلاحظ تغير رصيد الموازنة العامة خلال هذه الفترة بشكل كبير حيث كان رصيد الميزانية مع بداية التسعينات في حالة فائض حيث بلغ سنة 1990 (16 مليار دج) تحول هذا الرصيد إلى حالة عجز بلغ ( -108.27) مع بداية 1992، تواصل هذا العجز حتى سنة 1995 حيث بلغ نسبة ( -1.4788٪) لكن هذا العجز لم يستمر حيث تحسن رصيد الميزانية مرة ثانية خلال السنتين 1997-1996، ثم انخفض مرة أخرى في السنتين 1998-1999، يمكن تفسير هذا الأخير بتراجع أسعار النفط ما ترتب عليه انخفاض الجباية البترولية بالإضافة إلى ارتفاع النفقات العامة، تحول هذا الأخير إلى حالة فائض في سنة 2000 بنسبة (0.0004 ٪). كنتائج الإصلاحات التي انتهجتها الدولة.

### ثانيا : وضعية الموازنة العامة خلال الفترة 2001 – 2008

لقد عرفت الموازنة العامة في الجزائر خلال هذه الفترة ارتفاعا كبيرا بنسب مدروسة يمكن توضيحها في الجدول التالي :

#### الجدول رقم (3-10) يوضح تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2001 – 2008

الوحدة : مليار دج

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	رصيد الموازنة	نسبة الرصيد
	(مليار دينار)	(مليار دينار)		٪
2001	1321.02	1505.53	184.51	1.8451
2002	1550.65	1603.19	52.54	0.5254
2003	1639.27	1974.47	335.2	3.352
2004	1888.93	2229.9	340.97	3.4097
2005	2052.04	3082.83	1030.79	10.3097
2006	2453.02	3639.93	1186.91	11.8691
2007	3108.72	3687.9	579.18	5.7918
2008	4155.06	2902.45	-1252.61	-12.5261

المصدر : من إعداد الطالبين بالاستعانة بالجدول رقم (3-17)

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على سعر الصرف

من خلال الجدول نلاحظ أن رصيد الميزانية حقق فائضا سنة 2001 بلغ (184.51 مليار دج) تواصل هذا الأخير إلى أن فشلت السلطات في ضبط الأوضاع المالية سنة 2008 وتحول هذا الفائض إلى عجز قدره (1252.61- مليار دج).

### ثالثا: وضعية الموازنة العامة خلال الفترة 2009 – 2012

لقد عرفت الموازنة العامة في الجزائر خلال هذه الفترة تدهورا كبيرا بنسب مدروسة يمكن توضيحها في الجدول التالي :

#### الجدول رقم (3-11) يوضح تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2009 – 2012

الوحدة : مليار دج

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	رصيد الموازنة	نسبة الرصيد
	(مليار دينار)	(مليار دينار)		%
2009	4246.34	3217,54	-1028.8	-10.288
2010	4466.94	3074,64	-1392.3	-13.923
2011	5731.75	3403,11	-2328.64	23.2864
2012	6771	4184,3	-2586.7	-25.867

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بالجدول رقم (3-17)

من خلال الجدول نرى أن الموازنة العامة عرفت انخفاضا مستمرا طيلة هذه الفترة منتقلة من (1028.8- مليار دج) سنة 2009 إلى (2586.7- مليار دج) سنة 2012 .

### رابعا: وضعية الموازنة العامة خلال الفترة 2013 – 2015

لقد عرفت الموازنة العامة في الجزائر خلال هذه الفترة انخفاضا كبيرا بنسب مدروسة يمكن توضيحها في الجدول التالي :

الجدول رقم (3-12): يوضح تطور رصيد الموازنة العامة خلال الفترة 2013 – 2015

الوحدة : مليار دج

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	رصيد الموازنة	نسبة الرصيد
	(مليار دينار)	(مليار دينار)		%
2013	6054.3	3678,1	-2376.2	-23.762
2014	6472.9	3388,3	-3084.6	-30.846
2015	8858.1		-8858.1	-88.581

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بالجدول رقم (3-17)

من خلال الجدول نرى أن الموازنة العامة عرفت تدهورا مستمرا طيلة هذه الفترة منتقلة من (-2376.2- مليار دج) سنة 2013 إلى (-8858.1- مليار دج) سنة 2015 .

### المطلب الثالث: دراسة تحليلية لمدى تأثير سعر الصرف بالسياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة 2015-1990

لكي نقوم بتحليل مدى تأثير سعر الصرف بالسياسة المالية في الجزائر خلال فترة الدراسة 1990-2015 وجب دراسة التطور الحاصل لسعر الصرف والموازنة العامة في هاته الفترة حيث قمنا بتقسيمها إلى أربع فترات وهي:

#### أولا: مدى تأثير سعر الصرف بالسياسة المالية خلال الفترة 2000-1990

لقد عرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة انخفاضا كبيرا بنسب ملحوظة مقارنة بالموازنة العامة التي عرفت تذبذبا كبيرا حيث يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:



الجدول رقم(3-13) يوضح مدى تأثير سعر الصرف بالسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2000

الوحدة: مليار دج

السنوات	TCR (دينار /دولار)	رصيد الميزانية (مليار دينار)	نسبة الرصيد %
1990	9	16	0.16
1991	18.5	36.8	0.368
1992	21.8	-108.27	-1.0827
1993	23.4	-162.67	-1.6267
1994	35.1	-89.15	-0.8915
1995	47.6	-147.88	-1.4788
1996	54.7	127.36	1.2736
1997	57.7	81.48	0.8148
1998	58.8	-101.23	-1.0123
1999	66.6	-11.09	-0.1109
2000	75.3	400.04	4.0004

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بالجدول رقم (3-17)

نلاحظ أن قيمة الدينار الجزائري خلال هذه الفترة في انخفاض مستمر بينما رصيد الميزانية يشهد تغيرات بين زيادة ونقصان وهو ما يعكس عدم تأثير سعر الصرف بالسياسة المالية وتغيرات رصيد الميزانية كان ناتج عن السياسة المنتهجة من طرف الجزائر والتي لها تدخل من طرف المنظمات والهيئات العالمية مثل صندوق النقد الدولي ( الوصفة المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي ) حيث بلغ سعر الصرف في هذه الفترة أعلى قيمة له في السنة الأخيرة (75.3) سنة 2000 ما قابله فائض في الموازنة بنسبة (4.0004%).

ثانيا: مدى تأثير سعر الصرف بالسياسة المالية خلال الفترة 2001-2008

لقد عرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة تذبذبا كبيرا بنسب ملحوظة مقارنة بالموازنة العامة التي حققت فائضا بنسب متفاوتة حيث يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-14): يوضح مدى تأثير سعر الصرف بالسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة-2008

الوحدة: مليار دج

2001

السنوات	TCR	رصيد الموازنة	نسبة الرصيد
	( دولار/دينار )	(مليار دينار)	%
2001	77,3	184.51	1.8451
2002	79.7	52.54	0.5254
2003	77,4	335.2	3.352
2004	72,61	340.97	3.4097
2005	73,38	1030.79	10.3097
2006	71,16	1186.91	11.8691
2007	69,38	579.18	5.7918
2008	64,58	-1252.61	-12.5261

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بالجدول رقم (3-17)

نلاحظ أن قيمة الدينار الجزائري خلال هذه الفترة شهد تغيرات بين زيادة ونقصان بينما رصيد الميزانية حقق فائض بنسب متغيرة وهو ما يعكس عدم تأثير سعر الصرف بالسياسة المالية، حيث أن رصيد الميزانية الموجب كان ناتجا للإصلاحات التي قامت بها الجزائر وارتفاع أسعار البترول بينما شهد رصيد الميزانية سنة 2008 عجزا كبيرا قيمته (-1252.61) نظرا للازمة العالمية التي مست الجزائر في تلك السنة.

ثالثا: مدى تأثير سعر الصرف بالسياسة المالية خلال الفترة 2009-2012

لقد عرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة تذبذبا محتشما شبه ثابت بنسب طفيفة مقارنة بالموازنة العامة التي عرفت انخفاضا كبيرا حيث يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-15): يوضح مدى تأثير سعر الصرف بالسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2009-2012

الوحدة:مليار دج

السنوات	TCR ( دولار/دينار )	رصيد الموازنة (مليار دينار)	نسبة الرصيد %
2009	72,63	-1028.8	-10.288
2010	74,39	-1392.3	-13.923
2011	72,86	-2328.64	-23.2864
2012	77,55	-2586.7	-25.867

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بالجدول رقم (3-17)

نلاحظ أن قيمة الدينار الجزائري خلال هذه الفترة شهد تغيرات بين زيادة ونقصان بشكل طفيف بينما رصيد الميزانية حقق عجزا كبيرا بنسب متغيرة وهو ما يعكس عدم تأثير سعر الصرف بالسياسة المالية، حيث أن رصيد الميزانية السالب كان ناتجا عن ارتفاع النفقات نظرا للزمة العالمية التي مست الجزائر في تلك الفترة.

رابعا: مدى تأثير سعر الصرف بالسياسة المالية خلال الفترة 2013-2015

لقد عرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة تذبذبا محتشما بنسب طفيفة مقارنة بالموازنة العامة التي عرفت انخفاضا كبيرا حيث يمكن توضيح ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-16) يوضح مدى تأثير سعر الصرف بالسياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2013-2015

الوحدة:مليار دج

السنوات	TCR ( دولار/دينار )	رصيد الموازنة (مليار دينار)	نسبة الرصيد %
2013	79,38	-2376.2	-23.762
2014	80,13	-3084.6	-30.846

-88.581	-8858.1	93,24	2015
---------	---------	-------	------

المصدر: من إعداد الطالبين بالاستعانة بالجدول رقم (3-17)

نلاحظ أن قيمة الدينار الجزائري خلال هذه الفترة شهد تغيرات بين زيادة و نقصان بشكل طفيف بينما رصيد الميزانية حقق عجزا كبيرا بنسب متغيرة وهو ما يعكس عدم تأثر سعر الصرف بالسياسة المالية، حيث أن رصيد الميزانية السالب كان ناتجا عن ارتفاع النفقات و تراجع أسعار البترول نظرا للالزمة العالمية التي مست الجزائر في تلك الفترة.

## المبحث الثاني: الارتباط المتعدد

إن الارتباط البسيط يكون بين ظاهرتين إحصائيتين، بحيث يتأثر المتغير المرتبط (Y) بمتغير واحد يعرف بالمتغير المستقل، وعندما تشارك أكثر من ظاهرتين بحيث يصبح من الصعب فصل أثر كل متغير على متغير المعتمد في الواقع التطبيقي تسمى العلاقة بين المتغير المفسر (Y) والمتغيرات المفسرة ( $X_1, X_2, X_3, \dots, X_n$ ) بالارتباط المتعدد.

### المطلب الأول: تعريف الارتباط المتعدد والخطوات الأساسية لدراسته

سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف الارتباط المتعدد بالإضافة إلى مراحل دراسته:<sup>1</sup>

#### أولاً: تعريف الارتباط المتعدد

يختص الارتباط المتعدد في دراسة العلاقة بين ظاهرتين أحدهما الظاهرة الناتجة (Y) والأخرى مجموعة الظواهر المسببة.

#### ثانياً: الخطوات الأساسية لدراسة الارتباط المتعدد

من أجل دراسة الارتباط المتعدد يجب المرور بالخطوات التالية:

-تحديد العوامل المؤثرة في المتغير Y التابع (عدداً ونوعاً)

-اختيار المتغيرات المستقلة.

-حساب معامل الارتباط المتعدد للعلاقة الارتباطية .

-اختيار دلالة معامل الارتباط المتعدد.

-تحديد نوع معادلة التمثيل بناء على طبيعة العلاقة المدروسة.

-حساب ثوابت معادلة التمثيل بطريقة المربعات الصغرى.

<sup>1</sup> معتوق محمد "الإحصاء الرياضي والنماذج الإحصائية" ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2007ص141

1- اختيار المتغيرات المستقلة والهامية: يتميز الارتباط المتعدد بكثرة متغيراته والتي إذا دخلت في معادلة التمثيل زادتها تعقيدا، لذلك يحاول الباحثون الاقتصاديون الاقتصار على الهامة منها فقط في حين يتم حذف باقي المتغيرات.

2- حساب معامل الارتباط المتعدد: يبين هذا المعامل العلاقة التي تربط بين المتغير التابع (المفسر) أو المتغيرات المستقلة (المفسر) ويتم حسابه رياضيا كما يلي:

$$r^2 = \frac{\sum \hat{y}_i^2}{\sum Y_i^2}$$

$$= 1 - \frac{\sum e_i^2}{\sum Y_i^2}$$

حيث أن  $\sum e_i^2$  تمثل مجموع مربعات الفروق بين القيم الحقيقية  $Y_i$  والقيم التقديرية  $\hat{y}_i$

$r^2$  = معامل الارتباط البسيط ويتم حسابه بأخذ الجذر التربيعي لـ  $r^2$

حيث  $-1 \leq r \leq 1$  و  $r^2 > \overline{r^2}$

$r^2$ : معامل التحديد المتعدد يوضح نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع.

$\overline{r^2}$ : معامل التحديد المعدل أو المصحح يمكن حسابه وفق الصيغة التالية:<sup>2</sup>

$$\overline{r^2} = 1 - (1 - r^2) \left[ \frac{K-1}{n} \right]$$

حيث n تمثل عدد المشاهدات

K عدد المعالم المقدرة

<sup>2</sup> حسين علي بخيت ، سحر فتح الله "الاقتصاد القياسي " دار البازوري الاردن 2009 ص 164

المطلب الثاني: أنواع الارتباط المتعدد

هناك نوعان للارتباط المتعدد هما:

أولاً: التعدد الخطي التام: إن هذه الحالة صعبة التحقق في الواقع العلمي وذلك لأنها تتحقق في حالة كون ارتباط خطي تام بين متغيرين مستقلين أو أكثر ويكون في هذه الحالة التغيير من واحد أو أكثر من المتغيرات المستقلة كتركيب خطي للمتغير أو المتغيرات المستقلة الأخرى، ولتوضيح هذه الحالة نفترض وجود نموذج انحدار خطي متعدد يحتوي متغيرين مستقلين كما يلي<sup>3</sup>:

$$Y_t = B_0 + B_1x_1 + B_2x_2 + M_t$$

$$\hat{B} = (x\dot{x})^{-1} x\dot{y}$$

حيث يمكن تقدير معالم النموذج بالصيغة التالية :

ويكون محدد المصفوفة بالشكل التالي:

$$\begin{aligned} [x\dot{x}] &= \begin{vmatrix} \sum x_i^2 & \sum x_1 x_2 \\ \sum x_1 x_2 & \sum x_2^2 \end{vmatrix} \\ &= (\sum x_i^2)(\sum x_2^2) - (\sum x_1 x_2)^2 \end{aligned}$$

عندما يكون هناك ارتباط خطي تام بين قيم مشاهدات المتغيرين المستقلين  $X_1$  و  $X_2$  يمكن التعبير عنهما كما يلي:

$$x_2 = px_1$$

حيث  $p$  عبارة عن قيمة ثابتة لا تساوي الصفر فالمحدد  $[x\dot{x}]$  يكون :

$$\begin{aligned} [x\dot{x}] &= \begin{vmatrix} \sum x_1^2 & p \sum x_1^2 \\ \sum x_1^2 & p^2 \sum x_1^2 \end{vmatrix} \\ &= (\sum x_1^2)(p^2 \sum x_1^2) - p \sum x_1^2 p \sum x_1^2 \\ &= p^2(\sum x_1^2)^2 - p^2(\sum x_1^2)^2 \\ &= 0 \end{aligned}$$

<sup>3</sup> حسين علي بجيت ، سحر فتح الله "الاقتصاد القياسي " نفس المرجع السابق ص ص 233-234

في هذه الحالة لا يمكن تقديم معالم المربعات الصغرى العادية لأنه لا يمكن الحصول على مقلوب  $(\hat{X}X)^{-1}$  حيث أن أعمدة مصفوفة البيانات  $X$  غير مستقلة خطياً عن بعضها البعض، وهذا ما يجعل أعمدة المصفوفة  $(\hat{X}X)$  بدورها غير مستقلة، وبالتالي فإن محدد المصفوفة  $(\hat{X}X)$  سيكون مساوي للصفر وتسمى هذه المصفوفة بالمصفوفة الشاذة فتتجاهل طريقة المربعات الصغرى تحت وطأة ارتباط الخطر المتعدد التام.

**ثانياً: التعدد الخطي غير التام:** إن التعدد الخطي غير التام هو الحالة الأكثر حدوثاً في دراسات القياس الاقتصادي خاصة تلك التي تعتمد على بيانات السلاسل الزمنية وهذا نتيجة لتحرك هذه السلاسل في اتجاه واحد لمختلف المتغيرات الاقتصادية، حيث تكون علاقة ارتباطية بدرجات متفاوتة بين المتغيرات المستقلة، ولتوضيح ذلك نفترض النموذج التالي<sup>4</sup>:

$$Y_t = B_0 + B_1X_1 + B_2X_2 + M_t$$

ووجود علاقة خطية غير تامة بين متغيرين  $X_1$ ،  $X_2$  يمكن صياغتها بالمعادلة التالية:

$$X_2 = P X_1 + V$$

$$\sum X_1 V = \sum v = 0$$

حيث  $V$  متغير يمكن تمثيله بالمقدار الآتي:

وعليه يمكن كتابة محدد المصفوفة كالتالي:

$$\begin{aligned} &= [p^2(\sum X_1^2)^2 + 2p\sum X_1 v \sum X_1^2 + \sum X_1^2 \sum V^2] - \\ &[p^2(\sum X_1^2)^2 + 2p\sum X_1 v \sum X_1^2 + \sum X_1^2 \sum V^2] \\ &= \sum X_1^2 \sum V^2 - \sum X_1^2 V^2 \end{aligned}$$

<sup>4</sup> حسين علي بجيت ، سحر فتح الله "الاقتصاد القياسي " مرجع سبق ذكره ص 235



بما أن  $\sum X_1^2 > 0$  و  $V^2 > 0$  فان محدد المصفوفة  $[X'X]$  لا يساوي الصفر وهكذا يمكن الحصول على المعكوس  $(X'X)^{-1}$

ومنه في حالة الارتباط غير التام يمكننا أن نحصل على المقدرات المربعات الصغرى العادية عكس الحالة السابقة ولكن تصبح قيم متدنية وهذا ما يجعل المقدرات غير معنوية مما يؤدي إلى صعوبة القيام بتقدير أثر المتغيرات المستقلة بدقة<sup>5</sup>.

### المطلب الثالث: اختبار المعنويات

#### أولاً: اختبار معنوية النموذج

يتم اختبار معنوية النموذج ككل باستعمال إحصائية فيشر " F "

فبافتراض أن  $(X_1, X_2, X_3, \dots, X_k)$  تمثل متغيرات عشوائية عددها  $(k)$  ذات توزيع طبيعي متعدد المتغيرات، وأن  $(R_1, R_2, R_3, \dots, R_k)$  يمثل معامل الارتباط المتعدد بين المتغير  $(X_1)$  مع بقية المتغيرات  $(R_i)$  نضع فرضيتنا الاختبار الآتيتين<sup>6</sup>:

$$H_0: \rho_i = 0$$

$$H_1: R_i > 0$$

إن اختبار الفرضية  $(H_0)$  أعلاه هي :

$$F = \frac{R_i^2}{1 - R_i^2} \times \frac{n - k}{k - 1} \sim F[(n - k), k - 1]$$

حيث أن  $R_i$  يمثل معامل الارتباط المتعدد بين المتغير  $(X_i)$  مع بقية المتغيرات  $K$ : تمثل عدد المتغيرات.

<sup>5</sup> سحنون فاروق " قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الاجنبي المباشر " (مذكرة ماجستير تخصص

التقنيات الكمية المطبقة في التسيير جامعة فرحات عباس سطيف غير منشورة ) الجزائر 2009-2010 ص 172

<sup>6</sup> حسن ياسين طعمة ، إيمان حسين حنوش " أساليب الإحصاء التطبيقي " دار الصفاء الطبعة الأولى الأردن 2009 ص 191-192

n: يمثل عدد المفردات العينية.

يتم قبول فرضية العدم (Ho) عندما تكون قيمة إحصائية الاختبار (F) المحسوبة أقل من القيمة الجدولية أي  $[F_{cal}] < F_{tab}$  وهذا يعني قيمة معامل الارتباط المتعدد ( $R_i$ ) غير معنوية وفق معطيات العينة عند مستوى المعنوية ( $\alpha$ ) ثم رفض فرضية العدم (Ho) عندما تكون قيمة إحصائية الاختبار (F) المحسومة أكبر أو تساوي القيمة الجدولية أي  $[F_{cal}] \geq F_{tab}$  وهذا يعني أن قيمة معامل الارتباط المتعدد ( $R_i$ ) تكون معنوية وفق معطيات العينة عند مستوى المعنوية ( $\alpha$ )

ثانيا: اختبار دلالة المعاملات

يتم اختبار معنوية المعاملات باستعمال إحصائية ستودنت " t "

بحيث يتم حساب قيمة إحصائية ستودنت ليتم مقارنتها بالإحصائية الجدولة وذلك وفق العلاقة التالية<sup>7</sup>:

$$T_{cal} = \frac{r\sqrt{r-m}}{1-r^2}$$

حيث: n: تمثل حجم العينة

m: هو عدد الثوابت الداخلة في معادلة التمثيل

Tcal: هي إحصائية ستودنت المحسوبة

Ttab: هي إحصائية ستودنت الجدولة

إذا كان  $t_{cal} > t_{tab}$  هذا يعني أن المعامل معنوية.

ثالثا: اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء (Durbin-watson)

يعتبر هذا الاختبار الأكثر شيوعا ودقة، حيث يستعمل للتأكد من وجود أو عدم وجود الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى، ويعتمد هذا الاختبار على النسبة بين مجموع مربعات فروق الأخطاء، ومجموع مربعات هذه الأخطاء.

<sup>7</sup> معتوق محمد " الاحصاء الرياضي والنماذج الاحصائية " مرجع سبق ذكره ص 147

ويعتمد على وجود فرضيتين أساسيتين:<sup>8</sup>

Ho:  $p = 0$  -فرضية العدم: وتنص على عدم وجود ارتباط ذاتي:

H1:  $p \neq 0$  -الفرضية البديلة: وتنص على وجود ارتباط ذاتي موجب:

ولاختبار فرضية العدم نحسب إحصائية DW من الصيغة التالية:

$$DW = P = \frac{\sum_{t=2}^n (\varepsilon_t - \varepsilon_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n \varepsilon_t^2}$$

يمكن تعديل صيغة ديرين- واتسون لتصبح:

$$DW = 2 - 2\hat{p}$$

$$DW = 2(1 - \hat{p})$$

ومن المعادلة الأخيرة نستنتج أن DW محصورة بين 0 و 4 حيث:

$\hat{p} = 1 \rightarrow DW = 0$  في حال وجود ارتباط ذاتي موجب:

$\hat{p} = -1 \rightarrow DW = 4$  في حال وجود ارتباط ذاتي سالب:

$\hat{p} = 0 \rightarrow DW = 2$  في حال عدم وجود ارتباط:

<sup>8</sup> حسين علي بخيت، سحر فتح الله "الاقتصاد القياسي" مرجع سبق ذكره ص 199

## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على سعر الصرف

ويتم قبول أو رفض إحدى الفرضيتين حسب المخطط التالي الذي يوضح كافة الحالات الممكنة:

ارتباط ذاتي موجب	شك	انعدام الارتباط الذاتي	شك	ارتباط ذاتي سالب
0	$d_1$	2	$4 - d_u$	4

المصدر: جلاطو الجيلاي، الإحصاء التطبيقي مع تمارين ومسائل محلولة، الطبعة الأولى، دار الخلدونية الجزائر، 2007، ص 108

بالاعتماد على الشكل يمكن أن تستخرج نتيجة اختبار **DW** كالتالي:<sup>9</sup>

- إذا كان  $DW < d_1$  أو  $DW > 4 - d_1$  يرفض  $H_0$

- إذا كانت  $d_u > DW > 4 - d_u$  يقبل  $H_0$ .

- إذا كانت  $d_1 \leq DW \leq d_u$  أو  $4 - d_u \leq DW \leq 4 - d_1$  تكون نتيجة الاختبار غير محددة،

ومن ثم يجب إضافة بيانات أكثر.

<sup>9</sup> شيخي محمد "طرق الاقتصاد القياسي" دار حامد الطبعة الاولى الاردن 2012 ص 99

المبحث الثالث: بناء نموذج لقياس مدى تأثير السياسة المالية على سعر الصرف  
بدراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1990-2015

يتم هنا دراسة مدى تأثير السياسة المالية على سعر الصرف خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2015  
باستعمال برنامج 8 EViews

المطلب الأول: تحديد متغيرات الدراسة ودراسة الإستقرارية

أولاً: تحديد المتغيرات

تم التعبير عن متغيرات الدراسة على النحو التالي :

سعر الصرف وتم التعبير عنه بـ " TCR "

الإيرادات وتم التعبير عنها بـ " R "

النفقات وتم التعبير عنها بـ " B "

صافي الموازنة العامة وتم التعبير عنه بـ " Z "

يبين الجدول التالي تغيرات كل من سعر الصرف، الإيرادات، النفقات وصافي الموازنة العامة

جدول رقم (3-17): كل من سعر الصرف، الإيرادات، النفقات وصافي الموازنة العامة خلال الفترة (1990-201) )

	TCR	النفقات	الإيرادات	رصيد الميزانية
السنوات	( دينار /دولار)	مليار (دينار)	(مليار دينار)	(مليار دينار)
1990	9	136.5	152.5	16
1991	18.5	212.1	248.9	36.8
1992	21.8	420.13	311.86	-108.27
1993	23.4	476.62	313.95	-162.67
1994	35.1	566.33	477.18	-89.15
1995	47.6	759.61	611.73	-147.88
1996	54.7	724.62	825.16	100.54
1997	57.7	845.19	926.67	81.48
1998	58.8	875.74	774.51	-101.23
1999	66.6	961.59	950.5	-11.09
2000	75.3	1178.12	1578.16	400.04
2001	77.3	1321.02	1505.53	184.51
2002	79.7	1550.65	1603.19	52.54
2003	77.4	1639.27	1974.47	335.2
2004	72.61	1888.93	2229.9	340.97
2005	73.38	2052.04	3082.83	1030.79
2006	71.16	2453.02	3639.93	1186.91
2007	69.38	3108.72	3687.9	579.18
2008	64.58	4155.06	2902.45	-1252.61
2009	72.63	4246.34	3217.54	-1028.8
2010	74.39	4466.94	3074.64	-1392.3
2011	72.86	5731.75	3403.11	-2328.64
2012	77.55	6771	4184.3	-2586.7
2013	79.38	6054.3	3678.1	-2376.2
2014	80.13	6472.9	3388.3	-3084.6
2015	93.24	8858.1	6304.9	-2553.2

المصدر : <http://www.bank-of-algeria.dz> le 24/04/2017 site internet

- Site internet : <http://www.ONS.dz> le 24/04/2017

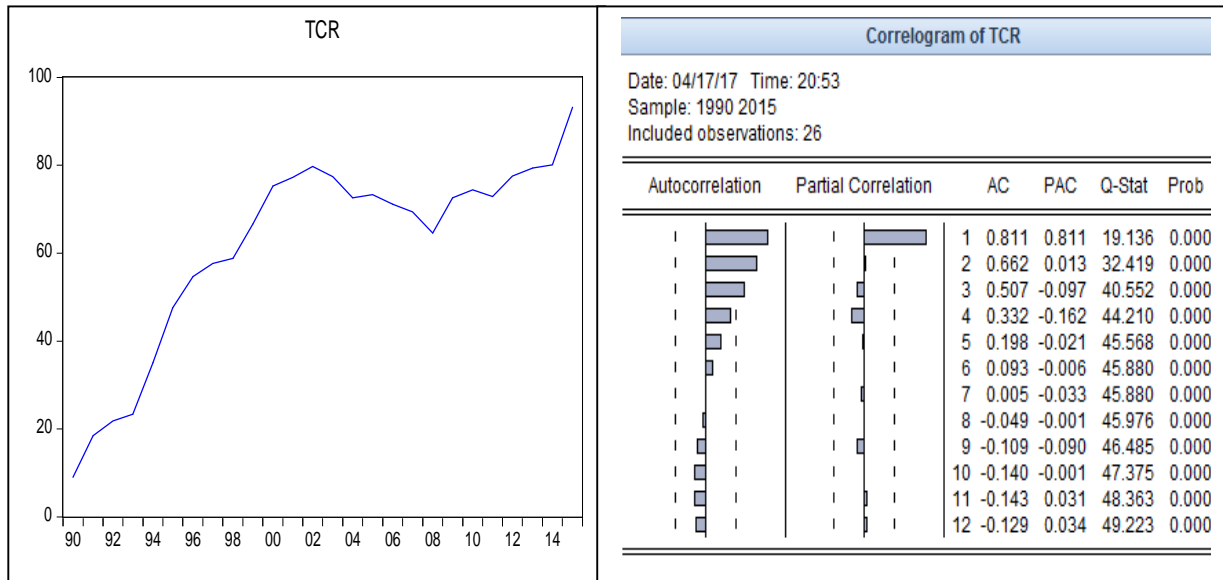
## الفصل الثالث دراسة قياسية لأثر السياسة المالية على سعر الصرف

ثانياً: دراسة الإستقرارية

لدراسة الإستقرارية يتم معالجة كل سلسلة على حدى ليتم جعلها مستقرة بالإستعانة ببرنامج "Eviews8" بدرجة الثقة 95 %.

**1- دراسة إستقرارية سلسلة سعر الصرف "TCR"** لجعل السلسلة مستقرة يتم تطبيق طريقة الفروقات وتكون السلسلة مستقرة عندما يكون تمثيلها البياني داخل المجال المسموح به إعتماًداً على الإحصائية "Q-Stat" والإحتمال "Prob" بحيث يجب أن يكون الإحتمال "Prob" كبير حسب ما هو موضح في المنحنى البياني التالي:

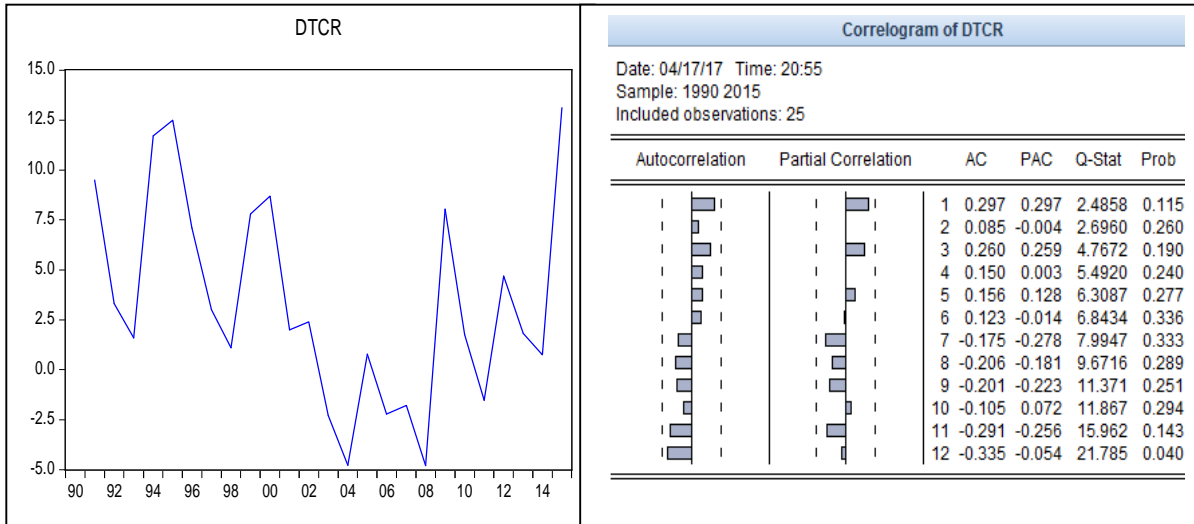
تمثيل بياني لتغيرات سلسلة سعر الصرف خلال الفترة 1990 – 2015



المصدر : من إعداد الطالبين اعتماداً على برنامج " EViews 8 "

من المنحنى والتمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن السلسلة "TCR" غير مستقرة كون ("Prob" صغير) وتمثيلها البياني يقع خارج المجال المسموح به ولجعلها مستقرة نتبع طريقة الفروقات بعد تطبيق الفروقات على السلسلة "TCR" نتحصل على :

تمثيل بياني لتغيرات سلسلة DTCCR خلال الفترة 1990 – 2015



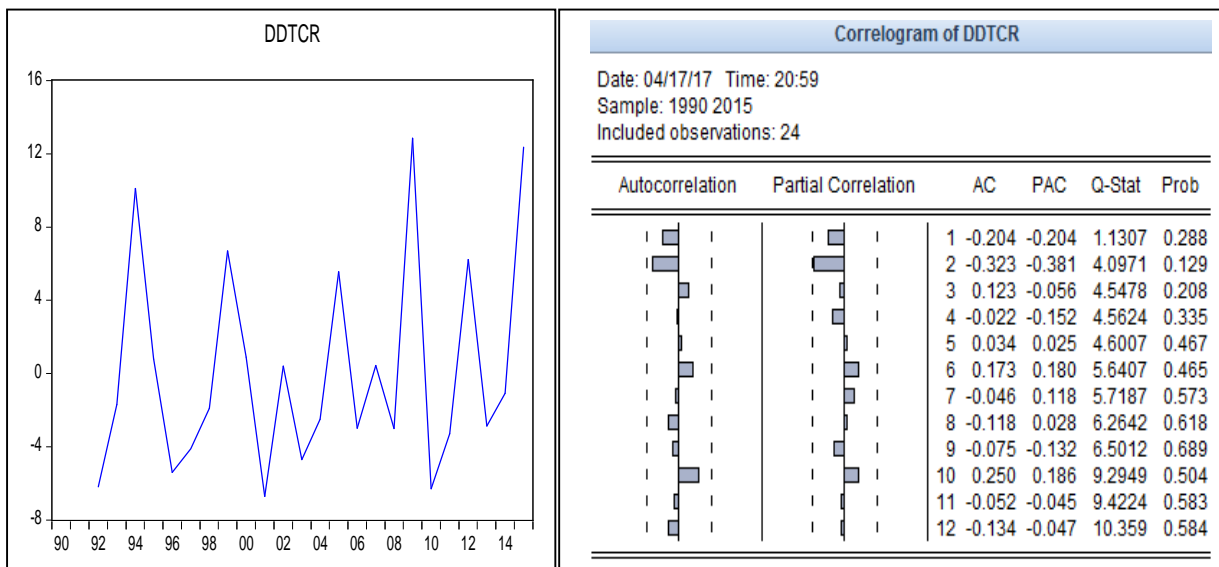
المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على برنامج " EViews 8 "

من المنحنى والتمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن السلسلة " DTCCR " غير مستقرة كون ( " Prob "

صغير) ولجعلها مستقرة نتبع طريقة الفروقات

بعد تطبيق الفروقات من الدرجة الثانية على السلسلة " DTCCR " نتحصل على:

تمثيل بياني لتغيرات سلسلة DDTCCR خلال الفترة 1990 – 2015



المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على برنامج " EViews 8 "

من المنحنى والتمثيل البياني نلاحظ أن السلسلة " DDTCCR " (سلسلة سعر الصرف) مستقرة كون

("Prob" كبير) وتمثيلها البياني يقع داخل المجال المسموح به.

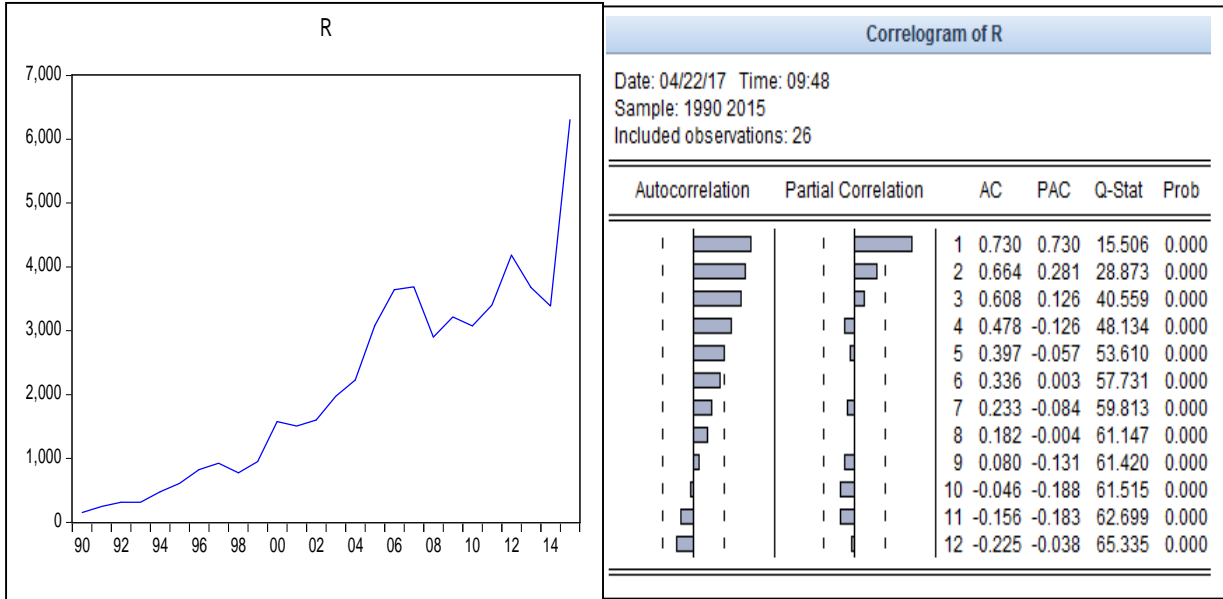


المطلب الثاني: دراسة إستقرارية المتغيرات المستقلة

أولاً- دراسة إستقرارية السلسلة " R " (الإيرادات): نتبع نفس الخطوات السابقة لجعل السلسلة

مستقرة

تمثيل بياني لتغيرات سلسلة R (الإيرادات) خلال الفترة 1990-2015.



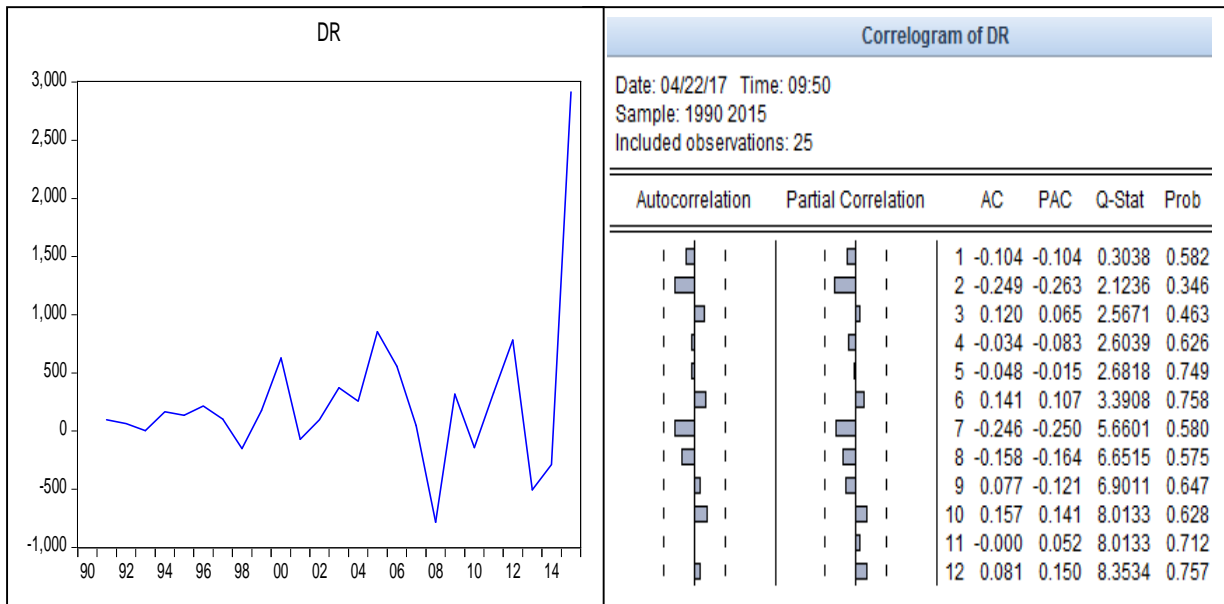
المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على برنامج " EViews 8 "

من المنحنى والتمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن السلسلة " R " غير مستقرة كون (**Prob** " صغير)

وتمثيلها البياني يقع خارج المجال المسموح به ولجعلها مستقرة نتبع طريقة الفروقات.

1- بعد تطبيق الفروقات من الدرجة الأولى على السلسلة " R " نتحصل على:

تمثيل بياني لتغيرات سلسلة DR (الإيرادات) خلال الفترة 1990 – 2015.

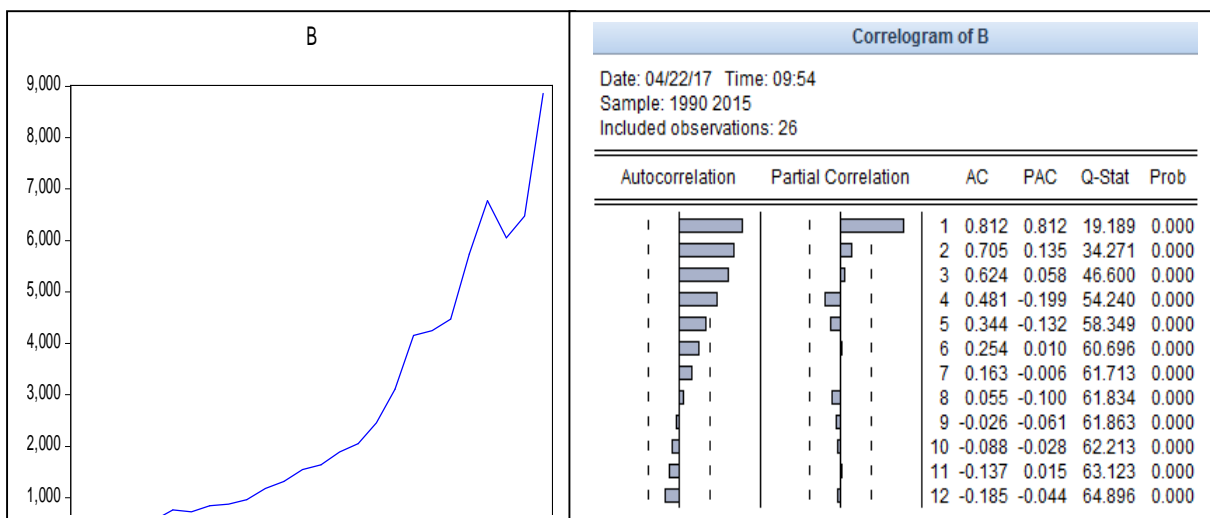


المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على برنامج " EVIEWS 8 "

من المنحنى والتمثيل البياني نلاحظ أن السلسلة " DR " مستقرة كون (" Prob " كبير ) وتمثيلها البياني يقع داخل المجال المسموح به.

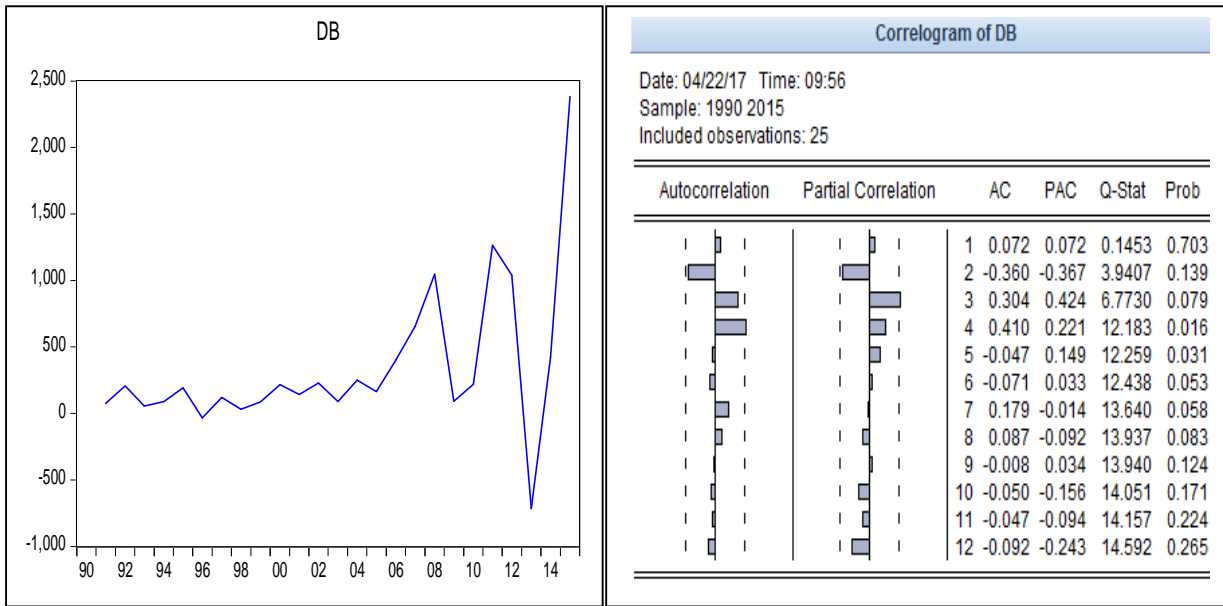
ثانيا: دراسة إستقرارية السلسلة "B" (النفقات): نتبع نفس الخطوات السابقة لجعل السلسلة مستقرة.

تمثيل بياني لتغيرات سلسلة B (النفقات) خلال الفترة 1990 – 2015 .



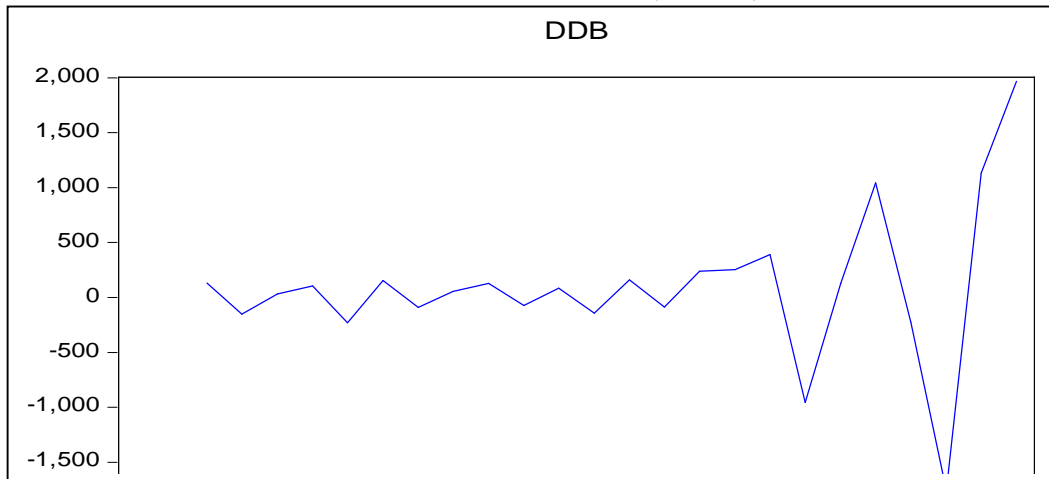
المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على برنامج " EVIEWS 8 "

من المنحنى والتمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن السلسلة "B" (النفقات) غير مستقرة كون ("Prob" صغير) وتمثيلها البياني يقع خارج المجال المسموح به ولجعلها مستقرة نتبع طريقة الفروقات  
**1- بعد تطبيق الفروقات من الدرجة الأولى على السلسلة " B " نحصل على**  
 تمثيل بياني لتغيرات سلسلة DB (النفقات) خلال الفترة 1990 – 2015



المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على برنامج " EViews 8 "

من المنحنى والتمثيل البياني نلاحظ أن السلسلة "D B" (النفقات) غير مستقرة كون ("Prob" صغير) ولجعلها مستقرة نتبع طريقة الفروقات.  
**2- بعد تطبيق الفروقات من الدرجة الثانية على السلسلة " D B " نحصل على:**  
 تمثيل بياني لتغيرات سلسلة DDB (النفقات) خلال الفترة 1990 – 2015

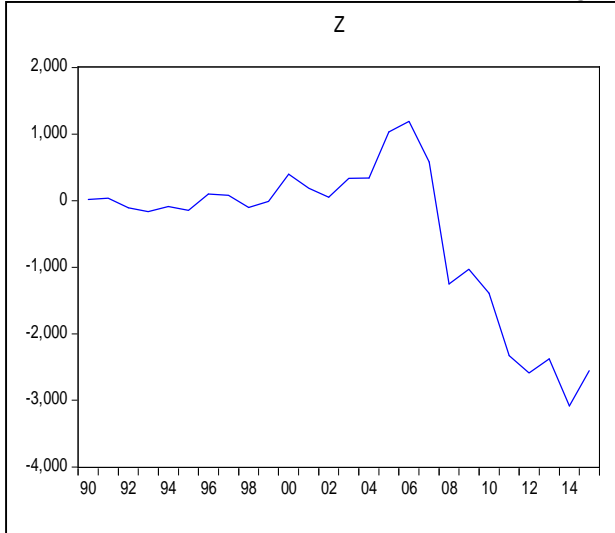


المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على برنامج " EViews 8 "

من المنحنى البياني نلاحظ أن السلسلة " DDB " مستقرة أنظر الملحق

ثالثا: دراسة إستقرارية السلسلة "Z" (صافي الموازنة العامة): نتبع نفس الخطوات السابقة لجعل السلسلة مستقرة

تمثيل بياني لتغيرات سلسلة Z (الموازنة العامة) خلال الفترة 1990 – 2015



Correlogram of Z

Date: 04/22/17 Time: 10:06  
Sample: 1990 2015  
Included observations: 26

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.842	0.842	20.668	0.000	
2	0.638	-0.247	33.022	0.000	
3	0.484	0.080	40.443	0.000	
4	0.284	-0.332	43.120	0.000	
5	0.079	-0.074	43.336	0.000	
6	-0.035	0.098	43.382	0.000	
7	-0.166	-0.282	44.435	0.000	
8	-0.287	0.035	47.768	0.000	
9	-0.257	0.303	50.600	0.000	
10	-0.193	-0.110	52.298	0.000	
11	-0.169	0.009	53.682	0.000	
12	-0.161	-0.298	55.023	0.000	

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على برنامج " EVIEWS 8 "

من المنحنى والتمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن السلسلة "Z" (صافي الموازنة العامة) غير مستقرة كون

(" Prob " صغير) وتمثيلها البياني يقع خارج المجال المسموح به ولجعلها مستقرة نتبع طريقة الفروقات

1- بعد تطبيق الفروقات من الدرجة الأولى على السلسلة "Z" نحصل على:

تمثيل بياني لتغيرات سلسلة DZ (الموازنة العامة) خلال الفترة 1990 – 2015



Correlogram of DZ

Date: 04/22/17 Time: 10:07  
Sample: 1990 2015  
Included observations: 25

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.034	0.034	0.0321	0.858	
2	-0.078	-0.080	0.2122	0.899	
3	0.146	0.153	0.8687	0.833	
4	0.067	0.049	1.0124	0.908	
5	-0.227	-0.215	2.7550	0.738	
6	0.158	0.180	3.6463	0.724	
7	-0.154	-0.249	4.5371	0.716	
8	-0.234	-0.136	6.7125	0.568	
9	0.004	-0.003	6.7133	0.667	
10	0.131	0.082	7.4823	0.679	
11	-0.133	-0.002	8.3353	0.683	
12	-0.074	-0.155	8.6162	0.735	

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على برنامج " EVIEWS 8 "

من المنحنى والتمثيل البياني نلاحظ أن السلسلة " D Z " مستقرة كون ( " Prob " كبير ) وتمثيلها البياني يقع داخل المجال المسموح به .

المطلب الثالث: تقدير النماذج

أولاً: النموذج العام للدراسة

بعد جعل السلاسل مستقرة يتم تقدير الشكل العام للنموذج على النحو التالي :

$$DDTCR = C(1) + C(2)*DDR + C(3)*DDB + C(4)*DZ$$

1-دراسة العلاقة الارتباطية بين سعر الصرف، الإيرادات، النفقات والموازنة العامة : بعد إدخال

الشكل العام للنموذج في البرنامج نتحصل على الجدول التالي :

جدول رقم (3-18): دراسة العلاقة الارتباطية بين سعر الصرف، الإيرادات، النفقات والموازنة العامة

Dependent Variable: DDTCR

Method: Least Squares

Date: 04/22/17 Time: 09:46

Sample (adjusted): 1992 2015

Included observations: 24 after adjustments

DDTCR=C(1)+C(2)\*DDR+C(3)\*DDB+C(4)\*DZ

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-0.608394	0.831074	-0.732058	0.4726
C(2)	0.007934	0.001597	4.966776	0.0001
C(3)	-0.005156	0.001840	-2.802163	0.0110
C(4)	-0.002991	0.002154	-1.388416	0.1803
R-squared	0.622090	Mean dependent var		0.150417
Adjusted R-squared	0.565404	S.D. dependent var		5.814298
S.E. of regression	3.833013	Akaike info criterion		5.676191
Sum squared resid	293.8398	Schwarz criterion		5.872534
Log likelihood	-64.11430	Hannan-Quinn criter.		5.728281
F-statistic	10.97422	Durbin-Watson stat		1.708782
Prob(F-statistic)	0.000178			

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات 8 Eviews

يمكن كتابة الشكل العام للنموذج على النحو التالي :

$$DDTCR = -0.608 + 0.0079*DDR - 0.0051*DDB - 0.00299*DZ$$

#### - التحليل الإقتصادي :

- نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف والإيرادات أي كلما زادت الإيرادات زادت عدد الوحدات من العملة المحلية المدفوعة من أجل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية (إرتفع سعر الدولار بالنسبة للدینار) أي أن زيادة الإيرادات تكون ناتجة عن زيادة الطلب الخارجي على السلعة المحلية نتيجة لإنخفاض سعرها مقارنة بالأسعار الأخرى المنافسة

- هناك علاقة عكسية بين النفقات وسعر الصرف أي كلما زادت النفقات إنخفضت عدد الوحدات المدفوعة من أجل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية فالتحسن في العملة المحلية مقارنة بالدولار يشجع على زيادة الإنفاق وتحسين للمستوى المعيشي

- هناك أيضاً علاقة عكسية بين سعر الصرف وصافي الموازنة العامة فوجود إيرادات أكبر من قيمة النفقات تعني زيادة الطلب الخارجي على السلعة والخدمات مما يتسبب في زيادة الطلب على العملة المحلية والذي يكون سبب في تحسن للعملة المحلية مقابل الدولار أي إنخفاض في عدد الوحدات من العملة المحلية المدفوعة من أجل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية

- مما سبق يمكن القول أن النموذج مقبول من الناحية الإقتصادية كونه يتوافق والجانب النظري

#### - التحليل الإحصائي :

هناك علاقة إرتباطية قوية بين المتغير التابع والممثل في سعر الصرف والمتغيرات المستقلة والمتمثلة في النفقات، الإيرادات وصافي الموازنة وهو ما يثبتته معامل الإرتباط  $R^2 = 62.20\%$  وهو ما يبين أن المتغيرات المفهومة (المستقلة) تستطيع أن تفسر ما قيمته 62.20% من التغير الحاصل في سعر الصرف وتقدر القوة التفسيرية الحقيقية بـ 56.54% أي أن المتغيرات المستقل الممثل في الإيرادات، النفقات وصافي الموازنة العامة يستطيعوا أن يفسروا حقيقة ما قيمته 56.54% من التغير الحاصل في سعر الصرف.

### 1-دراسة معنوية المعلمات

- الحدّ الثابت غير معنوي كون إحصائية القيمة المحسوبة أصغر من إحصائية القيمة الجدولة وهو ما يؤكد الإحتمال الموافق لهما ( Prob = 0.472 > 0.05 )
- معنوية معامل النفقات معنوي كون إحصائية القيمة المحسوبة أكبر من إحصائية القيمة الجدولة وهو ما يؤكد الإحتمال الموافق لهما ( Prob = 0.011 < 0.05 )
- معنوية معامل الإيرادات كذلك معنوي كون إحصائية القيمة المحسوبة أكبر من إحصائية القيمة الجدولة وهو ما يؤكد الإحتمال الموافق لهما ( Prob= 0.0001 < 0.05 )
- معنوية معامل الموازنة العامة غير معنوي كون إحصائية القيمة المحسوبة أصغر من إحصائية القيمة الجدولة وهو ما يؤكد الإحتمال الموافق لهما ( Prob= 0.1803 > 0.05 )

### 2-دراسة الترابط بين الأخطاء (دارين واتسن DW)

- فيما يخص الترابط ما بين الأخطاء فبالإعتماد على إختبار دارين واتسن نجد أن قيمة إحصائية دارين واتسن تنتمي إلى المجال المقبول وهو ما يثبت عدم الترابط بين الأخطاء  $DW = 1.708$   
( 1.90 > 1.7 > 1.68 )

### 3-دراسة معنوية النموذج ( إختبار فيشر )

- والنموذج ككل معنوي كون إحصائية فيشر المحسوبة أكبر من إحصائية فيشر الجدولة وهو ما تثبته الإحصائية ( Prob Fstatistic = 0.00017 < 0.05 ) وهي أصغر من 0.05  
وعلى هذا الأساس النموذج من الناحية الإحصائية مقبول في دراستنا لحالة الجزائر خلال فترة الدراسة

### خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا هذه والمتمثلة في معرفة مدى تأثير السياسة المالية على سعر الصرف بدراسة قياسية لحالة الجزائر بتغطية للفترة 1990 - 2015 تم التطرق فيها لمسح نظري يشمل جميع متغيرات الدراسة مدعمة بدراسة قياسية لإثبات مدى مطابقة الجانب النظري بتطبيقه على دراسة حالة الجزائر حيث تم التوصل إلى :

❖ يتأثر سعر الصرف ببعض أدوات السياسة المالية حيث يتأثر سعر الصرف بـ

- 1- نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف والإيرادات أي كلما زادت الإيرادات زادت عدد الوحدات من العملة المحلية المدفوعة من أجل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.
  - 2- هناك علاقة عكسية بين النفقات وسعر الصرف أي كلما زادت النفقات إنخفضت عدد الوحدات المدفوعة من أجل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية فالتحسن في العملة المحلية مقارنة بالدولار يشجع على زيادة الإنفاق وتحسين للمستوى المعيشي.
  - 3- هناك أيضاً علاقة عكسية بين سعر الصرف وصافي الموازنة العامة فوجود إيرادات أكبر من قيمة النفقات تعني زيادة الطلب الخارجي على السلعة والخدمات مما يتسبب في زيادة الطلب على العملة المحلية والذي يكون سبب في تحسن للعملة المحلية مقابل الدولار أي إنخفاض في عدد الوحدات من العملة المحلية المدفوعة من أجل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية.
- مما سبق يمكن القول أن النموذج مقبول من الناحية الإقتصادية والاحصائية كونه يتوافق والجانب النظري في دراستنا لحالة الجزائر خلال فترة الدراسة.





خاتمة

تناولت الدراسة معالجة إشكالية تمحورت حول اثر السياسة المالية على سعر الصرف في الجزائر مغطية للفترة 1990 – 2015 تم تقسيمها إلى جانبين جانب تم فيه مسح نظري حول متغيرات الدراسة وجانب تطبيقي تطرقنا فيه لقياس مدى إستجابة سعر الدينار الجزائري للمتغيرات في أدوات السياسة المالية خلال فترة الدراسة لنخلص إلى أن :

- لأسعار الصرف دورا أساسيا في الحياة الاقتصادية مما يفرضي بجزمنا بأنه ليس هناك مجتمع يعيش بمنأى عن التأثير بالتغيرات الطارئة في سوق صرف العملات، و الذي يزيد من فعالية سعر الصرف هو طابع العالمية الذي تتسم به أسواق الصرف ، و على هذا الأساس أصبح المجتمع الاقتصادي يعيش تحولات في الأنظمة النقدية ، حيث انتقل من سعر الصرف الذهبي النظام استقرار أسعار الصرف ثم نظام تعويم أسعار الصرف ، من خلال هذا فان سعر الصرف يعد مؤشرا هاما و متغيرا أساسيا له بالغ الأثر في رخاء بلد معين و نظرا لما له من أهمية كبرى جعل العديد من الآراء تختلف حول ماهيته فقد اعتبر أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح و باقي اقتصاديات العالم ، كما يلعب في الوقت نفسه دورا بارزا في قدرة الاقتصاد التنافسي ، و يهدف أيضا للمساهمة في تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية و المالية .

- السياسة المالية احد أهم الأجزاء المكونة للسياسات الاقتصادية لأنها تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يسعى إليها الاقتصاد الوطني ، و قد حظي مفهوم السياسة المالية لاهتمام الكثير من المفكرين الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم فمنهم من اعتبرها محايدة كون الدولة تلعب دور الحارس، والبعض الأخر نادى بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، و السياسة المالية كغيرها من السياسات تعتمد على مجموعة من الأدوات التي تسهل مهمتها و التي تستطيع ان تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية منها سعر الصرف .

و الجزائر مثل بقية الدول النامية قامت بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياسة نفقاتها و إيراداتها العامة في سبيل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلد، إلا أن اعتماد الاقتصاد الجزائري على الموارد البترولية كمصدر رئيسي للعملة الصعبة جعل من نمو الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي مرهونا بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية .

### اختبار صحة الفرضيات:

لقد استند البحث على مجموعة من الفرضيات حاولنا اختبارها خلال الدراسة، ومنه يتضح لنا ما يلي:

- **الفرضية الأولى:** والتي تنص على أن سعر الصرف يعتبر أداة فعالة لربط الاقتصاديات بين مختلف دول العالم، كانت صحيحة فمن خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الأول من الدراسة يتضح لنا أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل عدة وحدات من العملة الوطنية والعكس صحيح في دول أخرى، حيث يعتبر هذا الأخير جوهر التعاملات الاقتصادية بين دول العالم .

- **الفرضية الثانية:** والتي تنص على أن السياسة المالية بشقيها تشغل مكانة هامة في تسيير وتوجيه الاقتصاد لتفادي الأزمات والنكسات، كانت صحيحة فمن خلال الدراسة التي قمنا بها تؤكد لنا بان السياسة المالية لها مكانة هامة بين مجموع السياسات المكونة للسياسة الاقتصادية، لأنها تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يهدف إليها الاقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع وتوجيه المسار الاقتصادي ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات.

- **الفرضية الثالثة:** والتي كانت تنص على أن زيادة نسبة الإيرادات تؤثر بشكل عكسي على سعر الصرف فزيادة الإيرادات تؤدي إلى ارتفاع في الكتلة النقدية مما يدفع الدولة بانتهاج سياسة مالية توسعية لامتناس هذه التكلفة، كانت خاطئة فبناء على الدراسة استخلصنا أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف والإيرادات أي كلما زادت الإيرادات زادت عدد الوحدات من العملة المحلية المدفوعة من أجل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية (إرتفع سعر الدولار بالنسبة للدينار) أي أن زيادة الإيرادات تكون ناتجة عن زيادة الطلب الخارجي على السلعة المحلية نتيجة لإنخفاض سعرها مقارنة بالأسعار الأخرى المنافسة.

### النتائج:

- مما تم تناوله في فصول الدراسة الثلاث ، يمكن الخروج بالنتائج التالية:
- يعد سعر الصرف أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الدولي بحكم علاقة التبادل السلعي و المالي بينهما .
  - يتحدد سعر الصرف بناء على النظام المتبع و في ضوء النظرية المطبقة .
  - تحاول نظريات أسعار الصرف تفسير الاختلافات بين أسعار الصرف بين الدول.
  - السياسة المالية تتمثل في سياق استخدام الدولة لأدوات مالية عامة بهدف تسيير النشاط الاقتصادي.
  - إن السياسة المالية لها مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة، حيث أصبحت أداة الدولة للتوجه والإشراف على النشاط الاقتصادي والحيلولة دون تعرضه لمراحل الكساد والرواج التي تعصف به بين الحين والآخر.
  - عند معالجة أدوات السياسة المالية تبين لنا أن "الإيرادات والنفقات والموازنة العامة لها دور فعال في تعديل الهيكل الاقتصادي والاجتماعي بالمجتمع.
  - قامت الجزائر بتثبيت سعر صرف الدينار الجزائري ومراقبة الصرف وذلك تبعا لنظام تسيير الاقتصاد الوطني.
  - يكون استقرار سعر صرف الدينار الجزائري والابتعاد عن خسائر الصرف بالتأثير على التوقعات التضخمية ووجود احتياطي صرف كافي وسياسة مالية مناسبة.
  - من خلال الدراسة القياسية لأثر السياسة المالية على سعر الصرف استخلصنا أن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف والإيرادات على عكس النفقات والموازنة العامة واللذان تربطهما علاقة عكسية مع سعر الصرف.

### التوصيات:

بناءً على ما تقدم يمكننا اقتراح بعض التوصيات والتي تقوم على نتائج الدراسة:

- ضرورة الاهتمام بإدارة أسعار الصرف في الدولة.
- تنويع هيكل احتياطي الصرف لمواجهة مختلف الأزمات .
- ترشيد النفقات لما له من أثر بالغ في دفع عجلة النمو والتنمية
- التشجيع على الاستثمار في القطاعات الحيوية وخاصة في الإقتصاد البديل

## الكتب:

- أعاد حمود القيسي "المالية العامة و التشريع الضريبي" دار الثقافة للنشر الطبعة الثامنة الأردن لبنان 2011
- جهاد سعيد خصاونة "علم المالية العامة و التشريع الضريبي" دار وائل للنشر الطبعة الأولى الأردن 2010
- حامد عبد المجيد دراز ، المرسي السيد الحجازي "مبادئ المالية العامة" الدار الجامعية ، مصر 2004
- حسن ياسين طعمة إيمان حسين حنوش "أساليب الإحصاء التطبيقي" دار الصفاء الطبعة الأولى الأردن  
2009
- حسين علي بجيت ، سحر فتح الله "الاقتصاد القياسي" دار اليازوري الاردن 2009
- د حمدي عبد العظيم "الإصلاح الاقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة" دار زهراء  
الشرق القاهرة 1998
- د عبد المجيد قدي "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية" ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2003
- زكريا احمد عزام، محمود حسين الوادي "مبادئ المالية العامة" دار المسيرة الطبعة الأولى الأردن 2007
- زينب حسين عوض الله "مبادئ المالية العامة" الدار الجامعية للطباعة و النشر لبنان 1998
- سعد الله داود "الأزمات النفطية و السياسة المالية في الجزائر" دار هومة للطباعة ،الجزائر 2013
- سلام عبد الكريم آل سميسم "السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي" دار مجدلاوي الطبعة الأولى  
الأردن 2010
- سمير الشاعر "المالية العامة و النظام المالي الإسلامي" الدار العربية للعلوم الطبعة الأولى لبنان 2011
- سمير صلاح الدين الحمدي "المالية العامة" منشورات زين الحقوقية الطبعة الأولى لبنان 2015
- سوزي عدل ناشد "الوجيز في المالية العامة" دار الجامعية للنشر مصر 2000
- شيخي محمد "طرق الاقتصاد القياسي" دار حامد الطبعة الأولى الأردن 2012

- عادل احمد حشيش "اساسيات المالية العامة" دار النهضة العربية لبنان 1992
- عادل فليح العلي "المالية العامة و التشريع المالي الضريبي" دار الحامد الأردن الطبعة الأولى 2007
- عامر عبد الله "التحليل و التخطيط المالي المتقدم" دار البداية الطبعة الأولى الاردن 2015
- عباس كاظم الدعيمي "السياسة النقدية و المالية" دار صفاء الطبعة الأولى الأردن 2010
- عبد الباسط علي جاسم الجحيشي "الإعفاءات من ضريبة الدخل" دار حامد الطبعة الأولى الأردن 2008
- عبد الحسين الجليل عبد الحسين الغالي "سعر الصرف و إدارته في ظل الصدمات الاقتصادية (نظرية تطبيقات)" دار الصفاء للطباعة و النشر و التوزيع الأردن 2011
- عبد الغفور ابراهيم احمد "مبادئ الاقتصاد و المالية العامة" دار زهران للنشر الأردن 2009
- عبد المجيد قدي "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)" ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر طبعة 2005
- عبد المجيد قدي "دراسات في علم الضرائب" دار جرير الطبعة الاولى الاردن 2011
- عبد المنعم فوزي "المالية العامة و السياسة المالية" دار النهضة العربية لبنان
- علاء فروج الطاهر "التخطيط الاقتصادي" الطبعة الأولى دار الراية الأردن 2011
- فتححي احمد ذياب عواد "اقتصاديات المالية العامة" دار الرضوان الطبعة الأولى الأردن 2013
- محمد الصغير بعلي ، يسرس أبو علا "المالية العامة" دار العلوم الجزائر 2003
- محمد دويدار "مبادئ الاقتصاد السياسي" الدار الجامعية مصر
- محمد سعيد فرهود "مبادئ المالية العامة" مديرية الكتب و المطبوعات الجامعية، الجزء الأول سوريا 1978
- محمد سلمان سلامة "الإدارة المالية العامة" الطبعة الأولى دار المعتز الأردن 2015
- محمد سلمان سلامة "الإدارة المالية العامة" دار المعتز الطبعة الأولى الأردن 2005



معتوق ا محمد "الإحصاء الرياضي والنماذج الإحصائية" ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2007

موسى سعيد مطر "التمويل الدولي" دار الصفاء للنشر و التوزيع الطبعة الاولى عمان 2008

نزار كاظم الخيكاني حيدر يونس المسوى "السياسة الاقتصادية" الطبعة الثانية دار اليازوري العلمية الأردن

2015

هشام مصطفى الجمل "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية" دار الفكر الجامعي مصر

2006

هيفاء غدير غدير "السياسة الاقتصادية و النقدية و دورها التنموي في الاقتصاد السوري" الهيئة العامة

السورية للكتاب سوريا 2010

هيل عجمي جميل الجنابي "التمويل الدولي و العلاقات النقدية الدولية" دار وائل للنشر الطبعة الأولى الأردن

2014

#### الاطروحات :

بربري محمد أمين "الاختيار الأمثل لنظام الصرف و دوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ضل العولمة

الاقتصادية" أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود و مالية جامعة الجزائر 3 2011-2010

بلحشر عائشة "سعر الصرف الحقيقي التوازني" أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك و مالية

2014-2013

بهاء الدين طويل "دور السياسة المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي" أطروحة دكتوراه في العلوم

الاقتصادية تخصص اقتصاد مالي جامعة الحاج لخضر باتنة 2015 2016

درواسي مسعود "السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي" اطروحة دكتوراه علوم اقتصادية

جامعة الجزائر الجزائر 2005-2006

دوحة سلمى " أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها " أطروحة دكتوراه في العلوم

التجارية تخصص تجارة دولية جامعة محمد خيضر بسكرة 2015-2014

## مذكرات ماجستير :

- اريالله محمد "السياسة المالية و دورها في تفعيل الاستثمار " مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر 3 2010-2011
- جعفري عمار "إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي جامعة محمد خيضر بسكرة 2012-2013
- خلوط فوزية "دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصادي " مذكرة ماجستير نقود و تمويل جامعة محمد خيضر غير منشورة الجزائر 2004
- خليفة عزي "سعر الصرف الجزائري بين نظام الثبيت و نظام التعويم المدارو تأثيره على ميزان المدفوعات " مذكرة ماجستير جامعة المسيلة 2011-2012
- سالكي سعاد "دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر " مذكرة ماجستير مالية دولية جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان الجزائر 2010-2011
- سامية منصوري " دراسة قياسية لبعض محددات سعر الصرف في الجزائر للفترة " 1975-2013 " مذكرة ماجستير الشعبة علوم المالية والمحاسبة تخصص التقنيات الكمية في المالية جامعة قاصدي مرباح ورقلة -2014 2015
- سحنون فاروق " قياس اثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الاجنبي المباشر " (مذكرة ماجستير تخصص التقنيات الكمية المطبقة في التسيير جامعة فرحات عباس سطيف غير منشورة ) الجزائر 2009-2010
- سعيدة شطباني " محددات سعر صرف الدينار الجزائري ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي " مذكرة ماجستير تخصص تقنيات كمية للتسيير جامعة المسيلة 2011-2012
- صحراوي سعيد " محددات سعر الصرف دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر " مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2009-2010

عبد الجليل شليق "استخدام ادوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية" مذكرة ماجستير  
مالية و تأمينات و بنوك جامعة المسيلة غير منشورة الجزائر 2011-2012

عبد الجليل هجيرة "اثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري" مذكرة ماجستير التخصص مالية دولية  
جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان 2011-2012

قدار نعيمة "نمذجة قياسية لسلوك سعر الصرف في الجزائر" مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص  
اقتصاد قياسي جامعة الجزائر 1996-1997

مولاي بوعلام "سياسات سعر الصرف في الجزائر" مذكرة ماجستير تخصص اقتصاد كمي جامعة الجزائر جوان  
2005

#### المقالات العلمية و المجالات :

د عيسى محمد الغزالي "سياسات أسعار الصرف" سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية العدد  
الثالث والعشرون الكويت 2003

د. شعيب بونوة "سياسة سعر الصرف بالجزائر - نمذجة قياسية للدينار الجزائري" كلية العلوم الاقتصادية و علوم  
التسيير - جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية 2009

#### المواقع الالكترونية :

-source : [www.bank-of-Algeria.dz/march2.htm](http://www.bank-of-Algeria.dz/march2.htm)

- site internet : <http://www.bank-of-algeria.dz> le 24/04/2017

- Site internet : <http://www.ONS.dz> le 24/04/2017

#### الملتقيات و المؤتمرات :

هاني عرب "المساعد في المالية الدولية" ملتقى البحث العلمي 2008

محمد خالد المهاني "الاتجاهات الحديثة للموازنة العامة للدولة " المنظمة العربية للتنمية الإدارية مصر 2011

محمد خالد المهاني "محاضرات في المالية العامة " المعهد الوطني للإدارة العامة الدورة التحضيرية 2013

الملاحق

## دراسة إستقرارية سلسلة سعر الصرف

Null Hypothesis: TCR has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.038074	0.5533
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(TCR)  
 Method: Least Squares  
 Date: 04/17/17 Time: 20:54  
 Sample (adjusted): 1991 2015  
 Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TCR(-1)	-0.163092	0.080023	-2.038074	0.0537
C	10.76225	3.003408	3.583348	0.0017
@TREND("1990")	0.189564	0.236825	0.800439	0.4320
R-squared	0.234388	Mean dependent var		3.369600
Adjusted R-squared	0.164787	S.D. dependent var		5.195668
S.E. of regression	4.748320	Akaike info criterion		6.065626
Sum squared resid	496.0240	Schwarz criterion		6.211891
Log likelihood	-72.82032	Hannan-Quinn criter.		6.106193
F-statistic	3.367596	Durbin-Watson stat		1.370503
Prob(F-statistic)	0.052978			

Null Hypothesis: DTCR has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.825388	0.2024
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DTCR)  
 Method: Least Squares  
 Date: 04/17/17 Time: 20:56  
 Sample (adjusted): 1992 2015  
 Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DTCR(-1)	-0.704827	0.249462	-2.825388	0.0101
C	3.193834	2.957790	1.079804	0.2925
@TREND("1990")	-0.070703	0.172370	-0.410179	0.6858
R-squared	0.307324	Mean dependent var		0.150417
Adjusted R-squared	0.241355	S.D. dependent var		5.814298
S.E. of regression	5.064266	Akaike info criterion		6.198764
Sum squared resid	538.5827	Schwarz criterion		6.346021
Log likelihood	-71.38517	Hannan-Quinn criter.		6.237832
F-statistic	4.658610	Durbin-Watson stat		1.652320
Prob(F-statistic)	0.021162			

Null Hypothesis: DDTCR has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.376499	0.0014
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(DDTCR)  
 Method: Least Squares  
 Date: 04/17/17 Time: 21:00  
 Sample (adjusted): 1994 2015  
 Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDTCR(-1)	-1.918546	0.356839	-5.376499	0.0000
D(DDTCR(-1))	0.508141	0.223473	2.273837	0.0355
C	-1.699148	2.880386	-0.589903	0.5626
@TREND("1990")	0.137766	0.181650	0.758414	0.4580
R-squared	0.684080	Mean dependent var		0.639091
Adjusted R-squared	0.631426	S.D. dependent var		8.874535
S.E. of regression	5.387754	Akaike info criterion		6.369100
Sum squared resid	522.5022	Schwarz criterion		6.567471
Log likelihood	-66.06010	Hannan-Quinn criter.		6.415830

F-statistic	12.99213	Durbin-Watson stat	1.821151
Prob(F-statistic)	0.000093		

Null Hypothesis: DDTCR has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.407031	0.0003
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(DDTCR)  
 Method: Least Squares  
 Date: 04/17/17 Time: 21:01  
 Sample (adjusted): 1994 2015  
 Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDTCR(-1)	-1.905547	0.352420	-5.407031	0.0000
D(DDTCR(-1))	0.494913	0.220286	2.246680	0.0367
C	0.303041	1.139087	0.266038	0.7931
R-squared	0.673984	Mean dependent var		0.639091
Adjusted R-squared	0.639667	S.D. dependent var		8.874535
S.E. of regression	5.327183	Akaike info criterion		6.309646
Sum squared resid	539.1988	Schwarz criterion		6.458425
Log likelihood	-66.40611	Hannan-Quinn criter.		6.344694
F-statistic	19.63971	Durbin-Watson stat		1.759342
Prob(F-statistic)	0.000024			

Null Hypothesis: DDTCR has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.570612	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(DDTCR)  
 Method: Least Squares  
 Date: 04/17/17 Time: 21:01  
 Sample (adjusted): 1994 2015  
 Included observations: 22 after adjustments



Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDTCR(-1)	-1.912207	0.343267	-5.570612	0.0000
D(DDTCR(-1))	0.499192	0.214534	2.326871	0.0306
R-squared	0.672770	Mean dependent var		0.639091
Adjusted R-squared	0.656409	S.D. dependent var		8.874535
S.E. of regression	5.201958	Akaike info criterion		6.222455
Sum squared resid	541.2073	Schwarz criterion		6.321641
Log likelihood	-66.44701	Hannan-Quinn criter.		6.245820
Durbin-Watson stat	1.751003			

دراسة إستقرارية سلسلة الإيرادات :

Null Hypothesis: R has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.939375	0.1679
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(R)  
 Method: Least Squares  
 Date: 04/22/17 Time: 09:49  
 Sample (adjusted): 1991 2015  
 Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
R(-1)	-0.861879	0.293218	-2.939375	0.0076
C	-327.5257	254.2972	-1.287964	0.2111
@TREND("1990")	173.3888	53.80324	3.222647	0.0039
R-squared	0.325465	Mean dependent var		246.0960
Adjusted R-squared	0.264144	S.D. dependent var		664.8147
S.E. of regression	570.2918	Akaike info criterion		15.64234
Sum squared resid	7155120.	Schwarz criterion		15.78861
Log likelihood	-192.5292	Hannan-Quinn criter.		15.68291
F-statistic	5.307532	Durbin-Watson stat		1.541838
Prob(F-statistic)	0.013154			

Null Hypothesis: R has a unit root

Exogenous: Constant  
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	0.764900	0.9910
Test critical values:		
1% level	-3.752946	
5% level	-2.998064	
10% level	-2.638752	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(R)  
Method: Least Squares  
Date: 04/22/17 Time: 09:49  
Sample (adjusted): 1993 2015  
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
R(-1)	0.081278	0.106259	0.764900	0.4537
D(R(-1))	-0.340396	0.358679	-0.949027	0.3545
D(R(-2))	-0.907887	0.373186	-2.432796	0.0250
C	275.3656	259.4240	1.061450	0.3018
R-squared	0.269075	Mean dependent var		260.5670
Adjusted R-squared	0.153666	S.D. dependent var		692.3846
S.E. of regression	636.9689	Akaike info criterion		15.90809
Sum squared resid	7708858.	Schwarz criterion		16.10557
Log likelihood	-178.9430	Hannan-Quinn criter.		15.95775
F-statistic	2.331492	Durbin-Watson stat		1.403522
Prob(F-statistic)	0.106624			

Null Hypothesis: R has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.750681	0.9774
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(R)  
Method: Least Squares  
Date: 04/22/17 Time: 09:49  
Sample (adjusted): 1991 2015  
Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
R(-1)	0.099444	0.056803	1.750681	0.0928

R-squared	-0.013331	Mean dependent var	246.0960
Adjusted R-squared	-0.013331	S.D. dependent var	664.8147
S.E. of regression	669.2314	Akaike info criterion	15.88931
Sum squared resid	10748895	Schwarz criterion	15.93807
Log likelihood	-197.6164	Hannan-Quinn criter.	15.90284
Durbin-Watson stat	1.588440		

Null Hypothesis: DR has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.339835	0.0117
Test critical values:		
1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(DR)  
 Method: Least Squares  
 Date: 04/22/17 Time: 09:51  
 Sample (adjusted): 1993 2015  
 Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DR(-1)	-2.150266	0.495472	-4.339835	0.0004
D(DR(-1))	0.868823	0.360752	2.408364	0.0263
C	101.6039	316.0184	0.321513	0.7513
@TREND("1990")	23.61129	19.67660	1.199968	0.2449

R-squared	0.535751	Mean dependent var	124.0713
Adjusted R-squared	0.462448	S.D. dependent var	850.4152
S.E. of regression	623.5068	Akaike info criterion	15.86537
Sum squared resid	7386454.	Schwarz criterion	16.06284
Log likelihood	-178.4517	Hannan-Quinn criter.	15.91503
F-statistic	7.308763	Durbin-Watson stat	1.433934
Prob(F-statistic)	0.001877		

Null Hypothesis: DR has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.360508	0.0025
Test critical values:		
1% level	-3.752946	
5% level	-2.998064	
10% level	-2.638752	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DR)

Method: Least Squares

Date: 04/22/17 Time: 09:51

Sample (adjusted): 1993 2015

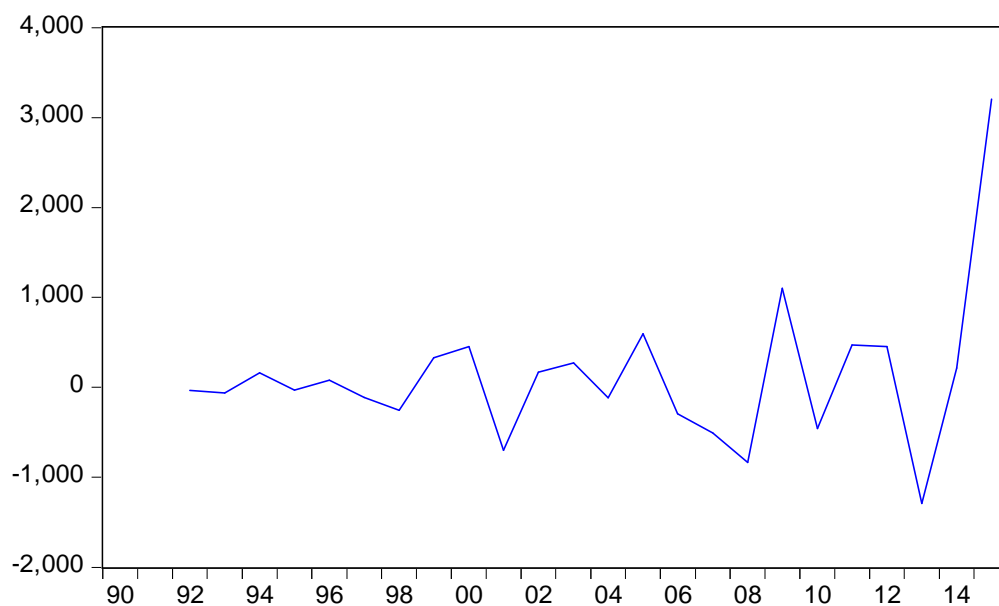
Included observations: 23 after adjustments

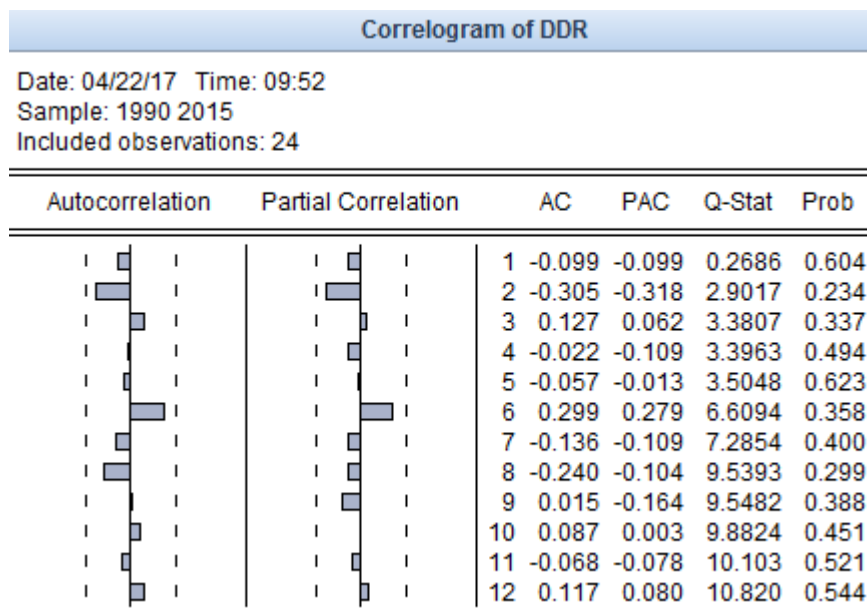
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DR(-1)	-2.181186	0.500214	-4.360508	0.0003
D(DR(-1))	0.862819	0.364663	2.366071	0.0282
C	436.2816	150.2167	2.904348	0.0088

R-squared	0.500567	Mean dependent var	124.0713
Adjusted R-squared	0.450624	S.D. dependent var	850.4152
S.E. of regression	630.3269	Akaike info criterion	15.85146
Sum squared resid	7946239.	Schwarz criterion	15.99957
Log likelihood	-179.2918	Hannan-Quinn criter.	15.88871
F-statistic	10.02272	Durbin-Watson stat	1.328759
Prob(F-statistic)	0.000966		

DDR





Null Hypothesis: DDR has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.950500	0.0035
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(DDR)  
 Method: Least Squares  
 Date: 04/22/17 Time: 09:52  
 Sample (adjusted): 1994 2015  
 Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDR(-1)	-2.691670	0.543717	-4.950500	0.0001
D(DDR(-1))	1.042043	0.325995	3.196503	0.0050
C	-156.2503	387.1214	-0.403621	0.6912
@TREND("1990")	17.22545	24.63108	0.699338	0.4933

R-squared	0.624980	Mean dependent var	148.5123
Adjusted R-squared	0.562477	S.D. dependent var	1090.861
S.E. of regression	721.5556	Akaike info criterion	16.16366
Sum squared resid	9371565.	Schwarz criterion	16.36203
Log likelihood	-173.8003	Hannan-Quinn criter.	16.21039
F-statistic	9.999158	Durbin-Watson stat	1.819405
Prob(F-statistic)	0.000421		

Null Hypothesis: DDR has a unit root

Exogenous: Constant  
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.222287	0.0004
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(DDR)  
Method: Least Squares  
Date: 04/22/17 Time: 09:53  
Sample (adjusted): 1994 2015  
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDR(-1)	-2.758027	0.528126	-5.222287	0.0000
D(DDR(-1))	1.077929	0.317573	3.394276	0.0030
C	92.04721	152.2001	0.604778	0.5525
R-squared	0.614791	Mean dependent var		148.5123
Adjusted R-squared	0.574242	S.D. dependent var		1090.861
S.E. of regression	711.7879	Akaike info criterion		16.09956
Sum squared resid	9626198.	Schwarz criterion		16.24834
Log likelihood	-174.0952	Hannan-Quinn criter.		16.13461
F-statistic	15.16192	Durbin-Watson stat		1.776378
Prob(F-statistic)	0.000116			

Null Hypothesis: DDR has a unit root  
Exogenous: None  
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.368749	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
Dependent Variable: D(DDR)  
Method: Least Squares  
Date: 04/22/17 Time: 09:53  
Sample (adjusted): 1994 2015  
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDR(-1)	-2.782112	0.518205	-5.368749	0.0000
D(DDR(-1))	1.091396	0.311727	3.501123	0.0022

R-squared	0.607375	Mean dependent var	148.5123
Adjusted R-squared	0.587744	S.D. dependent var	1090.861
S.E. of regression	700.4108	Akaike info criterion	16.02772
Sum squared resid	9811505.	Schwarz criterion	16.12690
Log likelihood	-174.3049	Hannan-Quinn criter.	16.05108
Durbin-Watson stat	1.743756		

دراسة إستقرارية سلسلة النفقات :

Null Hypothesis: B has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.420179	0.8241
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(B)  
 Method: Least Squares  
 Date: 04/22/17 Time: 09:55  
 Sample (adjusted): 1995 2015  
 Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
B(-1)	-0.172452	0.121430	-1.420179	0.1774
D(B(-1))	0.050893	0.250900	0.202841	0.8422
D(B(-2))	-0.646996	0.262588	-2.463921	0.0273
D(B(-3))	0.499187	0.371625	1.343255	0.2006
D(B(-4))	0.903069	0.385296	2.343832	0.0344
C	-406.7469	223.2839	-1.821658	0.0899
@TREND("1990")	69.26439	27.54322	2.514753	0.0248

R-squared	0.888121	Mean dependent var	394.8462
Adjusted R-squared	0.840173	S.D. dependent var	624.6868
S.E. of regression	249.7400	Akaike info criterion	14.13992
Sum squared resid	873180.7	Schwarz criterion	14.48809
Log likelihood	-141.4692	Hannan-Quinn criter.	14.21548
F-statistic	18.52249	Durbin-Watson stat	1.801107
Prob(F-statistic)	0.000006		

Null Hypothesis: B has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.027573	0.9951

Test critical values:	1% level	-3.808546
	5% level	-3.020686
	10% level	-2.650413

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(B)

Method: Least Squares

Date: 04/22/17 Time: 09:55

Sample (adjusted): 1996 2015

Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
B(-1)	0.130679	0.127173	1.027573	0.3229
D(B(-1))	0.144799	0.287663	0.503363	0.6231
D(B(-2))	-0.735341	0.295653	-2.487179	0.0272
D(B(-3))	0.300643	0.457538	0.657089	0.5226
D(B(-4))	0.659585	0.443106	1.488550	0.1605
D(B(-5))	-0.848437	0.481734	-1.761213	0.1017
C	99.32663	109.2873	0.908858	0.3800

R-squared	0.868774	Mean dependent var	404.9245
Adjusted R-squared	0.808208	S.D. dependent var	639.1611
S.E. of regression	279.9149	Akaike info criterion	14.37607
Sum squared resid	1018580.	Schwarz criterion	14.72457
Log likelihood	-136.7607	Hannan-Quinn criter.	14.44410
F-statistic	14.34425	Durbin-Watson stat	2.036888
Prob(F-statistic)	0.000046		

Null Hypothesis: B has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 5 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.169813	0.9316
Test critical values:		
	1% level	-2.685718
	5% level	-1.959071
	10% level	-1.607456

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(B)

Method: Least Squares

Date: 04/22/17 Time: 09:55

Sample (adjusted): 1996 2015

Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
B(-1)	0.146457	0.125197	1.169813	0.2616
D(B(-1))	0.179920	0.283278	0.635136	0.5356
D(B(-2))	-0.708659	0.292358	-2.423946	0.0295
D(B(-3))	0.320928	0.454145	0.706664	0.4914
D(B(-4))	0.673292	0.440089	1.529900	0.1483



D(B(-5))	-0.878274	0.477619	-1.838859	0.0872
R-squared	0.860436	Mean dependent var		404.9245
Adjusted R-squared	0.810591	S.D. dependent var		639.1611
S.E. of regression	278.1702	Akaike info criterion		14.33767
Sum squared resid	1083301.	Schwarz criterion		14.63639
Log likelihood	-137.3767	Hannan-Quinn criter.		14.39598
Durbin-Watson stat	2.030389			

Null Hypothesis: DB has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-10.07932	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(DB)  
 Method: Least Squares  
 Date: 04/22/17 Time: 09:57  
 Sample (adjusted): 1993 2015  
 Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DB(-1)	-2.336796	0.231841	-10.07932	0.0000
D(DB(-1))	1.168792	0.159740	7.316842	0.0000
C	-292.3092	141.0454	-2.072448	0.0521
@TREND("1990")	71.83105	10.33801	6.948247	0.0000
R-squared	0.849874	Mean dependent var		94.65957
Adjusted R-squared	0.826170	S.D. dependent var		693.5896
S.E. of regression	289.1778	Akaike info criterion		14.32873
Sum squared resid	1588853.	Schwarz criterion		14.52621
Log likelihood	-160.7804	Hannan-Quinn criter.		14.37840
F-statistic	35.85346	Durbin-Watson stat		1.458634
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: DB has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
--	-------------	--------

Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.595743	0.8508
Test critical values:	1% level	-3.808546	
	5% level	-3.020686	
	10% level	-2.650413	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(DB)  
 Method: Least Squares  
 Date: 04/22/17 Time: 09:57  
 Sample (adjusted): 1996 2015  
 Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DB(-1)	-0.192039	0.322352	-0.595743	0.5609
D(DB(-1))	-0.514062	0.405193	-1.268684	0.2252
D(DB(-2))	-1.037832	0.399768	-2.596086	0.0211
D(DB(-3))	-0.362660	0.489919	-0.740245	0.4714
D(DB(-4))	0.589599	0.411451	1.432977	0.1738
C	114.6566	108.4802	1.056935	0.3084

R-squared	0.895258	Mean dependent var	109.5960
Adjusted R-squared	0.857850	S.D. dependent var	743.9062
S.E. of regression	280.4732	Akaike info criterion	14.35416
Sum squared resid	1101313.	Schwarz criterion	14.65288
Log likelihood	-137.5416	Hannan-Quinn criter.	14.41247
F-statistic	23.93235	Durbin-Watson stat	1.899416
Prob(F-statistic)	0.000002		

Null Hypothesis: DB has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.188572	0.9340
Test critical values:	1% level	-2.679735
	5% level	-1.958088
	10% level	-1.607830

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(DB)  
 Method: Least Squares  
 Date: 04/22/17 Time: 09:58  
 Sample (adjusted): 1995 2015  
 Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DB(-1)	0.215505	0.181314	1.188572	0.2509
D(DB(-1))	-1.052914	0.269850	-3.901854	0.0011
D(DB(-2))	-1.650362	0.180009	-9.168210	0.0000
D(DB(-3))	-0.932496	0.330999	-2.817217	0.0119

R-squared	0.871619	Mean dependent var	109.3090
Adjusted R-squared	0.848963	S.D. dependent var	725.0713
S.E. of regression	281.7875	Akaike info criterion	14.28983
Sum squared resid	1349872.	Schwarz criterion	14.48878
Log likelihood	-146.0432	Hannan-Quinn criter.	14.33301
Durbin-Watson stat	1.620523		

Null Hypothesis: DDB has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.434102	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(DDB)  
 Method: Least Squares  
 Date: 04/22/17 Time: 10:04  
 Sample (adjusted): 1995 2015  
 Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDB(-1)	-4.349427	0.585064	-7.434102	0.0000
D(DDB(-1))	2.447310	0.405186	6.039960	0.0000
D(DDB(-2))	0.920714	0.312339	2.947798	0.0095
C	-13.45992	163.4088	-0.082370	0.9354
@TREND("1990")	7.556729	10.22713	0.738891	0.4707

R-squared	0.929345	Mean dependent var	92.06571
Adjusted R-squared	0.911682	S.D. dependent var	932.6301
S.E. of regression	277.1626	Akaike info criterion	14.29134
Sum squared resid	1229105.	Schwarz criterion	14.54004
Log likelihood	-145.0591	Hannan-Quinn criter.	14.34532
F-statistic	52.61346	Durbin-Watson stat	1.653178
Prob(F-statistic)	0.000000		

Null Hypothesis: DDB has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.512132	0.0000

Test critical values:	1% level	-3.788030
	5% level	-3.012363
	10% level	-2.646119

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DDB)

Method: Least Squares

Date: 04/22/17 Time: 10:04

Sample (adjusted): 1995 2015

Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDB(-1)	-4.332769	0.576770	-7.512132	0.0000
D(DDB(-1))	2.436481	0.399477	6.099171	0.0000
D(DDB(-2))	0.897432	0.306568	2.927349	0.0094
C	98.17387	61.42348	1.598312	0.1284
R-squared	0.926935	Mean dependent var		92.06571
Adjusted R-squared	0.914041	S.D. dependent var		932.6301
S.E. of regression	273.4362	Akaike info criterion		14.22966
Sum squared resid	1271045.	Schwarz criterion		14.42861
Log likelihood	-145.4114	Hannan-Quinn criter.		14.27284
F-statistic	71.88934	Durbin-Watson stat		1.613830
Prob(F-statistic)	0.000000			

Null Hypothesis: DDB has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.171514	0.0319
Test critical values:	1% level	-2.685718
	5% level	-1.959071
	10% level	-1.607456

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DDB)

Method: Least Squares

Date: 04/22/17 Time: 10:05

Sample (adjusted): 1996 2015

Included observations: 20 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DDB(-1)	-2.387725	1.099567	-2.171514	0.0453
D(DDB(-1))	0.765782	0.915043	0.836881	0.4150
D(DDB(-2))	-0.325030	0.665039	-0.488739	0.6317
D(DDB(-3))	-0.654941	0.348511	-1.879256	0.0785
R-squared	0.931150	Mean dependent var		93.15150
Adjusted R-squared	0.918241	S.D. dependent var		956.8446
S.E. of regression	273.5955	Akaike info criterion		14.23803

Sum squared resid	1197672.	Schwarz criterion	14.43718
Log likelihood	-138.3803	Hannan-Quinn criter.	14.27691
Durbin-Watson stat	1.903113		

دراسة إستقرارية سلسلة الموازنة العامة :

Null Hypothesis: Z has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.349708	0.8507
Test critical values:		
1% level	-4.374307	
5% level	-3.603202	
10% level	-3.238054	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(Z)  
 Method: Least Squares  
 Date: 04/22/17 Time: 10:06  
 Sample (adjusted): 1991 2015  
 Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Z(-1)	-0.154211	0.114255	-1.349708	0.1908
C	222.6382	227.3563	0.979248	0.3381
@TREND("1990")	-29.93049	17.61650	-1.699003	0.1034

R-squared	0.121590	Mean dependent var	-102.7680
Adjusted R-squared	0.041734	S.D. dependent var	514.9743
S.E. of regression	504.1137	Akaike info criterion	15.39565
Sum squared resid	5590873.	Schwarz criterion	15.54191
Log likelihood	-189.4456	Hannan-Quinn criter.	15.43622
F-statistic	1.522624	Durbin-Watson stat	1.836511
Prob(F-statistic)	0.240254		

Null Hypothesis: Z has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.382897	0.8978
Test critical values:		
1% level	-3.724070	
5% level	-2.986225	
10% level	-2.632604	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(Z)

Method: Least Squares

Date: 04/22/17 Time: 10:06

Sample (adjusted): 1991 2015

Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Z(-1)	-0.036117	0.094326	-0.382897	0.7053
C	-117.6847	111.8781	-1.051900	0.3038

R-squared	0.006334	Mean dependent var	-102.7680
Adjusted R-squared	-0.036869	S.D. dependent var	514.9743
S.E. of regression	524.3816	Akaike info criterion	15.43893
Sum squared resid	6324450.	Schwarz criterion	15.53644
Log likelihood	-190.9867	Hannan-Quinn criter.	15.46598
F-statistic	0.146610	Durbin-Watson stat	1.813839
Prob(F-statistic)	0.705312		

Null Hypothesis: Z has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.017683	0.6673
Test critical values:		
1% level	-2.660720	
5% level	-1.955020	
10% level	-1.609070	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(Z)

Method: Least Squares

Date: 04/22/17 Time: 10:07

Sample (adjusted): 1991 2015

Included observations: 25 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Z(-1)	-0.001567	0.088619	-0.017683	0.9860

R-squared	-0.041470	Mean dependent var	-102.7680
Adjusted R-squared	-0.041470	S.D. dependent var	514.9743
S.E. of regression	525.5437	Akaike info criterion	15.40592
Sum squared resid	6628709.	Schwarz criterion	15.45468
Log likelihood	-191.5740	Hannan-Quinn criter.	15.41944
Durbin-Watson stat	1.789799		

Null Hypothesis: DZ has a unit root  
 Exogenous: Constant, Linear Trend  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.473816	0.0084
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(DZ)  
 Method: Least Squares  
 Date: 04/22/17 Time: 10:08  
 Sample (adjusted): 1992 2015  
 Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DZ(-1)	-1.045751	0.233749	-4.473816	0.0002
C	119.1136	244.4015	0.487369	0.6310
@TREND("1990")	-17.25488	16.80767	-1.026607	0.3163
R-squared	0.491357	Mean dependent var		21.27500
Adjusted R-squared	0.442915	S.D. dependent var		718.4330
S.E. of regression	536.2250	Akaike info criterion		15.52345
Sum squared resid	6038282.	Schwarz criterion		15.67071
Log likelihood	-183.2814	Hannan-Quinn criter.		15.56252
F-statistic	10.14317	Durbin-Watson stat		1.901501
Prob(F-statistic)	0.000827			

Null Hypothesis: DZ has a unit root  
 Exogenous: Constant  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.380113	0.0023
Test critical values:		
1% level	-3.737853	
5% level	-2.991878	
10% level	-2.635542	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(DZ)  
 Method: Least Squares  
 Date: 04/22/17 Time: 10:08  
 Sample (adjusted): 1992 2015  
 Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
----------	-------------	------------	-------------	-------

DZ(-1)	-0.964400	0.220177	-4.380113	0.0002
C	-103.3175	113.2219	-0.912522	0.3714
R-squared	0.465830	Mean dependent var		21.27500
Adjusted R-squared	0.441550	S.D. dependent var		718.4330
S.E. of regression	536.8817	Akaike info criterion		15.48909
Sum squared resid	6341324.	Schwarz criterion		15.58726
Log likelihood	-183.8691	Hannan-Quinn criter.		15.51513
F-statistic	19.18539	Durbin-Watson stat		1.923484
Prob(F-statistic)	0.000238			

Null Hypothesis: DZ has a unit root  
 Exogenous: None  
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.304083	0.0001
Test critical values:		
1% level	-2.664853	
5% level	-1.955681	
10% level	-1.608793	

\*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation  
 Dependent Variable: D(DZ)  
 Method: Least Squares  
 Date: 04/22/17 Time: 10:09  
 Sample (adjusted): 1992 2015  
 Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DZ(-1)	-0.913924	0.212339	-4.304083	0.0003
R-squared	0.445612	Mean dependent var		21.27500
Adjusted R-squared	0.445612	S.D. dependent var		718.4330
S.E. of regression	534.9255	Akaike info criterion		15.44291
Sum squared resid	6581342.	Schwarz criterion		15.49199
Log likelihood	-184.3149	Hannan-Quinn criter.		15.45593
Durbin-Watson stat	1.934003			



## الملخص:

من خلال دراسة فعالية السياسة المالية وقدرة تأثيرها على سعر الصرف في الجزائر وذلك في معالجة الاختلالات المطروحة ، حيث تبين الدراسة بان كان لها الدور الكبير في معالجة الاختلالات المذكورة ابتداء من صدور قانون النقد والقرض 10-90 الرامي إلى التجديد والاصلاح في المنظومة المصرفية وتأثير هذا الاخير على نظم سعر الصرف ، الذي اعطى حافزا جديدا للمعاملات الخارجية ، وقد نميز التطور المالي الحاصل خلال مرحلة دراسة الموضوع من 1990-2015 والوضعية المالية التي وصلت اليها الجزائر فسمح هذا الى تراكم احتياطات صرف قوية لدى بنك الجزائر ، فآثر على ميزان المدفوعات وساهم في التخفيض من الدين الخارجي.

الكلمات المفتاحية : السياسة المالية ، سعر الصرف ، الإيرادات ، النفقات ، الموازنة العامة، الارتباط

المتعدد.

## **Abstract**

*By examining the effectiveness of fiscal policy and its impact on the exchange rate in Algeria in addressing the imbalances ، The study shows that it has played a major role in addressing the aforementioned imbalances starting with the issuance of the Monetary and Credit Law 90-10 aimed at the renewal and reform of the banking system and its impact on exchange rate systems، Which gave new impetus to foreign transactions، We have distinguished the financial development that took place during the period of study of the subject from 2015-1990 and the financial position reached by Algeria, which allowed for the accumulation of strong reserves at the Bank of Algeria، It affected the balance of payments and contributed to the reduction of external debt.*

**key words:** *Financial Policy، exchange rate, Revenue, Expenditure، Public budget ، Multilink.*